



جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في عهدي بوش
الابن وأوباما (دراسة مقارنة)

**U.S Foreign Policy Toward Iraq Under W.Bush
and Obama Regime(Comparative Study)**

إعداد

رعد دليان العبيدي

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمد عوض الهزايمة

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

٢٠١٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى:

﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا

كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾

[سورة البقرة: الآية 269]

التفويض

أنا الطالب " رعد دليان العبيدي " أفوض جامعة ال البيت بتزويد نسخ من

رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

توقيع:.....

التاريخ: / / ٢٠١٨

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: رعد دليان العبيدي

التخصص: علوم سياسية الكلية: معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول

المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان: **السياسة**

الخارجية الأمريكية تجاه العراق في عهدي بوش الابن واوباما (دراسة مقارنة)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني

أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستتلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي

منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل

المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت

بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون

أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن

مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:

التاريخ / / ٢٠١٨

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان

السياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق في عهدي بوش الابن
واوباما (دراسة مقارنة)

**U.S Foreign Policy Toward Iraq Under W.Bush and Obama
Regime (Comparative Study)**

واجيزت بتاريخ ٤ / ٤ / ٢٠١٨

إعداد

رعد دليان العبيدي

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة

الدكتور امين علي العزائم

الدكتور عبدالسلام سلامة الخوالدة

الدكتور حمزة اسماعيل ابو شريعة

التوقيع

..... مشرفاً و رئيساً

..... (عضواً)

..... (عضواً)

..... (عضواً خارجياً)

الإهداء

الى روح والدي الذي وافته المنية منذ نعومة اظفاري وظلت نفسي تشتهي لقياه ...
... رحمه الله ...

الى روح والدي المرأة الأمية التي خرجت ابناً متعلمين ...
...وعلمتني معنى الاصرار في الحياة ...
... رحمها الله ...

الى جميع اخوتي واخواتي ... عزاً .. وفخراً .. ومجداً

الى زوجتي الغالية ام سراج .. التي سهرت الليالي .. وضحت بعافيتها من اجلي
ومن اجل اولادي ... وعلمتني معنى الطموح .. وأن لا حياة مع اليأس ولا يأس مع
الحياة ..

... الى ابنائي وبناتي شموع حياتي ...

اهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

رعد دليان العبيدي

الشكر والتقدير

لا يسعني إلا ان اتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان الى أستاذي

الفاضل الذي اشرف على هذه الرسالة الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزيمة

الذي أعطاني من وقته الكثير وقدم لي النصيحة وصحح

اخطائي التي لم تكن لتصحح لولا رعايته واهتمامه .

فله مني كل الحب والتقدير والاحترام .

وإلى كافة أساتذتي في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت، لأنني نهلت على

أيديهم العلم، وكذلك جامعة آل البيت هذا الصرح العلمي الكبير

وإلى جميع العاملين فيها

الباحث

رعد دليان العبيدي

فهرس المحتويات

ح	فهرس المحتويات
ي	الملخص
ك	Abstract
١	الفصل التمهيدي خلفية الدراسة وأهميتها
١	المقدمة :
٢	اولا: اهمية الدراسة :
٣	ثانياً : مشكلة الدراسة واسئلتها :
٤	ثالثاً : اهداف الدراسة :
٥	رابعا : فروض الدراسة :
٥	خامسا : حدود الدراسة :
٦	سادساً: محددات الدراسة:
٦	سابعاً : المتغيرات والمفاهيم الاساسية في الدراسة :
٧	ثامناً : منهجية الدراسة :
٩	تاسعاً : الدراسات السابقة :
١٦	الفصل الأول توجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية
١٧	المبحث الأول صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية
١٨	المطلب الأول مؤسسات صنع القرار الأمريكي
٣٦	المطلب الثاني العوامل المؤثرة في صنع القرار الأمريكي
٤٣	المبحث الثاني بوش الابن وأوباما ومحددات الحزبين الجمهوري والديمقراطي
٤٤	المطلب الأول بوش الابن ومحددات الحزب الجمهوري
٥٥	المطلب الثاني أوباما ومحددات الحزب الديمقراطي
٦٧	الفصل الثاني سياسة أمريكا الخارجية تجاه العراق في ظل الأطماع والتحالفات
٦٩	المبحث الأول الاطماع الأمريكية تجاه الثروة العراقية
٧١	المطلب الأول النفط العراقي في السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الثاني سياسة الرئيسين بوش و اوباما تجاه النفط العراقي	٨٤.....
المبحث الثاني سياسة التحالف الأمريكي - الاسرائيلي تجاه العراق	٩٤.....
المطلب الأول الاطماع الاسرائيلية في العراق	٩٦.....
المطلب الثاني الرئاسة الأمريكية ودعم الأطماع	١٠٣.....
الخاتمة	١٢٢.....
الاستنتاجات:	١٢٢.....
قائمة المصادر والمراجع:	١٢٥.....
المراجع العربية	١٢٥.....
اولاً : الكتب السماوية :	١٢٥.....
ثانياً : الكتب المترجمة :	١٢٨.....
ثالثاً : الدوريات :	١٢٩.....
رابعاً : الرسائل العلمية :	١٣٢.....
خامساً : المجلات والصحف :	١٣٣.....
سادساً : المصادر الثانوية :	١٣٣.....
سابعاً : مواقع الانترنت :	١٣٤.....
المراجع الاجنبية :	١٣٨.....

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في عهدي بوش الابن

وأوباما (دراسة مقارنة)

إعداد

رعد دليان العبيدي

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد عوض الهزيمية

الملخص

هدفت هذه الدراسة بيان السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في عهد الرئيسين بوش الابن وأوباما من خلال مقارنة سياستهما تجاه العراق، وقد قامت الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: أن هناك علاقة ارتباطية بين احتلال العراق وفرض الهيمنة الأمريكية على المنطقة، وتمحورت إشكالية الدراسة حول سؤال محوري مفاده: ما السياسة الأمريكية التي اتبعت في عهدي بوش الابن وأوباما تجاه العراق؟ ولتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضيتها والإجابة على سؤالها المحوري فقد تم استخدام المناهج العلمية التالية: منهج صنع القرار والمنهج المقارن .

هذا وقد توصلت الدراسة إلى صحة الفرضية والإجابة على أسئلتها، كما أوصلتنا إلى عدة استنتاجات أهمها: أن الولايات المتحدة في سعيها لاحتلال العراق كان سعيها امبريالياً، وأن السياسة الأمريكية في العراق سياسة قامت على أساس نهب الثروات العراقية، وإن دعم الولايات المتحدة للأطماع الإسرائيلية ناتج عن هيمنة اليهود على القرار الأمريكي .

الكلمات المفتاحية: السياسة، الخارجية الأمريكية، العراق، بوش الابن، أوباما.

U.S Foreign Policy Toward Iraq Under W.Bush and Obama Regime (Comparative Study)

**Prepared by
Ra'd Dlyan Al-Obaidi**

**Supervisor Prof
Mohammad Awad Al-Hazaymeh**

Abstract

This study aimed at illustrating the American foreign policy towards Iraq in the era of presidents Bush Junior and Obama through comparing the policy of the two presidents towards Iraq.

This study is based mainly on the hypothesis: There is a correlation between occupying Iraq and imposing the American supremacy over region. The study problematic revolved around the axial question: What is the American policy that has been adopted and followed in the eras of president Bush the junior and Obama towards Iraq.

To achieve the study objectives and to test its hypothesis and to answer its question, the following scientific methods were used: Decision making method and the comparative method .

The study reached the validity of the hypothesis and answering its question, and reached several conclusions, the most important are: the United States policy in Iraq has been built on the principle stealing the Iraqi wealth. The United state supports the Israeli greed in resulting from the Jewish supremacy on the the American decision in the united states.

Key words: Policy ,American Foreign Policy, Iraq, Bush Junior, Obama .

الفصل التمهيدي خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة :

ان الاهداف الأمريكية تجاه العراق بشكل خاص ومنطقة الشرق الاوسط بشكل عام تتميز بالثبات والاستقرار ، وان التغيرات التي قد تحصل بتبديل الرؤساء تكون في الآلية التي يتم من خلالها تنفيذ تلك الأهداف ، وحيث ان الولايات المتحدة الأمريكية تعد دولة مؤسسات فإن رسم السياسات والاشراف على تطبيقها على ارض الواقع يعد من اهم مهام تلك المؤسسات .

ان لشخص الرئيس الأمريكي والخلفية الايديولوجية التي يحملها والحزب الذي ينتمي اليه دور مهم في تبني هذه السياسات وتوجيهها ، حيث ان الرئيس بوش الأبْن والذي ينتمي الى الحزب الجمهوري ويحمل خلفية دينية مدعوما بأفكار المحافظين الجدد ، نجد ان سياسته تجاه العراق تختلف عن سياسة الديمقراطي اوباما ، فبوش استخدم سياسة العصى وحدها واتخذ شعار من ليس معنا فهو ضدنا ، وخير مثال على تطبيقه لهذا المنهج هو الحرب التي شنها على العراق واحتلاله في ٩ نيسان ٢٠٠٣ ، وما تبعتها من تداعيات خطيرة في العلاقات الدولية ، حيث اتاحت الفرصة للولايات المتحدة من توسيع نطاق نفوذها الخارجي عبر اتخاذ سلسلة من القرارات الاستراتيجية متجاوزة بذلك الرأي العام الدولي والمنظمة الدولية ، واما اوباما وانطلاقا من مبادئه التي يؤمن بها فقد حاول ان يرسم طريقا جديدا تسير عليه سياسة بلاده الخارجية بعد التركة الثقيلة التي خلفتها ادارة بوش له ، فقد عرض عن طرح رؤية توسعية لسياسة أمريكا الخارجية من خلال استخدام اساليب القوة الناعمة للضغط على الدول الأخرى ، ومحاولا عدم النزج بقوات بلاده بحروب كالتي كان يشنها سلفه بوش .

ان العامل النفطي كان له اهمية بالغة في حسابات الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق وأحد الأسباب التي ادت الى احتلاله خصوصا وانه يحتل المرتبة الثانية عالميا من حيث الاحتياطي المؤكد ، وهذا ما يجعله اكبر عمرا افتراضيا للاحتياطي النفطي فيه في العالم . وبالنظر لهذه الأهمية التي يتمتع بها فقد خصصت له مبحثا كاملا في دراستي تناولت فيه الاطماع الأمريكية تجاه الثروة العراقية ، وسياسة كل من الرئيسين بوش الابن واوباما تجاه النفط العراقي .

يعد تحقيق الأمن لإسرائيل من اهم ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة وهذا ما انعكس على سياسة الرئيسين تجاه العراق ، حيث ان الحقيقة التي كان يغفل عنها الكثيرين بأن التدخل العسكري الأمريكي في العراق كان ذو علاقة مباشرة بأمن اسرائيل ، وان العداء الاسرائيلي للعراق كان من اهم الاسباب التي جعلت بوش الابن يغزوه ويحتله ، حيث ان اضعاف العراق كدولة لها قوتها في المنطقة يعزز من قوة اسرائيل التي اثبتت فعاليتها كحليف استراتيجي لأمريكا ، وهذا ما بيناه في دراستنا من خلال تخصيص مبحث تناولنا فيه التحالف الأمريكي الاسرائيلي تجاه العراق ، ودور الرئاسة الأمريكية في تعزيز هذا التحالف ممثلة بالرئيسين بوش واوباما باعتبارهما المعنيان على مستوى الدراسة .

اولا: اهمية الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على السياسة الخارجية الامريكية في عهدي بوش الابن وأوباما تجاه العراق ودور كل من الرئيسين في التأثير المباشر على صنع القرار في الولايات المتحدة الامريكية .

وتبرز اهمية الدراسة من جانبين :

أ- الاهمية العلمية (النظرية) :

تأتي الاهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال معرفة محددات السياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق و فهم اساليب كل من الرئيسين بوش الابن و اوباما في التأثير المباشر على هذه السياسة من خلال اجراء دراسة مقارنة بينهما و هذا من شأنه ان يؤدي الى اثناء المعلومات للباحثين و المهتمين و ايجاد آفاق جديدة في البحث العملي و في السياسات المقارنة على مستوى هذه الدراسة .

ب- الاهمية العملية (التطبيقية) :

ان هذه الدراسة تعتبر تطبيق عملي و انموذج فعلي واقعي فيما يخص تأثير الرئيس الامريكي في عملية صنع القرار الخارجي من خلال دراسة فترتين رئاسيتين الاولى للحزب الجمهوري والتمثلة بالرئيس بوش الابن والثانية للحزب الديمقراطي والتمثلة بالرئيس أوباما و بيان الاختلاف و التشابه بين هاتين السياستين و الذي من شأنه ان يقدم فائدة لصناع القرار تترجم على ارض الواقع بقرارات صائبة .

ثانياً : مشكلة الدراسة واسئلتها :

نستعرض في هذه الدراسة العلاقات الامريكية العراقية و مدى تأثر هذه العلاقات في فترة حكم كل من الرئيسين بوش الابن و أوباما و معرفة العوامل المؤثرة على كيفية صنع القرار على صعيد السياسة الخارجية تجاه العراق . فمشكلة الدراسة تكمن في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيسين -بوش الابن وأوباما- تجاه العراق، وبالتالي يمكن صياغة السؤال المحوري الرئيسي للدراسة على النحو التالي :

- ما السياسة الامريكية المتبعة في عهدي بوش الابن و أوباما تجاه العراق ؟

و يتفرع من هذا السؤال الاسئلة الفرعية التالية :

١- ما التوجهات العامة التي اتبعتها السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيسين بوش الابن

وأوباما ؟

٢- ما المحددات الحزبية التي حددت السياسة الخارجية الأمريكية والتي حددت هي الأخرى

سياسة الرئيسين بوش الابن وأوباما ؟

٣- ما السياسة الأمريكية التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه العراق في عهد الرئيسين بما يتعلق

بالأطماع الأميركية في الثروة العراقية ؟

٤- ما السياسة التحالفية الخاصة بدولة الكيان الصهيوني في فلسطين التي اتبعتها السياسة

الأمريكية تجاه العراق ؟

ثالثاً : اهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية :

١- بيان التوجهات العامة التي اتبعتها السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيسين بوش

الابن واوباما .

٢- إبراز محددات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

٣- التعرف على السياسة الأمريكية تجاه النفط العراقي ودور الرئيس في التأثير فيها.

٤- توضيح سياسة أمريكا التحالفية .

رابعاً : فروض الدراسة :

قامت الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: (هنالك علاقة ارتباطية بين احتلال العراق وفرض الهيمنة الأمريكية على المنطقة) .

كما أن هناك فرضيات فرعية انطلقت من الفرضية الرئيسية وهي:

- ١- أن هناك علاقة ارتباطية بين احتلال العراق وتغيرات الخارطة السياسية الشرق أوسطية، وخاصة في منطقة النظام الإقليمي العربي.
- ٢- أن هناك علاقة ارتباطية بين احتلال العراق والوصول إلى حل للصراع العربي الإسرائيلي من خلال جعل إسرائيل قوة ضاربة في المنطقة العربية.
- ٣- أن هناك علاقة ارتباطية بين احتلال العراق والتحكم في إنتاج وتصدير الثروة البترولية لدول العالم الصناعية.

خامساً : حدود الدراسة :

- الحدود الزمانية : ان حدود الدراسة هي من عام (٢٠٠٣) الى (٢٠١٧) . اما عن سبب اختياري لعام (٢٠٠٣) فهو العام الذي تم فيه احتلال العراق بقيادة الرئيس بوش الابن و اما عام (٢٠١٧) فأن هذا التاريخ هو نهاية الحقبة الزمنية لولاية الرئيس أوباما الثانية .
- الحدود المكانية : ان الحدود المكانية هي العراق حيث احتلتها الولايات المتحدة الأمريكية وطبق الرئيسين بوش الابن واوباما سياسة بلادهما التوسعية في المنطقة العربية من خلاله .

سادساً: محددات الدراسة:

أن هناك عدد كبير من الصعوبات التي واجهت الدراسة تتمثل واحدة منها في تقلب السياسة الواقعة تحت تأثير السياسة الأمريكية في العراق، وكذلك وجود أكثر من لاعب على الساحة العراقية تعمل مع أو ضد السياسة الأمريكية، أضف الى ذلك أننا سنحدد الدراسة بأمرين رئيسيين، هما: البترول ومكانته في السياسة الأميركية والتحالف الأمريكي الإسرائيلي تجاه العراق.

سابعاً : المتغيرات والمفاهيم الاساسية في الدراسة :

يبرز في هذه الدراسة متغيراً أساسياً و هو (السياسة الخارجية) .

تعريف السياسة الخارجية :

ان معظم المختصين في مجال العلوم السياسية تكلموا عن عدم وجود تعريف محدد لمفهوم السياسة الخارجية ، حيث ان هذا المفهوم حاله كحال اي مفهوم في العلوم الاجتماعية عامة والسياسية خاصة يعاني من غياب الاتفاق عليه لغياب وجود نظرية في العلوم الانسانية ، غير ان ذلك لا يمنع من ذكر بعض التعاريف التي تتناوله لمحاولة الوصول الى فهم معن السياسة الخارجية.

فقد عرفها الاستاذ الدكتور احمد نوري النعيمي و قال : (بأن السياسة الخارجية لأي دولة تعكس وجود عملية ديناميكية تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية والتي تترجم الى

واقع ملموس و من خلال الادارة الدبلوماسية) . (النعيمي, ٢٠٠١ :ص٢٨)

اما الدكتور محمد السيد سليم فقد عرف السياسة الخارجية على انها (برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من اجل تحقيق اهداف

محددة في المحيط الخارجي , وطبقاً لهذا التعريف فان السياسة الخارجية تنصرف الى مجموعة

اساسية من الابعاد هي الواحدية و الرسمية و العلنية و الاختيارية و الهدفية و الخارجية و البرنامجية) . (سليم, ١٩٩٨:ص١٢) .

وقد ذهب الدكتور فاضل زكي محمد في تعريفه للسياسة الخارجية بشئ من الاختصار ووصفها بأنها (الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية مع غيرها من الدول) . (محمد, ١٩٧٥:ص٢٣) من خلال كل ما سبق فيمكننا أن نعرف السياسة الخارجية الأمريكية بأنها: المنهجية السياسية الخارجية التي تستخدمها الحكومة في تعاملها مع الدول الاخرى وفق ما تقتضيه المصلحة العليا للدولة او ما تفرضه الظروف الدولية الراهنة عليها بحيث تحقق اكبر المكاسب و اقل الاضرار .

ثامناً : منهجية الدراسة :

١ - : منهج صنع القرار :

ان عملية صنع القرار توصف بأنها عملية ذات طابع جماعي متكامل , وان الانتهاء منها الى قرار ما هو بمثابة الوصول الى ذروة التفاعل على عدة مستويات تنظيمية . وان عملية صنع القرار بصفة عامة تعني كيفية الوصول الى صيغة عمل مقبولة من بين عدة صيغ متنافسة بديلة، وان كل القرارات تريد تحقيق اهداف معينة ، او تتجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها . (Robinson, ١٩٦٦:P.٤٣٧)

وان منهج صنع القرار يقوم على اساس افتراض ان السياسة تعني في النهاية سلسلة من صنع القرارات ومن ثم يمكن من خلال هذا المنهج دراسة السياسة وما تشهده من مواقف لصنع القرارات ، وقد تبدأ قبل ظهور القرار حيث عمليات التحضير لصنعه وتستمر بعد صدوره ثم تنفيذه وتقويمه ,

ووفق هذا المنهج فإن بؤرة البحث تدور عادة حول رئيس الدولة والمجموعة محدودة العدد المشاركة معه في صنع القرارات وما يمثله هؤلاء من تفصيلات وقيم وإدراكات او ردود افعال ازاء البيئة المحيطة وما تفرزه من ضغوط وتأثيرات . (القصبي ، ٢٠٠٤: ص٢١٩). ان من اهم علماء هذا المنهج هم (ريتشارد سنايدر ، وكراهام ، واليسون).

وقد عرف الدكتور كاظم هاشم نعمة عملية صنع القرار على انها (القرار ما يستقر عليه صاحب القرار ، فهو موقف واعى لصاحب قرار يتأمل فيه ذهنياً في قرارات بديلة او خيارات في فكره) . (نعمة ، ١٩٨٧: ص٧٦).

وان القرارات السياسية كما عرفها ديفيد ايستون فانها (بمثابة مخرجات النظام السياسي اياً كان شكله والتي يتم من خلالها التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع سواء كانت هذه القيم داخلية او خارجية) . (Easton, ١٩٦٩: P.٥٠)

اما عن سبب اختياري لهذا المنهج فهو لانني رأيت انه المنهج الانسب لموضوع دراستي خصوصا و اننا نتكلم عن سياسة خارجية في عهد رئيسين امريكيين وبيان دور كل منهما في عملية صنع القرار السياسي الخارجي .

٢- المنهج المقارن :

وهو المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبة والاختلاف فيما بين ظاهرتين او اكثر ، ويتعمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من اجل الوصول الى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة (ويكيبيديا : ٢٠١٢).

والمقارنة بمعناها العام تعني الوقوف على اوجهة الاختلاف والاتفاق بين الظواهر ، اي انها مطلب رئيسي في التحليل العلمي لأي ظاهرة والمقارنة متضمنة بطبيعتها في اية محاولة للتحقيق في صحة الفروض ، ولتحقيق هدف العلم في دراسة التباين والاختلاف او التماثل والتشابه بين الظواهر الواقعية ، وتحديد الشروط والظروف التي تقف وراء هذا الاختلاف والاتفاق ، وكذلك فان المقارنة تعد ضرورة منهجية يتطلبها التعميم كما ان العلاقات السببية يمكن اكتشافها من خلال ذلك التنوع في الظروف التي تتيحها المقارنة . (القصبي، ٢٠٠٤: ص ٢٤١)

اهم رواد هذا المنهج هم (ماكس فيبر ومكريديس وبلوندال) .

وجاء اختياري لهذا المنهج لان دراستي تعتمد بالاساس على المقارنة بين نهج الرئيسين الامريكين الجمهوري بوش الابن والديمقراطي أوباما ووجود نقاط تشابه واختلاف بينهما في صناعة السياسة الخارجية والقرار السياسي الخارجي وكل بحسب انتمائه الحزبي .

تاسعاً : الدراسات السابقة :

امكن الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة وفيما يلي عرض موجز لهذه الدراسات:

دراسة حميد حمد السعدون و عامر هاشم عواد (٢٠١٦) ، بعنوان : (الاستراتيجية الامريكية

حيال العراق بعد عام ٢٠٠٣) ؛

تهدف هذه الدراسة الى بيان استراتيجية الولايات المتحدة حيال العراق بعد عام (٢٠٠٣) باعتباره

جزء متوافق مع استراتيجيتها الشاملة لمنطقة الشرق الأوسط على العموم لأنها تنظر للمنطقة

والعراق في المقدمة كمفصل أساسي ومؤثر في أحوال منطقة الشرق الأوسط وما يحيط به من

جوانب جيو- استراتيجية. وبينت ان الولايات المتحدة تنظر الى الشرق الأوسط وفق ثلاث معطيات

رئيسة هي: ضمان النفط والحفاظ على استمرارية الأنظمة المعتدلة الحاضنة للمصالح الأميركية وضمان أمن إسرائيل، هذه المعطيات يمكن أن تفسر معظم سلوكيات الولايات المتحدة حيال الشرق الأوسط، بيد ان هذا لا ينفي إمكانية التغيير في الاستراتيجية الأميركية بسبب حركية البيئة الدولية التي تستوجب التكيف والتعاطي مع المستجدات على الصعيدين الإقليمي والعالمي ومثال ذلك ما حدث في المنطقة من (ثورات الربيع العربي) التي أطاحت بأنظمة كانت تصنف بانها معتدلة .

دراسة أمين ركاد مناور المعيوف (٢٠١٦) ، بعنوان : (مبدأ أوباما والسياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط) ؛

هدفت هذه الدراسة الى الوقوف على ماهية مبدأ أوباما والسياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط . وقد اعتمدت الدراسة على منهج صنع القرار في معالجة موضوعها والاجابة على تساؤلاتها . وأشارت الدراسة الى ان هيبة الولايات المتحدة الامريكية بدأت تعود من خلال مبدأ أوباما الرامي الى انتهاء الحروب المكلفة بشرياً واقتصادياً ، والغير قابلة الى تحقيقي انتصارات. كما وانها تحدثت عن رؤية الرئيس اوباما لاستقرار منطقة الشرق الاوسط وحصر هذا الاستقرار بتوافق سعودي ايراني ، وتقاسم لمناطق النفوذ بينهما .

دراسة طلال محمد عبدالله بني ملحم (٢٠١٥) ، بعنوان : (السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط) ؛

ناقشت هذه الدراسة السياسة الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط خلال الفترة الزمنية (٢٠٠١-٢٠١٤) ، واستخدمت الدراسة كل من منهج تحليل النظم ومنهج اتخاذ القرار لإيضاح الاحداث والمتغيرات التي شهدتها المنطقة والمتمثلة في احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ والحرب على الارهاب في

كل من افغانستان والعراق ، وتطور الملف النووي الايراني وثورات الربيع العربي وبيان الصورة الحقيقية للسياسة الامريكية تجاه الشرق الاوسط .

دراسة احمد زيد دوجان الخزاولة (٢٠١٥) بعنوان: (السياسة الخارجية الامريكية تجاه مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المصرية) ؛

هدفت هذه الدراسة الى معرفة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المصرية ، ولغاية ٢٠١٤ وقد قسمت الى ثلاث فصول تناول الفصل الاول البيئة الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الامريكية ، و تطرقت في فصلها الثاني الى اليات السياسة الخارجية ، التي تتضمن مركز صنع القرار السياسي والدبلوماسي الامريكي . وكذلك عرجت على موقف الولايات المتحدة من الاحتجاجات الشعبية العربية (الربيع العربي) ، وقد استخدمت الدراسة منهجي المصلحة الوطنية ، ومنهج صنع القرار في معالجة الموضوع . وفي فصلها الثالث والاخير فقد تناولت الدراسة السياسة الخارجية تجاه مصر من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٤ بعد انتخاب الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيساً لمصر .

دراسة قاسم محمد عبد (٢٠١٤) ، بعنوان : (استراتيجيات الولايات المتحدة الامريكية تجاه الشرق الاوسط منذ عام ٢٠٠١) ؛

تعكس هذه الدراسة موضوع إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط منذ عام ٢٠٠١ ، والتي تم التوصل فيها إلى جملة من الاستنتاجات ، لعل في مقدمتها التذكير بأن هجمات ١١ أيلول عام ٢٠٠١ تعد النقطة الفاصلة في تغيير خطط الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط لاسيما وأنها تمتلك جملة من الأهداف عملت على تحقيقها عبر هذه الهجمات ، والتي

استطاعت من خلالها إعادة انتشار القوات العسكرية الأمريكية في المنطقة بالصورة التي تؤمن لها القدرة والمرونة على الوصول إلى ابعد نقطة ذات أهمية استراتيجية في المنطقة . وذكرت الدراسة بأنها لم تكتفي بذلك بل قامت بتعزيز المنطقة بقواعد عسكرية تحيط بها من كافة الجوانب والاتجاهات لاسيما وأنها اعتبرت منطقة الشرق الأوسط البؤرة الأساسية للإرهاب والذي كان السبب الرئيسي والمتهم الأول في أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ .

دراسة كوثر عباس الربيعي (٢٠١٣) ، بعنوان : (المخطط الاميركي - الاسرائيلي في العراق و المنطقة العربية : الواقع و التداعيات) ؛

تناولت هذه الدراسة الاحتلال الأمريكي للعراق وذكرت بأنه لم يأت من دون مقدمات، ولم يكن الجانب الأمريكي يعمل لوحده في المنطقة، فقد كان التنسيق الأمريكي-الإسرائيلي قائماً على الدوام، ومنطلقاً للكثير من التدخلات في المنطقة العربية كلها. وذكرت بأن الفرصة السانحة قد جاءت للإسرائيليين عندما استطاعوا تعزيز المشروع الأمريكي لاحتلال العراق، مع مطلع القرن الحادي والعشرين، ابتداءً من التخطيط ومروا بالتنفيذ وصولاً إلى قطف الثمار. وأياً كانت الوقائع أو التحليلات مع الحقيقة أو بعيدا عنها فان المنطق السليم يؤكد بما لا يقبل الشك على وجود تعاون إسرائيلي في أكثر من مجال لدعم الاحتلال الأمريكي للعراق، وبالمقابل هناك دعم للدور الإسرائيلي وتسهيلات قدمت للتغلغل الصهيوني في العراق سواء كان من الجانب الأمريكي أم من جانب آخر. وبينت انه إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترتبط بعلاقات تحالف استراتيجي مع إسرائيل تمتد إلى أعوام الثمانينات من القرن الماضي فان واقع العلاقة بين الطرفين يشير إلى أن المصلحة

الإسرائيلية كانت موجودة في المغامرة الأميركية التي استهدفت العراق والمنطقة العربية كلها. وفي هذه الدراسة محاولة لسبر غور التعاون الأمريكي- الإسرائيلي في عملية التمهيد لغزو العراق، ومن ثم احتلاله، على وفق فرضية ترى أن التعاون بين الجانبين وصل حدوده القصوى، وان الجانب الصهيوني استفاد من احتلال العراق أكثر مما استفاد الجانب الأمريكي.

دراسة حسين حافظ وهيب (٢٠١٢) ، بعنوان: (الولايات المتحدة واستراتيجية احتواء العراق) ؛
حددت هذه الدراسة استراتيجية احتواء العراق وذكرت بأنها بدأت بعد عام ١٩٥٨ واستمرت حتى الان ، وبينت شكل الاحتواء قد تغير من احتواء مزدوج في حقبة الثمانينيات والتسعينيات الى احتواء اخر بمضامين جديدة نابعة عن فكرة الاخضاع او الاحتلال . وان احتلال العراق في العام ٢٠٠٣ هو عبارة عن تنفيذ كامل لمخرجات استراتيجية امريكية جرى الاعداد لها قبل ٩ نيسان ٢٠٠٣ بوقت طويل وحتى بعد خروج القوات الامريكية من العراق في نهاية عام ٢٠١١ ما زال العراق يمر بمرحلة متقدمة من مراحل الاحتلال وليس مستبعدا ان تستمر هذه السياسة الى اجل غير قريب .

دراسة الهماي جمعة علي الهماي (٢٠٠٧)، بعنوان : (السياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق) ؛

وهي رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة ام درمان الاسلامية ، وقد خلصت هذه الدراسة الى ان النفط العراقي يشكل هدفاً استراتيجياً اساسياً للادارة الامريكية ، وان للعراق اهمية كبيرة نظراً لموقعه الجيوستراتيجي ، وتطرق ايضا الى دور امريكا في تأمين الكيان

الصهيوني من خلال تدمير قدرات العراق العسكرية ، وان العراق هو المستهدف الاول من الحرب والاحتلال اما المستهدف الثاني فهو النظام الاقليمي العربي بكل مؤسساته ومكوناته .

دراسة خضر عباس عطوان (٢٠٠٧) ، بعنوان : (الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق : قراءة مستقبلية) ؛

لقد ركزت هذه الدراسة على اختيار موضوع مستقبلي متعلق بالعراق ، فهي دراسة استشرافية وقراءة تحليلية للفترة الممتدة من (٢٠٠٧-٢٠٢٠) وقد سعت الدراسة الى بيان عدة مسائل هي : رؤية لاستراتيجية الولايات المتحدة في العراق وكذلك بيان المتغيرات المؤثرة في صياغة هذه الاستراتيجية ، والتنبؤ بالاحتمالات خلال المستقبل المتوسط .

دراسة أريج عازم منصور الزين (٢٠٠٦) ، بعنوان : (تحول السياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق من العمل الدبلوماسي الى العمل العسكري) ؛

تناولت هذه الدراسة وهي رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة مؤتة لقاء الضوء على السياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق في الفترة الزمنية من عام ١٩٨٠-٢٠٠٦ واهمية منطقة الخليج العربي بشكل عام والعراق بشكل خاص بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ، كما تطرقت هذه الدراسة الى الاسباب والدوافع والاسس التي قام عليها الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ . وقد استخدم في هذه الدراسة منهجين هما المنهج التاريخي ومنهج تحليل النظم .

وبعد ان استعرضنا هذه الدراسات وما خلصت اليه وما حوته من مواضيع مهمة متعلقة بالسياسة الخارجية الامريكية ، فان ما يميز دراستنا عن هذه الدراسات هو ما يلي: أن هذه الدراسة ستتناول موضوعات ذات خصوصية كبيرة في عالم السياسة، والتي صاغتها المسألة العراقية عند قيام

الولايات المتحدة باحتلاله ، كما أن هذه الدراسة تكشف ما وراء احتلال العراق كجعل اسرائيل دولة ذات قبول في المنطقة العربية، وأنها مرحلة صراع دام أكثر من نصف قرن من الزمان، بالإضافة إلى ما تسعى اليه الولايات المتحدة من إعادة سايكس - بيكو جديد ولكن بصورة أكثر سلبية على الوطن العربي ، وكذلك بيان الاطماع الأمريكية في الثروة العراقية ودور كل من الرئيسين بوش الأب و اوباما في بلورة هذه الاطماع وترجمتها عمليا على ارض الواقع .

الفصل الأول توجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية

لقد قمنا بتعريف السياسة الخارجية الأمريكية فيما سبق وقلنا بأنها المنهجية السياسية الخارجية التي تستخدمها الحكومة في تعاملها مع الدول الأخرى وفق ما تقتضيه المصلحة العليا للدولة او ما تفرضه الظروف الدولية الراهنة عليها بحيث تحقق اكبر المكاسب واقل الاضرار.

وان اهداف السياسة الخارجية الامريكية تتميز بالثبات والاستقرار ولا تتغير بتغير الادارات ، وان التغير الذي قد يحصل يكون مقتصرًا على وسائل واليات تنفيذ تلك الاهداف في اطار التعامل مع ملفات السياسة الخارجية . وعليه فأن السياسة الخارجية الامريكية ومنذ عقود من الزمن لم تشهد تغييرات في الوسائل المستخدمة في تحقيق الاهداف الثابتة وبدون المساس بجوهرها المتصل بالمصالح القومية والامنية . (كبة ، ٢٠١٥ : ٢٨)

غير ان السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تتميز عن باقي دول العالم بفاعليتها وتأثيرها في الساحة العالمية ، لذا فأن تحديد مفهوم هذه السياسة يمثل امرًا في غاية الصعوبة من خلال المتغيرات التي عرفتتها منذ تأسيسها ولحد الان . وسوف نناقش هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الاول : صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية.

المبحث الثاني : المحددات الحزبية للسياسة الخارجية الأمريكية .

المبحث الأول صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

ان اتخاذ القرار يُعد من اهم العمليات التي تميز صنع السياسة الخارجية وان بعض الدارسين ينظر الى السياسة الخارجية باعتبارها مجموعة من القرارات المتوالية والمتسلسلة المتخذة لمواجهة المواقف المتتابة وبالرغم من ان القرارات هي واحدة من الابعاد المكونة للسياسة الخارجية الا انها من اكثر الموضوعات التي وجه الدارسون جهودهم لدراستها وفهمها. ويقصد بالقرار اختيار من بين مجموعة من البدائل المتاحة في لحظة معينة ، اما اتخاذ القرار فإنه يعود الى مجموعة التفاعلات التي تؤدي بدورها الى هذا الاختيار . (سليم ، ١٩٩٨ : ٤٦٩)

ويعتبر القرار في الولايات المتحدة الامريكية وعملية صنعه امر معقد وذلك لدورها الكبير ومكانتها على الساحة الدولية ، وان الكثير من الدوائر الرسمية وغير الرسمية تتفاعل فيما بينها من اجل صنع قرار موحد وعقلاني ويصب في خدمة مصالح اقوى دولة في العالم ، وان معرفة مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة الامريكية سوف يساعدنا الى حد كبير على تحليل وقراءة منطلقات ومبررات القرارات المهمة في السياسة الخارجية الامريكية كما يعتبر هذا المحور مهماً لأنها هي الدولة العظمى الوحيدة في العالم ولا تؤثر عملية صنع القرار على سياستها الداخلية بل يشمل تأثيرها كافة انحاء العالم . (شرقي ، ٢٠٠٧ : ٤١)

وعلى ذلك فإننا سنناقش في هذا المبحث المطلبين التاليين :

المطلب الأول : مؤسسات صنع القرار الأمريكي .

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في صنع القرار الأمريكي .

المطلب الأول مؤسسات صنع القرار الأمريكي

إن الدول في كل بقاع العالم تتبع نهجاً واضحاً عند اتخاذ قراراتها السياسية، ولكن هناك اختلاف بين هذه الدول، فمنها ما تتبع منهجية واضحة ترسم قراراتها السياسية خلال عمل مؤسسي وهذا يتجلى في الدول المتقدمة، حيث أن صياغة القرار تكون وفق معايير معينة تأخذ بالحسبان كل الظروف والعوامل المؤثرة في القرار المتخذ من حيث معاينة الإيجابيات والسلبيات التي تقع إذا ما اتخذ القرار، وفي دول أخرى تتخذ القرارات وفق رغبة الزعيم الذي جاء للسلطة، ربما بطريقة غير ديمقراطية، فقول الزعيم ورؤية الزعيم هي القرار، وما على المؤسسات الأخرى التابعة للدولة إلا تنفيذ ذلك، وفي هذا التوجه وفي حال الولايات المتحدة نجد مؤسسات صنع القرار الأمريكية تتبع آلية معينة وهذه الآلية تتمثل بما يلي:

أولاً : المؤسسات الرسمية :

وهذه المؤسسات تتوزع إلى عدة مؤسسات فرعية هي:

١- الرئاسة (الرئيس) : ان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية له اهمية كبيرة ودور رئيسي في صنع السياسة الخارجية واتخاذ القرارات ويستمد ذلك من السلطات الواسعة التي يمنحها له الدستور، ومن خلال طبيعة العمل في مجال السياسة الخارجية . (الكيلاني ، ٢٠٠٥ : ٣٤) .

ويصل رئيس الولايات المتحدة الامريكية الى السلطة عن طريق انتخابه من قبل الشعب وتكون فترة ولايته اربع سنوات وقد يعاد انتخابه ثانيةً على ان لا تزيد فترة ترشحه وفوزه بأكثر من ولايتين اثنتين فقط ، ويوجد في هرم السلطة منصب نائب الرئيس ويكون في نفس القائمة مع

الرئيس الآ انه لا يمثل مصدر اهتمام كبير في الانتخابات الامريكية ويكون دوره في جُل الحالات دوراً بروتوكولياً ويخضع لمدى قوة شخصيته والمساحة التي يتيحها له الرئيس ومدى قدرته على توظيف وضعه الرمزي والدستوري في البيت الابيض في المعارك السياسية والانتخابات . (السليمي ، ١٩٩٧ : ١٦٧)

وعليه يعتبر رئيس الدولة هو الممسك الفعلي بزمام السلطة التنفيذية بحسب ما جاء في الدستور الامريكي المضمنة في المادة الثانية ، وبحكم رئاسته للحكومة وادارته للدولة فهو يرسم السياسة العامة وله سلطة التقرير والبت في مجمل خططها وبرامجها ، ويخوله الدستور العديد من السلطات في المجالات التنظيمية والعسكرية والدبلوماسية والقضائية . وينص الدستور على ان الرئيس هو القائد الاعلى لأسطول وجيش الولايات المتحدة ويعطيه سلطة واسعة في المجال الدبلوماسي فهو الذي يحدد برنامج السياسة الخارجية ويعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية ويقوم بعملية التفاوض مع الدول ويعين السفراء والاعتراف بالدول الاخرى واعتماد السفراء الاجانب في الولايات المتحدة . (السليمي ، ١٩٩٧ : ١٦٧ _ ١٦٨ _ ١٦٩)

وينص الدستور الامريكي في هذا المجال على ما يلي : (الرئيس هو القائد الاعلى للقوات المسلحة وهو المسؤول الاول عن السلطة التنفيذية وله صلاحية تعيين كبار موظفي الدولة بعد موافقة الكونغرس) ، وانه يسهر على تطبيق القانون ويمكنه الاعتراض على مشاريع القوانين ، ويخوله الدستور دعوة الكونغرس الى الاجتماع في دورة خاصة وابرام المعاهدات الدولية بعد موافقة ثلثي مجلس الشيوخ . (الجراد ، ٢٠٠٣ : ١٢٠)

وللرئيس ان يختار السياسة الخارجية من بين عدة بدائل تعرضها عليه المؤسسات المختلفة
منها المكتب التنفيذي الذي انشأه الرئيس روزفلت سنة ١٩٣٩ والمتكون من البيت الابيض ومكتب
التسيير والميزانية ومجلس الأمن القومي بالإضافة الى وكالة المخابرات المركزية ، ونظراً لتزايد
التدخلات الامريكية في العديد من انحاء العالم وبدوافع مختلفة ، اصدر الكونغرس سنة ١٩٧٣
قانون سُمي بقانون (سلطات الحرب) يُلزم الرئيس بموجبه بضرورة العودة الى استشارة الكونغرس
عند التدخل ، فأقّر الرئيس التدخل عسكرياً دون العودة الى الكونغرس لأخذ الموافقة وكان الامر
مستعجلاً وجب عليه ابلاغه في مدة اقصاها ٤٨ ساعة ، وان القانون قد منح مهلة وقدرها ٦٠ يوماً
لإنهاء التدخل ، الا في حالة حصوله على تأييد الكونغرس لهذا التدخل العسكري غير ان واقع
الأمر يشير الى ان العديد من الرؤساء تجاهلوا سلطة الكونغرس وتطبيق القانون . (امينة ،
٢٠١٥ : ٢٢ - ٢٣)

ويمكننا ان نصل الى جملة ملاحظات بشأن وضع الرئيس داخل النظام السياسي الامريكي
من خلال النظر اليه من زاوية المرجعية التقريرية ومنها :

_ ان الدستور الامريكي يمنح الرئيس سلطات واسعة تجعله محور العملية التقريرية غير ان هذه
السلطات تكون مقيدة بجملة من الحدود الواقعية والدستورية ، وهنا يتعلق الامر بمدى استقلالية
الكونغرس بالقرار التشريعي او بمشاركته من قبل الرئيس في جملة من القرارات انطلاقاً من دوره
الاقراري والاستشاري فيها .

_ كما انه ومن الناحية التاريخية فإن وضع الرئيس لم يكن دائماً هو المحور ، حيث برزت مؤسسات اخرى كالكونغرس واجهزة تنفيذية تحد من نفوذه وسلطاته ، ولكن هذا الامر يكون خاضعاً لمدى قوة شخصية الرئيس وفعاليتة وتكوينه .

_ في الانظمة الليبرالية فإن الرئاسة الفعلية للجهاز التنفيذي الذي ينص عليها الدستور لا تتحقق بالمعنى الذي يتصور بالنسبة لرئيس الحكومة وذلك لسببين اساسيين :

السبب الاول : ان دولة مثل الولايات المتحدة الامريكية هي دولة كبيرة وضخمة ومن المستحيل ان يتمكن شخص من الاحاطة بكل قضاياها الداخلية والخارجية والهيمنة على مقاليد قرارها السياسي .

السبب الثاني : ان الاجهزة الفرعية المتطورة التابعة للسلطة التنفيذية وتعد الحياة المعاصرة وظهور النخب والتخصصات التي تفرزها ، يتيح المجال لهذه الاجهزة للقيام بدور فعال في القرار السياسي وهذا يدعو بدوره للمزيد من التعمق في دراسة طبيعة الدور الذي تقوم به الاجهزة التنفيذية . (السليمي ، ١٩٩٧ : ١٧٥ - ١٧٦)

٢- وزارة الخارجية : تعتبر وزارة الخارجية الامريكية هي الهيئة المؤكل اليها مهمة السياسة الخارجية وتأتي بالمرتبة الاولى من حيث الاهمية بعد رئاسة الجمهورية وهي مركز رئيسي للمعلومات والملفات والوظائف المتعلقة بعلاقات الولايات المتحدة الامريكية بالخارج وهي اعرق فرع تنفيذي في الحكومة حيث ان انشائها يعود تاريخه الى اول رئاسة للولايات المتحدة عام ١٧٨٩ ويرأسها كاتب الدولة للشؤون الخارجية العالمية وهو عضو في مجلس الامن القومي . (امينة ، ٢٠١٥ : ٢٤)

ان وزير الخارجية يسمى (سكرتير الدولة) ويلي رئيس الجمهورية في اهمية دوره ويتولى بتوجيه من رئيس الجمهورية عملية التفاوض مع الدول الاخرى في القضايا السياسية سواء كان الامر متعلق بالنزاعات والازمات او التعاون ويعين الرئيس وزير الخارجية ويكون في الغالب احد اعضاء حزبه وله نفس التوجهات والسياسات الاستراتيجية تجاه القضايا الخارجية.

وتعتبر شخصية وزير الخارجية في العملية الدبلوماسية شخصية محورية وان كانت التحركات الدبلوماسية الخارجية التي يقوم بها الوزير بوحى وتوجيه واشراف من الرئيس عادةً فأن طبيعة هذه الشخصية (وزير الخارجية) تؤثر بشكل كبير في اتساع او ضيق مجال التحرك عند معالجة القضايا السياسية والمشاكل المطروحة للدراسة او مواجهة الازمات ، حيث ان بعض الشخصيات من الناحية التاريخية لعبت ادواراً كادت ان تغطي على شخصية الرئيس نفسه، وبالمقابل فأن شخصيات اخرى كان لها دور محدود في اتخاذ القرارات . (السليمي ، ١٩٩٧ : ٢٢٧)

ومن ابرز الشخصيات القوية التي تولت منصب وزير الخارجية جون فوستر دالاس في عهد الرئيس ايزنهاور حيث لعب دوراً مهماً في توجيه وصنع السياسة الخارجية واتخاذ القرار وذلك لقوة شخصيته وخبرته في هذا الميدان ولان الرئيس ايزنهاور لم يكن مهتماً بتفاصيل القرارات وخاصة القرارات الخارجية . (تيري ، ٢٠٠٠ : ٩)

ويعتبر هينري كيسنجر الذي شغل منصب وزير الخارجية في عهدي الرئيسين ريتشارد نيكسون و جيرالد فورد من ابرز الشخصيات التي لعبت دوراً مهماً في المجال الدبلوماسي الامريكي و من اهم المنظرين للسياسة الخارجية و الاستراتيجية الامريكية ، وهو امريكي من اصل يهودي الماني كانت له مساهمات حثيثة في ايجاد حلول لازمة الشرق الاوسط و مساعدة اسرائيل على

الخروج من المآزق الدبلوماسية والعسكرية و كان من الذين يدعون بقوة للمحافظة على

ديمومة العلاقات الاسرائيلية _ الامريكية و بوتيرة عالية . (شرابي ، ١٩٩٠ : ٢٤٨)

٣- وزارة الدفاع (البنتاغون) : أنشئت وزارة الدفاع الامريكية بتكويناتها و صورتها الحالية

بموجب تعديلات قانون الامن الوطني لسنة ١٩٤٩ و التي اعطت بموجبها وزير الدفاع مسؤولية

الادارة والسلطة على هذه الوزارة التي من ضمن مهامها اعطاء النصح و توفير المعلومات العسكرية

و قدراتها الجوية لرئيس الدولة , و تتوفر على عدة فروع عسكرية و اقتصادية وصناعية و ثقافية و

اعلامية , فهي تلعب ادواراً مهمة جداً و بالتحديد اثناء فترات الحروب تتمثل في حشد الدور العام ,

و ان لها دوراً شبيهاً بدور الاستخبارات لكنها لا تتميز بالسرية التامة و قد تضاعف دورها و اهميتها

مع بداية الحرب الباردة ثم تضاعف ذلك الدور بشكل كبير مع نهايتها و خاصة بعد احداث ١١

سبتمبر ٢٠٠١ و بالأخص في المسائل المتعلقة بالامن القومي ، ويمثل هذه الوزارة وزير الدفاع

سواء كان مدنياً او عسكرياً ، و هذه الوزارة تلعب دور المخطط و المنظم للقوات المسلحة الامريكية

و انها تلعب دوراً استشارياً اكثر مما هو دوراً مبادراً كونها تبقى تحت سلطة الرئيس بصفته القائد

الاعلى للقوات المسلحة . (امينة ، ٢٠١٥ : ٢٦_٢٧)

و ان للمؤسسة العسكرية مكانتها الخاصة التي تحتلها داخل اجهزة صناعة القرار الامريكي

باعتبارها واحدة من ضمن الاجهزة التنفيذية او من خلال علاقتها بالكونغرس و ارتباطها

بالمؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية و جماعات الضغط و وسائل الاعلام و الاتصال و النخب

العلمية و التكنولوجية اضافة الى مقتضيات تواجدتها و تدخلها في مختلف انحاء العالم .

٤- الكونغرس : هو المؤسسة التي تمثل السلطة التشريعية في الحكومة الفدرالية الامريكية ذو تكوين ثنائي مهمته الاساسية تشريع و سن القوانين للدولة ، و لديه مهام اخرى توصف بالكبيرة مثل حقه في المصادقة او الرفض على ترشيحات رئيس الجمهورية للأشخاص الذين سوف يشغلون المناصب الوزارية في حكومته و بعض المناصب المهمة الاخرى ، و كذلك له الحق في ان يجيز او يرفض المعاهدات و الاتفاقيات التي يعقدها رئيس الولايات المتحدة الامريكية . و تعود تسمية الكونغرس بهذا الاسم الى المؤتمر القاري الثاني الذي انعقد في فيلادلفيا عام ١٧٧٦م و الذي اعلن فيه استقلال المستعمرات و البالغ عددها ١٣ مستعمرة عن بريطانيا ، و كان هذا الكونغرس بعد بمثابة الحكومة الوطنية الى حد سنة ١٧٨١م حينما قامت هذه الولايات بتبني مذكرة الاتحاد الكونفدرالي و الذي اسس كونغرس الكونفدرالية . (المعرفة ، ٢٠١٨ : ١)

ويعتبر الكونغرس المؤسسة الدستورية الاولى من حيث المنزلة التي يحتلها في ترتيب مواد الدستور الامريكي ويتألف من مجلسين هما مجلس النواب و مجلس الشيوخ .

أ - مجلس الشيوخ : هو هيئة تشاورية توكل الى اعضائه مهمة تقديم النصح للرئيس و البحث في شؤون الامة و يتم اختيار اعضائه عن طريق الهيئات التشريعية ، و ان اول مجلس للشيوخ انعقد في سنة ١٧٨٩م حيث كان يضم ٢٢ عضوا فقط و شهد عدة اصلاحات في فترة السبعينيات من ضمنها الغاء سرية عمل اللجان و تغيير في سياقات و تقاليد الاقدمية و الخبرة فصار بإمكان عدد كبير من الاعضاء ان يشاركوا في عملية صنع القرار مما زاد ذلك من استقلالية عضو مجلس الشيوخ و قدرته على ممارسة دور مهم بصفته الفردية . (الشوريجي ، ٢٠٠١ : ١٣٤)

و يتكون مجلس الشيوخ من ١٠٠ عضو مقسمين على الولايات بمعدل عضوين لكل ولاية ، و

يشترط في عضو مجلس الشيوخ ان يكون قد بلغ الثلاثين من عمره على الاقل و ان تكون اقامته في نفس الولاية التي انتخب فيها ، وتكون عضويته في المجلس ست سنوات و يتم تجديد ثلث اعضاء المجلس كل سنتين ، و ان الدستور الامريكي خول مجلس الشيوخ في المجال الدبلوماسي مشاركة الرئيس في اقرار المعاهدات بالرغم من كون المبادرة تبقى بيد الرئيس فهو الذي يتفاوض مع الدول الاجنبية غير انه مجبر على المرور بمجلس الشيوخ للحصول على موافقته وبأغلبية الثلثين . (السليمي ، ١٩٩٧ : ١٧٦-١٧٩)

ب - مجلس النواب : هو احد المجلسين المكونين للكونغرس الامريكي يتم تمثيل السكان فيه على اساس التمثيل العددي و يضم ٤٣٥ عضوا تدوم ولايتهم النيابية سنتين و يشترط في المرشح لمجلس النواب ان يكون قد اكمل سن الخامسة و العشرين من عمره و امضى مدة لا تقل سبع سنوات على اكتسابه للجنسية الامريكية و يكون مقيما في نفس الدائرة الانتخابية ، و تعتبر سلطة الكونغرس من اقوى السلطات التشريعية في العالم حيث يستمد صلاحياته من الدستور الامريكي و ان هذا الدستور يمنحه خمسة صلاحيات رئيسية هامة وهي كالاتي :

١- المعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس يشترط فيها موافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين

٢- لا تتم تعيينات الرئيس للسفراء و المسؤولين في الشؤون الخارجية الا بموافقة مجلس

الشيوخ ايضا . (امينة ، ٢٠١٥ : ٢٩)

٣- على الرغم من ان الرئيس الامريكي هو القائد الاعلى للقوات المسلحة كما ينص على ذلك الدستور ،فأن الكونغرس هو صاحب الحق في اعلان الحرب كما جاء في مادة "سلطات الحرب" .

٤- للكونغرس صلاحية تأسيس الادارات الحكومية فهو يشارك الرئيس في تعيين كبار الموظفين و القضاة و يمكنه الاعتراض على التعيينات فهو الذي انشأ وزارة الخارجية و مجلس الامن القومي و جميع فروع القوات المسلحة و الوكالات المرتبطة بالسياسة الخارجية .

٥- ومن ضمن الصلاحيات التي يتمتع بها الكونغرس هو رفض او الموافقة على الميزانية العامة التي تقترحها الحكومة بما في ذلك الميزانية الخاصة بالدفاع و المساعدات .

و ان للكونغرس اهمية كبيرة في رسم السياسة الامريكية يتجلى ذلك بوضوح ضمن سياقات السياسات الامريكية الداخلية حيث ان جماعات الضغط تكون اكثر فاعلية على الكونغرس من الرئاسة . (البياتي ، ٢٠٠١ : ١٧٤)

و لكن الكونغرس في كل الاحوال يبقى نموذجا حيا يجسد احد اهم المؤسسات الدستورية التي تعنى بالشؤون الرقابية .

٥- وكالة الاستخبارات الامريكية (CIA) : تأسست وكالة المخابرات المركزية وتشكلت بعد الحرب العالمية الثانية و ذلك نتيجة للفعل القاسي الذي واجهته الولايات المتحدة الامريكية والذي فوجئت به من خلال الهجوم البياني على بناء بيرل هاربر في عام ١٩٤١م حيث ان الأمريكيين لم تكن لديهم وكالة استخبارات مركزية و بطلب من الرئيس هاري ترومان خلال جلسة مع الكونغرس الامريكي في شهر سبتمبر عام ١٩٤٧م حصلت الموافقة على تشكيل وكالة استخبارات مركزية . (ابي ظاهر ، ١٩٩٢ : ٤)

و تعد من اهم الوكالات الامريكية في الخارج حيث ان لها دور في صناعة السياسة الخارجية الامريكية مشابه لدور وزارة الخارجية غير انها تختلف عن تلك الوزارة بالسرية التامة التي تمارس

بها نشاطاتها و ذلك لعدم قانونية وشرعية تلك النشاطات ، و قد برزت ولعبت دورا هاما في توجيه السياسة الخارجية الامريكية و اتخاذ القرارات فيها ، و من الامور التي تميزها عن وزارة الخارجية انها تهتم و تختص بجمع المعلومات السرية ذات الصلة بالأمن القومي و تنفذ سياسات الحكومة التي لا تتفق مع القواعد الدبلوماسية المألوفة . (الغمري ، ٢٠٠٩ : ٣)

و يمكن تلخيص وظائف وكالة المخابرات المركزية في ثلاث امور رئيسية :

١- تقدم الوكالة تقديرات و تحليلات للأوضاع السياسية و العسكرية والاقتصادية في بلدان العالم و يأتي تقديمها لهذه التحليلات بناء على طلب من الرئيس او مجلس الامن القومي .
٢- تمارس الوكالة عمليات سرية في الخارج تنفذ من خلالها اهداف استراتيجية او سياسية او عسكرية محددة في اطار السياسة الخارجية الامريكية و بأمر من رئيس الدولة او من تفوض له صلاحية القيام بذلك .

٣- تقدم المعطيات و المعلومات لدائرة القرار في مجال السياسة الخارجية في الميادين الاستراتيجية و العسكرية و السياسية والاقتصادية لمجلس الامن القومي . (السليمي ، ١٩٩٧ : ٢٠٢-٢٠٣)
و منذ انشاءها ساهمت و بفعالية كبيرة في تطبيق وتنفيذ السياسة الخارجية الامريكية ، غير ان هذا الدور كان محاطا بجملة من الشروط فهي لم تكن مجرد وسيلة او اداة لتنفيذ سياسات او عمليات محددة ولكن كانت تشكل محورا داخل الاجهزة المختصة في صناعة القرار السياسي الامريكي من خلال مساهمتها الفعالة . و تعتبر وكالة المخابرات المركزية احدى اجهزة الاستخبارات و التي تتوزع فيها المهام كالتالي :

- أ- وكالة الاستخبارات الدفاعية : تتكفل هذه الوكالة بالتجسس على جيوش العالم من خلال العمل الاستخباري العسكري وهي تابعة لوزارة الدفاع الامريكية . (شرقي ، ٢٠٠٧ : ٥٣)
- ب- استخبارات وزارة الطاقة : تمارس اعمال استخبارية تتعلق بأمن الطاقة و تقوم بتحليل معلومات عن الاسلحة النووية الاجنبية و انتشارها .
- ج- استخبارات وزارة المالية : تختص هذه الوكالة بجمع المعلومات التي قد تؤثر على سياسة الولايات المتحدة المالية و النقدية و معالجتها ، و معلومات تمويل الارهاب
- د- وكالة استخبارات حرس السواحل : وهي مسؤولة عن كل المعلومات المتعلقة بحدود الولايات المتحدة الامريكية . (المشهداني ، ٢٠١٣ : ١٣٦)
- هـ- مكتب التحقيقات الفيدرالي : وهو المسؤول عن المعلومات المتعلقة بقضايا جنائية دولية ، ومكافحة الارهاب على الصعيدين المحلي و الدولي ومكافحة الجاسوسية .
- و- وكالة الامن الداخلي : تتولى مسؤوليات الاعلان عن الوضع الامني و مستوى التهديد المتوقع و تتولى جمع المعلومات عن الانشطة الارهابية داخل الاراضي الامريكية و مساهمتها في مواجهة الكوارث الطبيعية .
- ز- الاستخبارات الفضائية : تهتم بجمع المعلومات من الفضاء و تزود الوكالات الاخرى بالبيانات و الصور المطلوبة الملتقطة من الفضاء الخارجي .
- ح- استخبارات وزارة الخارجية : تقوم بتحليل المعلومات التي تسهم في التأثير على سياسة الولايات المتحدة الخارجية .

ط- استخبارات القوة البحرية : وهي المعنية بجمع المعلومات عن الاساطيل و القوى البحرية للدول الاجنبية وتتولى العمليات الاستخبارية في البحار .

ي- وكالة مكافحة المخدرات : وهي وكالة مستقلة تختص بجمع المعلومات عن تجار المخدرات و ملاحقتهم و ضبط تهريبها

ك- وكالة الاستخبارات الجغرافية : وهي التي تقوم بتقديم الارشاد لصانع القرار فيما يتعلق بالمسائل الجغرافية من خلال جمع المعلومات و الصور و الخرائط . (امينة ، ٢٠١٥ : ٢٥-٢٦)

٦- مجلس الامن القومي : يعتبر مجلس الامن القومي هيئة حكومية أنشئت بمقتضى قانون الامن القومي الذي صدر سنة ١٩٤٧م في عهد الرئيس ترومان وهو نفس القانون الذي نص على انشاء وكالة المخابرات المركزية و اعادة تنظيم الاجهزة العسكرية و انشاء وزارة موحدة للدفاع و هيئة موحدة لرؤساء الاركان و وزارة القوات الجوية ، و تتمثل وظيفتها الاساسية في تنسيق جميع أنشطة المصالح و المؤسسات المهمة بالامن القومي و تحديد الخطط و الاهداف العامة المتعلقة بقضايا الامن القومي . (المشهداني ، ٢٠١٣ : ١٣٠)

و ان دور مجلس الامن القومي يعد دورا استشاريا يتمثل في تقديم النصائح لرئيس الدولة وهو من الاجهزة المقربة من الرئيس حيث ان هذا الاخير يفضل التعامل معه اكثر من الأجهزة الاخرى . و يتألف المجلس من رئيس الجمهورية بصفته رئيسا و نائب الرئيس و وزير الخارجية و وزير الدفاع ، اما مساعد الرئيس لشؤون الامن القومي فيعمل كمدير تنفيذي للمجلس .

وفي بعض الحالات يدعو رئيس المجلس (رئيس الحكومة) بعض الاشخاص لحضور جلسات

المجلس مثل مندوب الولايات المتحدة في الامم المتحدة و رئيس هيئة الاركان العامة للقوات المسلحة و مدير الاستخبارات العامة و بعض موظفي البيت الابيض . (الخزاعلة ، ٢٠١٥ :

(٢٤-٢٥)

ثانيا : المؤسسات غير الرسمية :

وهي تلك المؤسسات غير الحكومية التي تساهم في تشكيل عملية صناعة القرار السياسي الامريكي ، و تعمل خارج الحكومة و تمارس دورا ضاغطا عليها و من اهم هذه المؤسسات او الهيئات هي الاحزاب السياسية ، و جماعات الضغط و المصالح ، و وسائل الرأي العام و الاعلام ، و مراكز الابحاث و الفكر و الدراسات .

١- الاحزاب السياسية : لقد اختلف المفكرون في تعريف مفهوم الاحزاب السياسية و ذلك لوجود

عدة مدلولات للحزب و يعود هذا الاختلاف الى النشأة نفسها . (دوفرليه ؛ ١٩٧٢ : ٢)

و يعد الحزب السياسي من ابرز المؤسسات التي تلعب دورا هاما في صنع السياسة الخارجية و يتوقف دوره في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية على طبيعة النظام السياسي الذي يعيش فيه ذلك الحزب ، ففي الانظمة السياسية ذات الحزب الواحد نجد ان دور الاحزاب من غير (الحزب الحاكم) يكون محدود و قد يتلاشى نهائيا في عملية صنع القرار ، و يتم حرمانها من المشاركة في الحكم بأي صورة من الصور ، و تكون في حالة ملاحقة مستمرة من قبل النظام الحاكم ، اما في الانظمة السياسية ذات الطابع التعددي فأن دور الاحزاب يتجلى بوضوح في عملية صنع القرار سواء كانت هذه الاحزاب مشاركة في الحكم او تقف في صف المعارضة . (الكفارنة

، ٢٠٠٩ : ٢٣-٢٤)

و ان للأحزاب السياسية دور هام و بارز في صناعة السياسة الخارجية الامريكية ، و تتوقف هذه الاهمية على مدى قدرة الحزب في المشاركة و التأثير في الاجهزة الحكومية ، و يمثل الحزبين الجمهوري و الديمقراطي باعتبارهما اكبر حزبين في الولايات المتحدة دورا هاما في صنع هذه السياسة ، و عادةً ما تتسم مواقفهما تجاه القضايا الدولية بشيء من الغموض و العمومية و التردد و الحذر ، بل و اننا في غالب الاحيان لا نكاد نجد فرق بين سياستهما فيما يخص المسائل الدولية ذات الطابع المهم مثل الصراع العربي الاسرائيلي او الحرب على العراق، او غيرها من المسائل المهمة الاخرى . (الكيلاني ، ٢٠٠٥ : ٤٦)

و قد عرف ستيفن جاي واين الحزب السياسي وفق النموذج الامريكي على انه منظمة لها هدف وحيد وهو الفوز في الموقع الانتخابي من اجل التأثير على سياسة الحكومة ، و يتألف من ثلاثة تكوينات متفاعلة من الداعين او المناصرين ، المهنيين و المرشحين . (wayne, ١٩٩٥, p٢٨٢)

٢- جماعات الضغط و المصالح : و تعرف كذلك بجماعات المصالح السياسية و يقصد بها المنظمات غير الحكومية سواء كانت على شكل جمعيات او اتحادات او نقابات ذات عضوية اختيارية حيث تحاول التأثير في مخرجات العملية السياسية عن طريق طرح مطالب و فرضها على النظام السياسي ، و تعكس هذه المطالب الاهداف العامة لأفراد هذه الجماعات . (سعودي، ٢٠٠٦ : ١٠٢)

وتتكون من مجموعة من الناس ذات مصالح مشتركة و تكون على انواع مختلفة فمنها ما هو سياسي ، و منها ما هو اقتصادي و منها ما هو مهني ... الخ ، و تختلف هذه الجماعات عن الاحزاب السياسية في الطريقة التي تتبعها للضغط على صانعي القرار في السلطة من اجل تحقيق

اهدافها و ليس في نيتها الوصول الى الحكم كما هو الحال بالنسبة للأحزاب السياسية و في امريكا مثلا نجد لهجرة الجنسيات المختلفة اليها و التطور الاقتصادي ، اوجد العديد من الجماعات التي لها مصالح خارجية مختلفة و قد تكون احيانا متعارضة مما عقد عملية اختيار القرار في السياسة الخارجية الامريكية ، و جعل القدرة على حشد الرأي العام الامريكي لدعم القرار بعد اتخاذه محدودة . (الكفارنة ، ٢٠٠٩ : ٢٥)

ويرى بنتلي ان فهم الحكومات من غير الممكن ان يتحقق الا بتحديد الجماعات و انشطتها لأن النتائج السياسية تتبلور من خلال تفاعل الجماعات ، و جميع الظواهر المتعلقة بالحكومات هي ظواهر ترتبط بجماعات يمارس بعضها الضغط على البعض الآخر و يشكل بعضها بعضا و يخرج جماعات جديدة . (مان ، ١٩٩٩ : ٥٥٨)

وان من ابرز هذه الجماعات ما يعرف باللوبي الاسرائيلي وهو من اهم المؤثرين في السياسة الخارجية الامريكية منذ قيام (اسرائيل) و لحد الآن و يهدف بالأساس الى ممارسة الضغط على صانعي القرار الامريكي و جعله ينصب في اتجاه سياسة خارجية موالية لإسرائيل ، و يتشكل من اليهود الامريكيين و من العديد من التنظيمات و منها اللجنة الامريكية الاسرائيلية للشؤون العامة، كما يضم مسيحيين بروتستانت و من ابرزهم جاري بويل و جيرى فال ويل و المحافظين الجدد مثل جون بولتون و روبرت بارتلي الذي كان يشغل منصب رئيس التحرير السابق في وول ستريت جورنال (Measheiner , Walt , ٢٠٠٦ : p.p١٤-١٥)

و ان تأثير هذا اللوبي تظهر بصورة جلية من خلال ممارساته الضاغطة و التي تمتد لتصل الى اعلى نطاق في قمة هرم الدولة الامريكية (البيت الابيض) و اجهزة صناعة القرار السياسي

المختلفة ، و هو ما يمكن ملاحظته بشكل واضح فيما يتعلق بالقرار السياسي الامريكي ازاء قضية الشرق الاوسط (القضية الفلسطينية)

٣- وسائل الاعلام : يلعب الاعلام و الاتصال دورا محوريا في توجيه الرأي العام ، حيث اهتم الامريكيون و منذ تأسيس الدولة الفيدرالية بدور وسائل الاعلام في توجيه الحياة السياسية ، وان الصحافة شكلت عشية وضع الدستور الفيدرالي منبرا رئيسيا للحوار و الجدل السياسي و تنوير الرأي العام بالأفكار (فريش ، ريتشارد ، ١٩٩١ : ٥١)

و اقامة جسور للتخاطب و التواصل و تبادل المعلومات بين صناع القرار السياسي و الرأي العام و قد كان لروبرت دهل الفضل الكبير في التمييز بين التأثير و السلطة من خلال اقتراح نموذج الاتصالات لدراسة حجم و تدفق المعلومات و محتوى الرسائل . و ينظر للعملية التواصلية من منطلق التأثير بصورة عامة في الرأي العام ، و اتجاهات سياسة القرارات . (مهنا، الصالحي ، ١٩٨٥ : ٨٣)

و ان للأعلام دور رئيسي في توجيه الرأي العام العالمي نحو قضية معينة ويتم استخدامه من قبل صناع القرار من اجل دعم توجهاتهم الخارجية و اصفاء الطابع الشرعي عليها و من ابرز القضايا التي أُستخدم فيها الاعلام كوسيلة لحشد الرأي العام العالمي هي احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ و من قبلها قضية احتلال العراق للكويت و من ثم احتلال العراق تحت ذريعة امتلاكه اسلحة الدمار الشامل ، و غيرها كثير من القضايا الدولية التي سخر فيها الامريكان آلتهم الاعلامية من اجل توجيه الرأي العام و جعله يسير خلف توجهاتهم و يحقق اهدافهم المنشودة .

٤- **الرأي العام** : يعتبر الرأي العام من اهم العوامل المشاركة في صنع القرار السياسي ، و قد عرفه (فلويد اولبورت) بأنه تعبير عدد كبير من الافراد عن ادائهم في موقف معين ، إما ان يكون من تلقاء انفسهم او بناء على دعوة يتم توجيهها اليهم . (الكفارنة ، ٢٠٠٠ : ٢٦)

ويقصد بالرأي العام الامريكي رأي العاديين الامريكيين و الذي يجب احترامه و اخذه بعين الاعتبار كما ترى ذلك الحكومة الامريكية ، و الرأي العام باعتباره قوة مؤثرة في السياسة الخارجية لم يكن له دور اساسي و فعال قبل الحرب العالمية الاولى إلا انه مع تنامي الوعي السياسي للشعوب و نهاية الحرب ، بدأ يظهر و يؤثر في مجرى السياسة الداخلية و الخارجية للولايات المتحدة الامريكية ممثلاً برأي القوى العمالية ، و يعبر الرأي العام الامريكي عن نفسه من خلال الوسائل الاعلامية او جماعات المصالح او الاحزاب . (Martin and Hglmar, ٢٠٠٨ : ٥٥)

و قد كانت لاستطلاعات الرأي العام اهمية كبيرة في الانتخابات الرئاسية الامريكية ، و تعبر عن آراء الجمهور الامريكي و توقعاتهم في من سيفوز بمنصب الرئيس ، و تكون هذه الاستطلاعات دقيقة الا في حالات نادرة .

٥- **مراكز البحوث و الدراسات** : و هي تعد مراكز للبحث العلمي و التعليم و ليست جامعات او كليات و لا يوجد فيها طلبة كما اشار الى ذلك الباحث ويردا فهي تهتم بتنظيم العديد من ورشات العمل و التدريب و المنتديات المعنية بقضايا اساسية في السياسة العامة ، و هي ليست مؤسسة للربح المالي و انما هدفها الرئيسي يكون في البحث و الدراسات و ليس النفوذ و الضغط ، و هذه المؤسسات البحثية تهدف بالدرجة الاولى الى توفير دراسات و ابحاث متعلقة بالقضايا و السياسات العامة للدولة (Wiarada , ٢٠٠٨ , p ٩٦)

و ان الولايات المتحدة الامريكية اصبح لديها جيش خطر من المفكرين الذين احترفوا تهييج القوة لديها و استثارتها حتى تندفع ابعـد كل يوم على طريق الحرب و انهم وضعوا لأمریکا جدول اعمال يتضمن الآن خطة لتغيير الشرق الاوسط كله ، و من الواضح ان الرأسمالية الامريكية تدعم و تمول هذه المؤسسات الفكرية التي جنحت الى الاصرار على تطبيق النظام الرأسمالي حتى في عوالم الفضاء الخارجي ، ثم يكون مطلوباً من العالم ان يصفق لهذا الجنوح الامريكي المجنون المتحصن في دبابات الفكر الجديدة . (هيكـل ، ٢٠٠٤ : ٢٧١)

و من هذه المؤسسات :

- مؤسسة التراث التي أنشأت منذ ٣٠ سنة

- مركز هوفر

- المشروع الامريكي للدراسات

- مركز مانهاتن للدراسات

و نجد ان اهم صناع القرار في الولايات المتحدة الامريكية كانوا ينتمون الى هذه المؤسسات البحثية لأهمتها و من ضمنهم وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد و مستشارة الامن القومي و وزيرة الخارجية السابقة كونداليزا رايس و ريتشارد تشيني و زوجته .

المطلب الثاني العوامل المؤثرة في صنع القرار الأمريكي

تتأثر القرارات التي تصدر عن الدوائر الرسمية في اي بلد من البلدان بعدة عوامل، وفي حال السياسة الخارجية تتأثر هذه القرارات في عوامل جغرافية وسكانية، بمعنى عوامل تفرضها عليها الطبيعة، وفي عوامل أخرى من تكون بنات أفكار البشر وخاصة النخبة السياسية والقوة التي تبنيتها الموارد البشرية في تلك الدولة. لذا فالعوامل المؤثرة في صناعة القرارات السياسية تختلف من دولة إلى أخرى، وفي حال الولايات المتحدة نجد أن هناك عوامل مؤثرة جعلت من الولايات المتحدة قوة وتتمثل في اتساع رقعتها الجغرافية وغناها الاقتصادي، هذا أهلها إلى بناء قوة في مقدمة دول العالم، بل هي سيدة في هذا المجال، وبناء عليه فإننا لا نتعرض للعوامل الطبيعية المؤثرة في القرار الخارجي الأمريكي، بل سنتطرق إلى عوامل أخرى وضعتها العقلية الأمريكية لتضاف إلى العوامل الطبيعية لتجعل من الولايات المتحدة القوة الأولى في العالم، وهذه العوامل هي:

اولا : القوة الأمريكية : إن السياسة الخارجية والاستراتيجية الأمريكية تقوم على القوة العسكرية بالإضافة إلى الوسائل الأخرى، وتعتبر القوة العسكرية إحدى أهم وسائل تنفيذ هذه السياسة وواحدة من أهم ركائز نجاح العمل الخارجي للدولة.

وبحسب نظرية دورة القوة التي جاء بها دوران (Doran) فإنه حتى ولو كانت القوة العظمى أو الدولة الأكثر قوة وفاعلية في الساحة الدولية تعاني من بعض التراجع أو الأقول فلا بد من استمرار مشاركتها في مسؤوليات حفظ النظام وتسيير مهمة تصحيح وتعديل دور هذه القوة أثناء تحول النسق . (الخزاعلة ، ٢٠١٥ : ٣٩) .

وقد قسم (روزنو) الدول بحسب معايير ثلاثة إلى ثمانية فئات :

١- المعيار الجغرافي : من حيث حجم الدول قسمها إلى كبيرة وصغيرة .

٢- المعيار السياسي : قسم فيه الدول إلى دول ديمقراطية ذات (نظام مفتوح) ودول دكتاتورية ذات (نظام مغلق) .

٣- المعيار الاقتصادي : وفق هذا المعيار قسم الدول إلى دول متقدمة أو متخلفة أو نامية (P1٠٦ : ١٩٨١ ، nrosneau) .

و وفق هذا فإن المجتمع الدولي ينقسم إلى فئات يكون فيها عامل القوة من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ، ولا شك فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد توافرت فيها جميع المعايير السابقة الكر والتي استطاعت من خلالها قيادة العالم وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية وانتهاء الحرب الباردة ، وسنتكلم عن هذه العوامل فيما يلي :

أ- **قوة الاقتصاد الأمريكي** : يعتبر الاقتصاد الأمريكي من أقوى الاقتصادات في العالم ، خصوصاً بعدما خرجت الولايات المتحدة من مسرح أحداث الحربين العالميتين وهي الرابع الأكبر والمستفيد الوحيد مما آلت إليه ، حيث أن هاتين الحربين قد انعكست سلباً على اقتصاديات الدول الكبرى التي خاضتها وشاركت فيها ، فقد خرجت الدول الأوروبية الكبرى من الحرب العالمية الثانية وهي مدينة للولايات المتحدة . وقد تضاعف حجم الناتج الإجمالي الأمريكي حتى وصل إلى ٢٧% من سنة ١٩٩٠-١٩٩٨ ، وأصبح الاقتصاد الأمريكي في سنة ٢٠٠٣ مساوياً لمجموع اقتصاديات بريطانيا وألمانيا واليابان . (أمينة ، ٢٠١٥ : ٣٦) .

ب- **التفوق العسكري** : تحظى الوسائل العسكرية باهتمام بالغ من قبل العديد من الدول على الرغم من تكاليفها الباهظة وبالأخص تلك الدول التي تتوفر فيها قدرات عسكرية تخول لها استخدامها. فإن هذه الأداة (العسكرية) تهيئ مناخ من الثقة والاستقرار للعمل الخارجي للدولة ، وتدعم مركزها التفاوضي في القضايا الخارجية ، وتوفر لها إمكانية إدارة مصالحها من موقع القوة وبالتالي تحقيق أهدافها الخارجية . (عماري ، ٢٠١٣ : ٤٧) .

وقد ازدادت النفقات العسكرية الأمريكية من ٢٣٢ مليار دولار في أواخر عهد كلنتون إلى ٤٠٠ مليار دولار بعد عام ٢٠٠٣ ، وهذا المبلغ يزيد على انفاق أكثر من ١٥ دولة أوروبية مجتمعة ، وتمتلك الولايات المتحدة على أحد أضخم وأحدث الطائرات وحاملاتها في العالم . (علوي ، ٢٠٠٣ : ٦٩)

ولديها أسلحة نووية وأسلحة دمار شامل وتنتشر قواتها في قواعد عسكرية موزعة على أكثر من أربعين دولة عبر العالم .

ج- **العامل السياسي**: تشير بعض الدراسات الانثروبولوجية الحديثة إلى وجود أشكال تنظيم سياسي قديمة في القارة الأمريكية قبل تاريخ اكتشافها عام ١٤٩٢ من قبل المستكشف كريستوفر كولومبوس . (السليمي ، ١٩٩٧ : ١٦٠) .

ولهذا فإن الولايات المتحدة تعتبر من أعرق الديمقراطيات في العالم ويعد هذا من أهم العوامل التي توفر الاستقرار السياسي الدائم ، كما أن مبدأ الفصل بين السلطات الذي تتميز به هذه الدولة العظمى وعدم تدخل أي سلطة في عمل وقرارات السلطة الأخرى يزيد من قوة نفوذها وتمكنها من صياغة القرار السياسي .

ويصف (زيغنيو بريجنسكي) القوة الأمريكية بأنها تشكلت من مصادر عدة أهمها القدرة العسكرية التي تمتلكها ، ومكانتها في الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى القوة التكنولوجية الضخمة والمتطورة ، وثقافتها ذات الأوجه المتعددة وجاذبيتها ، وهذه مجتمعة وفرت لها تأثيراً ونفوذاً جعلت منها ضابطة الإيقاع العالمي . (بريجنسكي ، ٢٠٠٤ : ٧)

ثانياً : العامل الديني : يعتبر تأثير العامل الديني من بين أهم الثوابت في السياسة الخارجية الأمريكية ، حيث لعب دوراً بارزاً ومركزياً في الحياة العامة الأمريكية عبر ثلاثة مدارس تتضوي تحت مظلة التيار البروتستانتي وهي على التوالي : الأصولية البروتستانتية والليبرالية المسيحية والانجيلية ، وأصبحت هذه الأخيرة منذ الستينيات من القرن الماضي هي التيار المسيطر في الولايات المتحدة . (اليوسف ، ٢٠١٨ : ١) .

وعلى الرغم من أن الدستور الأمريكي قد نص على فصل الدين عن الدولة وأكد على مبدأ العلمانية إلا أننا نجد بأن الدين وقيمه يمثل عنصراً أساسياً من عناصر خصوصية المجتمع الأمريكي ، فحياتهم تخضع لنظام القيم لاتجاهات مذهبية وفكرية . وقد تم توظيف الدين في السياسة الخارجية من خلال استخدام الحس الديني من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة على السلطة في البيت الأبيض من أجل تحقيق أهدافها ، ومن هذه الشعارات والعبارات التي ما زالت تستخدم إلى الآن في

ما يسمى (الحرب على الإرهاب) مثل (محور الشر) ، و (الحرب المقدسة) ، والعدالة المطلقة ،
والحرب الصليبية . (عبدالعاطي ، ٢٠٠٨ : ٢٢٧)

وإننا نرى بوضوح تأثير الانجلييون في السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط
وخصوصاً في فترة حكم جورج بوش الابن من تقديم التفسيرات الدينية التي تبنتها هذه الإدارة لوضع
إطار شرعي لصراعاتها في المنطقة ، ومن خلال الدعم المطلق لإسرائيل وخطابات الرئيس بوش
الابن المشحونة دينياً ، وتعبيرها المستمر على استعدادها للتحرك الانفرادي ، واعتمادها على الأداة
العسكرية كأداة رئيسية لتطبيق سياستها الخارجية في المنطقة والافراط في استعمالها. وقد جاءت
أحداث ١١ سبتمبر لتدعم أفكار هذه المدرسة وتمثل نقطة الانطلاق الحقيقية لتجسيماها. (عماري ،
٢٠١٣ : ٢٢)

ونرى أن الرئيس بوش الابن قد أوجد مسوغاً دينياً لحربه على أفغانستان والعراق من خلال
استخدامه العبارات الدينية في خطابه بهذا الخصوص .

ومن هذه العبارات " أشعر أن الرب كان يريدني أن أخوض انتخابات الرئاسة " و " لقد أعانني
الإيمان على النجاح ، و لولا الإيمان لكنت شخصاً آخر ، ومن دونه بالتأكيد ما كنت وصلت هنا " ،
و يقول أيضاً " إنها حرب صليبية ، من ليس معنا فهو ضدنا " ، وغيرها من العبارات .
(الشوريحي ، ٢٠٠٥ : ٢٠٨)

وقد ترسخ دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية وبشكل واضح وكبير مع ظهور المحافظين الجدد الذين مارسوا سياسة متشددة إزاء القضايا الدولية وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط التي يقطنها العرب والمسلمون ويمثلون الأغلبية الساحقة فيها .

حيث أنهم يعتبرون بأن القوة التي تهددهم تتمثل أساساً بالإسلام والمسلمين و أن الإسلام من وجهة نظرهم يجسد الإرهاب عندما قال الرئيس بوش "من ليس معنا فهو مع الإرهابيين". (قبسي ، ٢٠٠٨ : ١١٧)

ثالثاً : عامل المصلحة الوطنية : هو المعيار الأساسي الذي من خلاله نستطيع تقييم نجاح أو فشل السياسة الخارجية ، وتعتبر المصلحة في علم السياسة مرادفة للقوة ، حيث أن الدول تتصرف وفق مصالحها ، وأن المصلحة تعني الرفاهية الاقتصادية بالنسبة للرجل الاقتصادي وعند رجل القانون فإنها تتمثل في مدى تطابق السياسات المتبعة مع القاعدة القانونية ، وهناك مصالح ثابتة وهي التي تسمى (الثوابت) في سياسة الدولة ، فكل دولة تسعى للحفاظ على بقاءها عن طريق الحصول على القوة سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو إعلامية أو ثقافية ومجتمعية، حيث ان هذه العوامل تجتمع لتكون قوة الدولة ، وأن لكل دولة ثوابت إزاء قضايا معينة ومن هذه الثوابت على سبيل المثال الموقف الأمريكي من الصراع العربي الإسرائيلي الداعم علناً لإسرائيل ، لأن الأمريكيان يعتبرون أن المصلحة الوطنية للولايات المتحدة تتحقق بحماية من إسرائيل . ويعتبر الأمن القومي الأمريكي وما طرأ عليه من تغييرات بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ من أهم العوامل المؤثرة في صناعة القرار الأمريكي (السالم، ٢٠١٣ : ٣٣) .

وإن المصالح الاستراتيجية الحيوية للولايات المتحدة تتوزع في أغلب دول العالم وتعتبر من أهم محددات صياغة سياستها الخارجية ، وترجمت ذلك عملياً من خلال تواجد قواتها العسكرية وانتشارها في كل مناطق العالم تقريباً ، وتعتبر هذا الانتشار بالنسبة لها من مقتضيات المصلحة الوطنية وبالتالي ضرورة المحافظة عليها ، حيث أن الأمريكيان يعتبرون الحصول على نفط الخليج العربي وضرورة تأمينه وحماية أمن إسرائيل من أهم الأهداف التي يعملون على تحقيقها. (أمينة ، ٢٠١٥ : ٣٩)

وأن الحصول على النفط والسيطرة على منابعه من مقتضيات المصلحة الوطنية ، حيث تعد منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي من أهم المناطق الحيوية بالنسبة لها ، وذلك لما تحتويه من مخزون نفطي كبير وتعتبر شريان الحياة للنشاط الاقتصادي الأمريكي في العالم ، وبالتالي يجب عليها الحفاظ على هذا الشريان من خلال اتباع سياسات خاصة مع تلك المنطقة. (النجار، ٢٠١٢ : ٦٧) ويمكن أن نعتبر (الحرب على الإرهاب) ومكافحته قد حظيت باهتمام كبير لدى الولايات المتحدة الأمريكية لما يمثله من تهديد للأمن القومي الأمريكي وباعتبار مجابهته تعد مصلحة وطنية ، إلا أن هذه الحرب أصبحت سمة أساسية من سمات رسم السياسة الخارجية لديها وانفردت بمفهومه وآلية مواجهته والقضاء عليه (أمينة ، ٢٠١٥ : ٣٩-٤٠).

إن ما سبق من عوامل مؤثرة في صناعة القرار الخارجي الأمريكي ما هي إلا عوامل ذات صفة بشرية أي صنعها الإنسان الأمريكي مستثمراً الظروف المحلية والإقليمية والدولية، ذات العلاقة بالسياسة الأمريكية، وبنى الإنسان الأمريكي قدراته وفق هذه الظروف من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بكل أبعادها.

المبحث الثاني

بوش الابن وأوباما ومحددات الحزبين الجمهوري والديمقراطي

من المعلوم أن سياسة الدول الكبرى وخصوصاً أمريكا تكون مرسومة ومعدة مسبقاً قبل مجيء شخص أو حزب إلى السلطة ، فيكون استمرار هذا الشخص أو الحزب في السلطة مرهون بمدى تطبيقه لتلك السياسة والطريقة التي يدير فيها الأزمات . (جابر ، ٢٠١٨ : ١)

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية قد مرت بالعديد من المحطات في مسيرة تكوينها منذ الاستقلال ولحد الآن ولكل فترة ما يميزها عن الفترات الأخرى حيث أن لكل رئيس معتقدات ومحددات وأساليب خاصة ضمن الإطار الخارجي للتوجه العام للولايات المتحدة، وهذا التوجه العام هو الذي يرمي إلى الهيمنة الأمريكية ، والسيطرة المطلقة على العالم . فبعد المنعطف الخطير الذي شهده العالم عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ١١ أيلول ٢٠٠١ تغيرت الاستراتيجية الأمريكية واستراتيجية صناع القرار، وبطبيعة الحال فإن المحددات والتوجهات الاستراتيجية للحزبين الجمهوري والديمقراطي هي أيضاً بدورها قد طرأت عليها بعض التغييرات نتيجة هذه الأحداث .

وسوف نناقش هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب وهي :

المطلب الأول : بوش الابن ومحددات الحزب الجمهوري

المطلب الثاني : أوباما ومحددات الحزب الديمقراطي

المطلب الأول

بوش الابن ومحددات الحزب الجمهوري

قبل الخوض في الحديث عن الرئيس بوش الابن ومحددات الحزب الجمهوري يجب أن نأخذ نبذة تعريفية عن هذا الحزب . يعتبر الحزب الجمهوري أحد الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة ويرمز له بالحروف (G.O.P) وشعاره الفيل ، تأسس في ٢٠ شباط سنة ١٨٥٤م من قسم من المنشقين عن الحزبين اليميني (الويغ) والديمقراطي ، ومن أهم السياسات التي تبناها في بداية تأسيسه هي تحرير الأمريكيين من أصل افريقي من العبودية . أما الايديولوجية والفكر التي تبناها الحزب الجمهوري تكاد تكون غير واضحة ، وعدم الثبات في عقيدته المذهبية والسياسية ، وذلك نتيجة لاختراقه من قبل تيارات داخلية مختلفة حتى تصل في بعض الأحيان إلى التناقض في اختلافها ، ومن أبرز هذه التيارات : المحافظين الماليين والمحافظين الاجتماعيين و المحافظين الجدد و المعتدلين و المدافعين عن الحريات ، وبعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تزعمت الحزب وتصدرت واجهته مجموعة كانت تعد من الأقليات في الحزب وهي المحافظون الجدد والذين تمكنوا من فرض إرادتهم على السياسة الخارجية الأمريكية ، ونتيجة للضغوط التي ماروسها قامت الحرب على أفغانستان واحتلال العراق عام ٢٠٠٣ بحجة الحرب على الإرهاب. (الجزيرة نت ، ٢٠١٤).

وعندما نتكلم عن الحزب الجمهوري صار لزاماً علينا أن نذكر الرئيس بوش الابن بصفته أحد أبرز الرؤساء الجمهوريين الذين حكموا الولايات المتحدة نتيجة للظروف والاحداث التي مرت بها أمريكا في البدايات الأولى لحكمه .

هو ابن الرئيس الأمريكي الواحد والأربعين جورج هيربرت ووكر بوش (بوش الأب) ، وهو ثاني ابن رئيس اميركي يصل إلى رئاسة الولايات المتحدة بعد الرئيس جون كوينسي آدمز سادس الرؤساء الأمريكيين ابن الرئيس جون آدمز ثاني الرؤساء . كانت ولادة بوش الابن وهو من عائلة محافظة في ١٩٤٦/٧/٦ ، تدرّب على الطيران في قاعدة الينغتون في ولاية تكساس بعد إكماله الدراسة الجامعية في عام ١٩٦٨ . أصبح بعدها طيار على الطائرة المقاتلة F١٠٢ . ومن ثم انتقل إلى عالم المال والأعمال من خلال قيامه بتأسيس شركة مختصة بالتقريب عن البترول والغاز ترأسها لمدة أحد عشر عام ، وبسبب كونه من عائلة لها باع طويل في العمل السياسي فقد رشح نفسه للانتخابات الرئاسية بعد أن كان يشغل منصب حاكم ولاية تكساس في سنة ١٩٩٤ و استمرت لفترتين . (الدغدي ، ٢٠٠٤ : ١٥-١٦)

من المعروف أن الرئيس بوش قد أبدى اهتماماً كبيراً بالمحافظين الجدد ويعود تاريخ هذا الاهتمام منذ أن كان حاكماً لولاية تكساس ، وترجم هذا الاهتمام فيما بعد عملياً من خلال اختياره لشخصية بارزة من شخصيات المحافظين الجدد ليشغل منصب نائب الرئيس وهو " ديك تشيني " ، وقد قطع الرئيس بوش العديد من الوعود على نفسه أمام اليمين المسيحي بتقديم كامل الدعم لهم مما عزا بهم إلى اعتبار فوزه بالسلطة بمثابة نصر كبير قد حققه . (أمينة ، ٢٠١٥ : ٤٩)

وفي بداية قدومه إلى السلطة حصلت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والتي حفزت المحافظين الجدد لتزعم الحزب الجمهوري ووصل قادتهم إلى رأس الإدارة الجديدة للبيت الأبيض والذين ما لبثوا أن دعوا إلى تبني المشروع الذي يؤدي إلى هيمنة الولايات المتحدة على العالم باعتبارها القوة

العظمى المسيطرة على مقدراته ، من خلال تبني مشروع (القرن الأمريكي الجديد) ، ولا يوجد حدود لتطبيق هذا المشروع حتى وإن لزم الأمر استخدام كافة الوسائل بما فيها الوسائل العسكرية ، والأبتعاد عن (دبلوماسية التفاوض) التي أدت إلى تقوية أعداء الولايات المتحدة أكثر من أضعافهم . (عواد ، ٢٠٠٧ : ١٨٧)

والمحافظون الجدد هم ليسوا مجموعة تشكلت حديثاً وإنما تعود جذورها إلى أيام الرئيس جيمي كارتر عندما خرج عدد غير قليل من المفكرين اليهود واليمينيين من الحزب (الديمقراطي) ، وهم ليسوا جدد إلا في إعادة إحياء دورهم ومقاصدهم ، لأن الفلسفة والأفكار المحافظة تمثل جوهر القيم والمعتقدات بالنسبة لأمريكا منذ نشوءها، وإن الميول السياسية والاستراتيجية الجديدة التي اتبعتها الرئيس بوش في إدارة الدولة قد حفزت هذه الخلايا النائمة وأيقظتها من جديد لتمارس سياساتها المتطرفة .

ومن أهم منطلقاتهم الفكرية ما يلي :

- لديهم إيمان عميق " بالقوة العسكرية " باعتبارها من أهم الأدوات التي تستخدمها الولايات المتحدة لمجابهة التحديات التي تواجهها على الصعيد العالمي ، وأن الانتصار الحقيقي هو محصلة حتمية لعملية الفوز في الحرب وليس نتيجة اتباع الطرق الدبلوماسية والعادلة
- يؤمنون بالدور " الرسولي " للولايات المتحدة والذي يحتم عليها "إعادة صياغة النظام العالمي" خصوصاً بعد الفراغ الذي تركه انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وأن هذا الفراغ يجب أن تملأه القوة العظمى الوحيدة ومن دون أي منازع .

- إن منطلقاتهم الفكرية تقف بالصد من المهام التي تقوم بها المنظمات الدولية وخاصة "الأمم المتحدة" بما فيها الجهود الرامية إلى الحد من التسلح .

- وفي المجال الاقتصادي فإنهم سعوا جاهدين إلى تبني "الليبرالية الجديدة" من خلال تعميم وفرض النموذج الأمريكي على العولمة بكل ما تحتويه من أفكار وقيم أمريكية ونشر غير محدود لصيغ الإنتاج والتبادل وتداول الخدمات والمال والاتصالات وجميع المعارف ، والانحياز بشكل واضح لأصحاب رؤوس الأموال والشركات الكبيرة على حساب البسطاء كان منهجاً وسياسة اجتماعية تبناها (عبد العال ، ٢٠١٧ : ١-٢) .

وإن من الأمور التي توجب التنبه إليها في سياسة الولايات المتحدة الخارجية ، هي أن الحرب الباردة التي وقعت بينها وبين الاتحاد السوفيتي السابق وانتهت كان مهندسوها هم من اليمين الديني المحافظ وعند تزعم قيادة الحزب من قبل الرئيس جورج بوش الأب ، وقد عادت مؤشرات الهيمنة من جديد عندما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية زعامتها المطلقة على العالم على يد إدارة يمينية دينية محافظة أخرى في الحزب الجمهوري حين تولى الرئاسة بوش الابن لتصبح أمريكا هي سيدة العالم والقطب الوحيد والأوحد في بداية القرن الواحد والعشرين . (خشيب ، ٢٠١٢ : ٧)

ومن الجدير بالذكر بأن المحافظين الجدد لديهم مواقف من بعض المسائل المهمة والتي

سنبينها في ما يلي :

(١) المصلحة القومية الأمريكية : من الأمور التي لا تخفى على المتابع للمحافظين الجدد هو

إيمانهم بالروح الوطنية و القومية الأمريكية و ضرورة حمايتها والدفاع عنها باعتبارها

مصدر قوة يجتمع حوله جميع الأمريكيين واستعدادهم للذود من أجله ، وهذا ما عبر عنه

أحد أبرز قادتهم (ليوشتراوس) حينما قال : "إن حكم الناس لا يمكن مقاومته إلاّ حينما

يتحدوا ولن يتحدوا إلاّ إذا وضعوا في مواجهة قوم آخرين". (قبسي ، ٢٠٠٨ : ٩)

(٢) دعم اسرائيل : وبشكل غير محدود ، خصوصاً وأن المحافظون الجدد كحركة فكرية كانت

قيادتهم تتكون من المثقفين الذين هم غالبيتهم من يهود نيويورك ، فإن مساندتهم لإسرائيل

وأمنها أمر بديهي ، ولديهم تحالفات وثيقة مع الأحزاب الإسرائيلية وخصوصاً حزب الليكود.

(عيادي و آخرون ، ٢٠١٧ : ٩٤)

(٣) الهيمنة : على الرغم من كون المحافظين الجدد هم أغلبهم ليسوا عسكريين وإنما مجموعة

من المثقفين والمفكرين والباحثين الاستراتيجيين وقسم من المحاربين القدامى إلاّ إننا نجدهم

من المولعين بالحرب ومن الداعين إلى ضرورة تفوق الولايات المتحدة عسكرياً من أجل

فرض الهيمنة على العالم ، ويؤمنون بضرورة استعمال القوة العسكرية من خلال الضربات

الاستباقية للخصوم من أجل ضمان عنصر المفاجئة والقضاء على العدو.

(٤) مكافحة الإرهاب : لا شك أن أحداث ١١ أيلول شكلت انعطافة خطيرة في العالم ومهدت

الطريق للمحافظين الجدد من أجل تطبيق أفكارهم المتشددة . وشكلت منعطف أساسي

والذي أدى إلى إعادة النظر في السياسة الخارجية الأمريكية ككل من أجل تطبيق نموذج

(القرن الأمريكي الجديد) على العالم . يقول تشارلز كروثامر حول هذا الخصوص "عندما

أيقظتنا حادثة ٩/١١ أذهلتنا وأشعرتنا بأن كل شيء حصل فجأة ، كلا ليس ما حدث في

٩/١١ هو الجديد ، إنما الجديد هو ما جرى في ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ ، ظهور الولايات

المتحدة الأمريكية كقطب أحادي في العالم، الفريد هو مكاسبنا في هذا الصراع ، مكاسب لم

نكن في طول الحصول عليها طوال صراعات القرن العشرين ، السؤال في الوقت الحاضر

يطرح حول كيفية تنمية هذه المكاسب ، وكيفية بسط سلطتنا كقطب منفرد ، كيف ننشرها

بكسب الحرب القديمة الجديدة التي تفجرت في ٩/١١ . (خشيب ، ٢٠١٢ : ٨)

اتخذ المحافظون الجدد من شعار " قيادة الحملة الدولية لمكافحة الارهاب " في عهد بوش

الابن ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وبحجة أن قوى الشر تريد أن تضرب قوى الخير

فيجب مكافحة هذا الإرهاب والخطر بشتى الوسائل .

وفي خضم الحديث عن المحافظين الجدد صار من المناسب أن نذكر بعض الرموز المهمة منهم

والذين شغلوا عدة مناصب حساسة في الحكومة الأمريكية التي ترأسها بوش الابن ومن أهمهم :

❖ ديك تشيني (نائب الرئيس) : شغل منصب نائب الرئيس الأمريكي في زمن بوش الابن وهو يمثل الجناح الأكثر محافظة في الحزب الجمهوري حيث انه بدى وكأنه شريكاً في الرئاسة لدرجة أن بعض العارفين اعتبروا دوره يكاد يطغى على دور الرئيس بوش وكأنه الرئيس الفعلي . (الدغدي ، ٢٠٠٤ : ٤٨)

ومن من أول الداعين إلى ضرورة خوض الولايات المتحدة الأمريكية حرب وقائية في العراق منذ بداية الأزمة العراقية ، وشغل منصب وزير الدفاع في فترة حكم جورج بوش الأب.

❖ دونالد رامسفيلد (وزير الدفاع) : وهو يُعد أصغر وزير دفاع سناً عندما كلفه الرئيس جيرالد فورد في سبعينيات القرن العشرين ، وأصبح عضواً في الكونغرس بعد انتخابه وهو في سن الثلاثين ، وشغل منصب السكرتير العام للبيت الأبيض ، وفي عام ١٩٨٣ تم تعيينه من قبل الرئيس ريغان كمبعوث خاص إلى الرئيس العراقي صدام حسين . شغل حقيبة الدفاع في عهد الرئيس بوش الابن ويعتبر شخصية إعلامية من الطراز الأول ، وبعد أحداث ١١ سبتمبر أشرف بشكل مباشر على الحملة الأمريكية على أفغانستان ، وفي عام ٢٠٠١ أسندت إليه مهمة وضع نظام دفاعي مضاد للصواريخ من قبل الرئيس بوش الابن . (الدغدي ، ٢٠٠٤ : ١٩)

لعب رامسفيلد دوراً مهماً في التأثير على الرئيس بوش من أجل توسيع نطاق الحرب على الإرهاب ليشمل العراق ويتعداه إلى جميع دول المنطقة من خلال إعادة تنظيم خريطة الشرق الأوسط ، وبدى ذلك واضح من خلال تبني الرئيس بوش في خطابه مفهوم الضربة الاستباقية . (إبراهيم وآخرون ، ٢٠٠٤ : ٢٧)

❖ كولين باول (وزير الخارجية) : شغل منصب وزير الخارجية في عهد بوش الابن وكان قبل ذلك من ضمن فريق الرئيس بوش الأب ، عرف بموقفه المعارض للتدخل الأمريكي في العراق ما لم يمر تحت مظلة الأمم المتحدة ومباركتها ، قدم استقالته من هذا المنصب فيما بعد .

❖ كونداليزا رايس (مستشارة الأمن القومي) : هي السيدة الأولى التي تشغل منصب مستشارة الأمن القومي الأمريكي كما أنها أول امرأة سوداء تدير هذا المجلس في تاريخ أمريكا ، ولدت في ولاية "الabama" ذات التمييز العنصرية سنة ١٩٥٤م ، لديها شهادة دكتوراه في العلوم السياسية وعملت أستاذة في جامعة "ستانفورد" منذ عام ١٩٨١م . شغلت منصب مستشارة للرئيس بوش الأب ، وبسبب علاقتها القوية بالرئيس "بوش الابن" عندما كان حاكماً لولاية تكساس ، فقد ساهمت وروجت له في حملته الانتخابية لرئاسة الجمهورية ، والذي بدوره عينها مستشارة للأمن القومي بعد فوزه بالانتخابات وتسلمه منصب الرئيس . (الدغدي ، ٢٠٠٤ : ٢٦-٢٧)

ثم عينها وزيرة للخارجية بعد استقالة الوزير كولن باول من منصبه .

وخلاصة القول إن أكثر الذين كلفهم بوش الابن لشغل مناصب في إدارته هم ممن تسلموا مناصب

سابقة في الإدارات الجمهورية المتتالية .

منذ بداية تولي الرئيس بوش الابن وصعوده إلى سدة الرئاسة بين الاستراتيجية التي سوف يحكم

فيها الولايات المتحدة ومن خلالها تزعم أمريكا للعالم ، وهذه الاستراتيجية أسماها (استراتيجية

الأمن القومي الأمريكي) وكذلك (إعادة بناء القوة الدفاعية الأمريكية) ومما جاء فيها :

١- المحافظة على نظام القطب الواحد الذي تتمتع فيه الولايات المتحدة بالسيطرة المطلقة

على العالم وتتمتع بالهيمنة على جميع الدول وقد تكلم عن ذلك بوضوح في خطابه في

ويست بوينت حيث قال "أن الولايات المتحدة لن تسعى للبحث عن الأمن من خلال تحقيق

توازن القوى فأمريكا سوف تظل دائماً أقوى من أي دولة" .

٢- على الولايات المتحدة أن تبادر باستخدام الضربة الاستباقية من أجل دحر التجمعات

الإرهابية وجميع من يساندها من الدول .

٣- على الولايات المتحدة أن تبادر باستخدام قوتها العسكرية من دون قيود ومن دون الاعتماد

على التحالفات الدولية إذا كانت هذه التحالفات تؤدي إلى عرقلة حركتها انطلاقاً من

مسؤوليتها تجاه العالم.

٤- على الولايات المتحدة أن تتدخل في أي نقطة في العالم وتستخدم قوتها العسكرية إذا اقتضى الأمر لكي تُنهي التهديدات التي تشكلها الجماعات الإرهابية والتي بدورها هذه الأخيرة لا تتقيد بحدود دولة معينة وتحت هذه الذريعة يجب أن تعاد صياغة مفهوم السيادة الوطنية (احمدى، ٢٠١٦ : ٢٢).

وتحت ذريعة نشر الديمقراطية والمفاهيم الأمريكية وتأمين الحماية لها في كل العالم والمناداة بحقوق الإنسان والتجارة الحرة والسوق المفتوحة كانت الولايات المتحدة تتدخل في الشؤون الداخلية لجميع الدول .

إن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فرضت على السياسة الخارجية الأمريكية أولويات جديدة خصوصاً كيفية التعامل مع "الإرهاب" ومحاربه وجعلت التصدي له من أهم الأمور التي تحدد علاقاتها مع العالم وإن هذه الأحداث صدمت الأمريكيين على المستويين الرسمي والشعبي وأصبحت تمثل التحدي الرئيسي لأمن واستقرار أمريكا وتم ربط موضوع الأمن القومي الأمريكي بمسألة الإرهاب "وأسلحة الدمار الشامل" وخشية وصولها إلى يد "الأنظمة المارقة" ، وهذا المصطلح تم استخدامه بشكل واسع في أمريكا بعد أحداث ١١ أيلول الذي أضيف إليه فيما بعد من قبل إدارة بوش تسمية (محور الشر) والذي يقصد به الدول التالية : كوريا الشمالية ، العراق ، إيران وهذه الدول التي سميت بـ (المارقة) تم تحديد صفاتها المشتركة من خلال استراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠٠٢ وهذه الصفات هي : (أمينة ، ٢٠١٥ : ٥٣)

- تعامل شعوبها بقسوة ووحشية .

- حاضنة وممولة للإرهاب العالمي .

- تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل .

- تهدد السلم والأمن الدوليين .

يعتبر الإرهاب العدو الأول للولايات المتحدة الأمريكية ومما جاء في وثيقة استراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠٠٢ حيث تناولت تدمير المنظمات الإرهابية وتعطيلها والتي تمد أذرعها في مناطق متعددة من العالم وإبادة قياداتها وجميع مراكز المعلومات ومراكز القيادة و التحكم لديها وإيقاف التمويل المادي لها ، وهذا سوف يؤدي بدوره إلى شل قدرتهم على التخطيط وتنفيذ العمليات ، ومما جاء في هذه الوثيقة ما نصه "الدفاع عن الولايات المتحدة ، وعن الشعب الأمريكي وعن مصالحنا في الداخل والخارج عن طريق تحري مصدر التهديد وتميره قبل أن يصل إلى حدودنا". (براون ، ٢٠٠٥ : ٢٣٧)

وإن هذه الاستراتيجية هي لم تأتي كردة فعل على أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ فقط بل جاءت نتيجة الدراسات والأبحاث التي قدمتها المؤسسة التي كانت تتادي بمشروع (القرن الأمريكي) لعام ١٩٩٧ والذي تم التوقيع عليه من طرف كل من "ديك تشيني" ، "دونالد رامسفيلد" ومساعدته "وولفويتز" كان يهدف إلى الهيمنة الأمريكية المطلقة على العالم . (أمينة ، ٢٠١٥ : ٥٤)

ومما سبق نستطيع القول أن المحافظة على أمن الولايات المتحدة من التهديدات الخارجية أصبح من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد "جورج بوش الابن" والمحرك الأساسي لاستراتيجيته طيلة فترة حكمه والتي استمرت ثمان سنوات .

المطلب الثاني أوباما ومحددات الحزب الديمقراطي

الحزب الديمقراطي الأمريكي هو الحزب الأكبر من بين الحزبين الرئيسيين اللذين يقودان الحياة السياسية في أمريكا وهو من أقدم الأحزاب المعاصرة حيث جاء تأسيسه قبل غريمه "الحزب الجمهوري" بفترة زمنية تزيد على النصف قرن ، وأن صورة الحمار تعتبر هي الشعار المميز له . وترجع أصوله الأولى إلى ما كان يعرف "بالحزب الجمهوري - الديمقراطي الذي جاء تأسيسه سنة ١٧٩٢ وكان يعارض النزعة الفيدرالية وتوجهاتها في أمريكا ، جاء تأسيس الحزب الديمقراطي عام ١٧٩٨م وتشكل بأسمه الحالي تحت قيادة الرئيس أندرو جاكسون وهو الذي قام بمناصرة مبادئ توماس جيفرسون عندما انقسم أعضاء الحزب في عهده (١٨٢٩-١٨٣٨) . (الجزيرة. نت ، ٢٠١٤)

نشأ الحزب الديمقراطي على الفكر المحافظ ، وارتبط بحماية مؤسسة العبودية قبيل الحرب الأهلية التي اندلعت سنة ١٨٦٢م ، وقد تمكن من كسب شعبية كبيرة في جنوب البلاد استمر امتدادها من نهاية الحرب الأهلية حتى السبعينيات من القرن العشرين . لكنه ما لبث أن تحول تحولاً جذرياً عندما كان يقوده الرئيس "فرانكلين روزفلت" عام ١٩٣٢ ليصبح من أهم الممثلين للتيارات الليبرالية ومن المساندين للنقابات العمالية والمؤيدين لتدخل الحكومة في توجيه الاقتصاد . منذ ذلك التاريخ إلى يومنا هذا يعد الحزب من الأحزاب المرتبطة بالأفكار التقدمية . (ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، ٢٠١٨)

من المعروف أن محددات السياسة الأمريكية تتقيد بالمؤسسات وليس بالأشخاص حيث أن أعضاء الحزبين الجمهوري والديمقراطي بانتمائهم إلى هذه الأحزاب السياسية وهي بصورة عملية تعتبر مؤسسات وأحزاب تملك مواقف تمتاز بالثبات تجاه السياسة الخارجية الأمريكية وأن لكل واحد من هذه الأحزاب فلسفته وأهدافه الثابتة حيال الأمن القومي الأمريكي ، وعندما يطرأ تغيير لموقف أي حزب تجاه قضية من القضايا الخارجية والمتعلقة بالأمن القومي الأمريكي فإن هذا التغيير سيكون تغييراً بسيطاً لا يصل إلى مستوى المساس بجوهر الأمن القومي الأمريكي . وعلى ذلك فإن تغير الشخصيات التي تدير رأس هرم النظام السياسي الأمريكي لا يعني هذا تغييراً في الثوابت المتعلقة بالأمن القومي الأمريكي والتي تخص العديد من القضايا الدولية وإنما هذا التغيير يكون مقتصرًا على الأمور الثانوية التي تفرضها المتغيرات الدولية . (كبة ، ٢٠١٥ : ٢٨)

وفي خضم الحديث عن الحزب الديمقراطي لا بد من الإشارة إلى آخر رئيس حكم أمريكا من هذا الحزب إلى حد تاريخ كتابة هذه الدراسة ألا وهو الرئيس باراك أوباما والذي جاء خلفاً للرئيس بوش الابن والذي كان يوصف بـ (المتعجرف) .

وصف الرئيس أوباما بأنه رجلٌ مفكر وفيلسوف ورجل قانون وجاءت هذه الصفات نتيجة للطفولة القاسية التي عاشها ، حيث أنه عاش فقيراً ویتيمًا في أحد أحياء السود في (شيكاغو) وترعرع هناك وذاق طعم الحرمان وعائش معاناة أبناء جلده وأفراد أسرته . (كبة ، ٢٠١٥ : ٣٩)

وإن هذا الرئيس الذي وصف بالفيلسوف والمفكر وصل إلى سدة الحكم في وقت شهدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بعض الانحسار في نفوذها دولياً ، وإن مهمته التي يمكننا أن نصفها بالصعبة سوف تحتم عليه الظهور بمظهر قوي في ظل محدودية الموارد ، ورسم صورة محسنة

تظهر فيها أميركا أمام العالم بملامح القوي ، وأن باراك أوباما في سياسته وما فرض عليه أمام متناقضين اثنين الأول ، قبوله بعض السياسات التي توصف بالبراغماتية في ظل محدودية الموارد ، والثانية رغبته في أن يحافظ على نفوذ أميركا وهيمنتها على العالم وبالأخص فإن فوزه بالانتخابات الرئاسية الأمريكية جاء بالتزامن مع تشوه صورة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تظهر بها أمام العالم حيث قال : "إني ما زلت أرفض فكرة أن زمن أميركا قد مضى ، وما زلت أعتقد أنها ما زالت الأمل الأخير والأفضل على الأرض لكن على مدار الأعوام الستة الماضية ظل منصب قائد العالم الحر شاغراً، وحان الوقت للعب هذا الدور مرة أخرى ، وأعتقد أن أهم المهام هي حماية الشعب الأمريكي ، وأنا شخصياً مقتنع بأن أداء تلك المهمة بفاعلية في القرن الحادي والعشرين يتطلب رؤية جديدة للقيادة الأمريكية وفكراً جديداً لأمننا القومي" . (أمينة ، ٢٠١٥ : ٥٥)

وقد حاول أوباما جاهداً أن يضع خطأً جديداً تسير عليه السياسة الخارجية الأمريكية وذلك بعد التركة الثقيلة التي خلفتها إدارة بوش والتي أوصلت الولايات المتحدة إلى حافة الهاوية من حيث الانهيار المالي وخلق فجوة واسعة من انعدام الثقة والعداء بين الولايات المتحدة الأمريكية والشعوب الإسلامية والعربية ، حيث أن رؤيته العالمية هي على النقيض من سلفه الجمهوري بوش فقد أعرض عن طرح رؤية توسعية لسياسة أميركا الخارجية والتزام بالاعتبارات العملية والظروف المتغيرة ، وعند سؤال أوباما عن مبدأه في نهاية فترته الرئاسية الأولى قال : "هو قيادة أمريكية تعترف بنهضة دول مثل الصين والهند والبرازيل؛ أي قيادة للولايات المتحدة تدرك أبعاد حدودنا من حيث الموارد والقدرات" . و أعتمدت الطريقة الجديدة لأوباما على العلاقات والمصالح التي تشترك بها الولايات المتحدة مع بقية الشعوب والأمم الأخرى . (جرجس ، ٢٠١٣ : ١)

ومن الجدير بالذكر أن أوباما في سياسته الخارجية قد انطلق من أفكار وتصورات بمجموعها قد تولدت لديه منذ فترة سبقت مجيئه للبيت الأبيض وتنامت بشكل تدريجي أثناء خوضه الانتخابات الرئاسية الأولى عام ٢٠٠٨. وهي شكلت بمجموعها خلفيته الفكرية والعقيدة التي أطلقها وسميت بـ (عقيدة أوباما) والتي بُنيت على مبادئ من العلاقات الدولية ذات الأطراف المتعددة والتي من خلالها يتم التصدي للنزاعات الدولية والأزمات . (كبة ، ٢٠١٥ : ٤٠)

وأشار أوباما في كتابه (جرأة الأمل) إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية والمتمثلة في الحرب ضد الإرهاب بوصفه صراع مسلح وحروب أفكار يجب أن تقوم على التكافؤ القائم على اظهار قوة أمريكا العسكرية بشكل حكيم وتعاون متزايد مع الأمم الأخرى .وقد وصف قيام أميركا بمحاربة الفقر في العالم والدول التي وصفها (بالفاشلة) هو أمر حيوي لمصالح الولايات المتحدة ولا يعتبر صدقة أو إحسان . (البرهاوي ، ٢٠٠٩ : ٣/٢٢)

إن سياسة الرئيس باراك أوباما ومن ورائه الحزب الديمقراطي الذي ينتمي إليه اعتمدت عدة أنماط في التعامل المشترك على الصعيد الدولي والذي يستند إلى تبادل المصلحة والمنفعة وأن من أبرز تلك الأنماط التي تم اعتمادها من قبل هذه الإدارة هي : (كبة ، ٢٠١٥ : ٤٣)

١- تقوية العلاقة مع حلفاء أمريكا الأساسيين .

٢- إنشاء علاقات مع الدول الصاعدة في القرن الواحد والعشرين .

٣- مواجهة أسباب التطرف .

٤- توسيع القواعد الدولية وبما يصب في خدمة مصالح أمريكا الحيوية .

غير أن مخرجات المراكز البحثية في أميركا هي تعد مدخلات للقرارات الاستراتيجية المهمة التي تتخذها الإدارات الأمريكية ، وأن إدارة أوباما هي واحدة من تلك الإدارات والتي كانت تأخذ بالمقاربات الأكاديمية التي ترفض سيطرة المحافظين الجدد من خلال طرح عدة مشاريع ، ومن أهم هذه المشاريع مشروع إصلاح الأمن القومي والذي صدر تقريره الأولي في سنة ٢٠٠٨ ، وكذلك "وثيقة استراتيجية الاستخبارات القومية" لسنة ٢٠٠٩ ، و "وثيقة المراجعة الدفاعية" سنة ٢٠١٠ وكذلك "وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي" سنة ٢٠١٠ ، وهذه بمجملها تمثل الإطار النظري لاستراتيجية أوباما والتي أدار من خلالها السياسة الخارجية الأمريكية . (أمينة ، ٢٠١٥ : ٥٦)
وهذه الوثائق هي:

أولاً : وثيقة الاستخبارات القومية الأمريكية :

وهي الوثيقة التي أعلن عنها في ١٥ سبتمبر عام ٢٠٠٩ ومما جاء فيها: (بكير، ٢٠٠٩: ١٢-١٥)

- ضرورة التنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك والاعتراف بعدم القدرة على المواجهة بشكل فردي.
- تغيير بعض العبارات والمصطلحات ذات العلاقة بالحرب على الإرهاب ووضع مصطلح "جماعات التطرف العنيفة" بدلاً عنها .
- العمل على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل .
- تكثيف المعلومات الاستخبارية للحد من الهجمات الإرهابية .

ثانياً : وثيقة المراجعة الدفاعية :

وقد صدرت هذه الوثيقة في سنة ٢٠١٠ وركزت على هدفين أساسيين هما :

(١) إعادة ترتيب القدرات الدفاعية للقوات المسلحة الأمريكية من أجل تحقيق الانتصارات في الحروب الراهنة .

(٢) تنمية القدرات وتهيئتها لمواجهة تحديات المستقبل .

ثالثاً: وثيقة الأمن القومي الأمريكي:

صدرت هذه الوثيقة في مايو ٢٠١٠ وأهم ما جاء فيها: (مركز الجزيرة للدراسات ،

(٢٠١٠)

- التركيز على تطوير الإمكانيات الاقتصادية باعتبارها الأساس لقوة أمريكا، وكذلك تعزيز الديمقراطية الأمريكية .
- اعتماد سياسة تهدف إلى تفعيل التعاون المشترك مع الدول والمؤسسات في العالم من خلال تبني سياسة "الانخراط الشامل" .
- تطوير العمل الجماعي للوقوف بوجه التحديات المشتركة .

بالرغم من أن أوباما كان يتحفظ من إعلان مبدأ يسمى بأسمه ، غير أنه كان يستخدم

رؤيته واستراتيجيته للأمن القومي كما كان يفعل سلفه بوش في صياغته لاستراتيجية السياسة

الخارجية . حيث نادى أوباما من خلال استراتيجيته إلى أحياء التوازن بين أمريكا والتزاماتها العالمية

بعيداً عن الحروب في العراق وأفغانستان . وقد تنبه إلى أن العالم أجمع بدأ يشعر بالسخرية من فكرة أن أميركا تنشر الديمقراطية وتبشر بها في العالم حيث قال: "يجب علينا أن نعزز قيمنا بتوطينها في الداخل أولاً وقبل كل شيء" . (جرجس ، ٢٠١٣ : ٢-١)

ومن كل ما سبق نستطيع أن نلخص توجهات الرئيس الديمقراطي باراك أوباما فيما يلي :

(١) السياسة التي اتبعتها حيال العراق تمتاز في قيامه بسحب القوات العسكرية الأمريكية مع ضمان بقاء من نوع معين من أجل عدم قيام قاعدة للإرهاب فيه .

(٢) أما فيما يتعلق بأفغانستان فإن نظرتة فيها شيء من الاختلاف فهو يعتقد بأنه بالرغم من الفشل الأمريكي في أفغانستان إلا أن الوجود العسكري الأمريكي والتدخل فيها كان ضرورة ملحة كونها هي المسؤولة عن أحداث ١١ سبتمبر ومن خلال إيوائها لتنظيم القاعدة وجعلها هذا الأخير منطلقاً لعملياته .

(٣) إن أوباما في نظرتة إلى الديمقراطية في العالم يعتقد ويظن بأنها لا تقوم من خلال فرضها على الدول من الخارج ، وإنما استراتيجيته تقوم على تشجيع الداخل للوصول إليها عن طريق الضغط المباشر وغير المباشر .

(٤) أما نظرتة حيال التصدي للدول التي توصف "بالمارقة" فينتابها شيء من الغموض .

(٥) يعتبر أوباما موضوع معالجة الفقر في العالم أمر مهم لأن أمن العالم هو بالتأكيد أمن
لأمريكا، وأن وضع الحلول لمسألة الدولة الفاشلة ضروري جداً كونها والفقر فيها تعتبر
حاضنة وأرضية خصبة للإرهاب .

(٦) إن نظرتة إلى القضية الفلسطينية هي عدم توقعه لوجود حل لهذه القضية في الجيل
الحالي . (البرهاوي ، ٢٠٠٩ : ٦)

إن الرئيس الأمريكي ذي البشرة السمراء حاول جاهداً أن يحسن من صورة بلاده في العالم
من خلال اعتماد لغة التفاوض والحوار لنشر الديمقراطية والعدالة والتقليل من لغة الكراهية والعداء
للولايات المتحدة التي تسبب غريمه الجمهوري بوش وسياساته التي وصفت بالعنيفة في خلقها ،
وحاول أوباما جاهداً النأي بقوات بلاده العسكرية عن التدخلات الخارجية إلا في الضرورات
القصوى أو اتباع الأساليب الناعمة في السياسة وتفعيل وسائل الضغط الأخرى .

وأما في مجال المقارنة بين الرئيسين بوش الابن وأوباما وفقاً لمحددات الحزبين الذي
ينتميان إليهما (الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي) فإننا نجد أنه: لا يوجد هناك فرق يذكر
من الناحية الأيديولوجية بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي وإنما تكون الاختلافات في كيفية إدارة
الدولة من قبل الحكومة وأداء المهام المرسومة لها. وأن لشخص الرئيس وتوجهاته وخلفيته الحزبية
باعتباره مرشح الحزب الذي ينتمي إليه دور كبير في توجيه السياسة الخارجية لبلاده .

وحيث أن المقارنة تكون بين شخصين أو حزبين فيهما نسبة من التشابه والاختلاف، فإن لكلا

الرئيسين الجمهوري بوش والديمقراطي أوباما في إدارة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية يوجد هناك نقاط تقارب وتشابه وهناك نقاط تباعد واختلاف بينهما ، وفيما يلي بيان لهذه النقاط :

أولاً : نقاط التقارب

١- أمن إسرائيل : لا يمكننا أن نميز بدقة إذا كان الرئيس منتمياً للحزب الجمهوري أو الديمقراطي فيما يخص الدعم اللامحدود لإسرائيل ، فإنه وإن اختلفت الكلمات يبقى الجوهر ثابتاً ، فكلاهما يؤيدان الكيان الإسرائيلي ويقدمان الدعم له بشكل واضح وصريح ، وهذا لا يجعلنا نستغرب من العبارة الشهيرة التي تتكرر على مسامعنا عقب كل انتخابات أمريكية والتي تقول "إن الرئيس القادم هو من أكثر الرؤساء المؤيدين لإسرائيل في تاريخ الولايات المتحدة" . (السماعيل ، ٢٠١٦ : ١)

٢- قضايا الشرق الأوسط : إن السياسة الخارجية الأمريكية تركز على منطقة الشرق الأوسط وتهتم بها وتصنفها من بين أهم أولويات صانع القرار الأمريكي، وتبني استراتيجيتها فيها على مرتكزات أساسية . (أمين وآخرون ، ٢٠٠٤ : ٨)

وبشكل عام فإن هذه السياسة تبنى على أساس تحقيق أكبر قدر من المصالح الأمريكية في المنطقة وباستعمال جميع الوسائل وبغض النظر عن كون هذه الوسائل ذات طابع شرعي أو غير شرعي وبغض النظر عن مصالح دول المنطقة . (رجب ، ٢٠١٨ : ٢)

وحيث أن الاستراتيجية الأمريكية تمتاز بالثبات حيال هذه المنطقة ، فإن كلا الرئيسين سلك سياسة

متشابهة من حيث تثبيت الهيمنة العسكرية الأمريكية على المنطقة ، وعدم السماح لنشوء قوى اقليمية من شأنها تهديد المصالح الأمريكية فيها ، وكذلك فإن سياستهما متقاربة وتكاد تصل إلى حد التتابع فيما يخص تدفق النفط الخام من الشرق الأوسط وضمان وصوله إلى الولايات المتحدة بأرخص الأثمان .

٣- **مكافحة الإرهاب** : إن مصطلح (الإرهاب) ظهر حديثاً حيث أنه لم يكن معروفاً قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، والهجمات التي نفذها تنظيم القاعدة على برجى التجارة العالميين في نيويورك ، ومنذ ذلك التاريخ أصبح موضوع الإرهاب ومكافحته يشغل الرؤساء الأمريكيين ، وأن سياسة الرئيسين بوش و أوباما هي متقاربة في هذا المجال من حيث كيفية التعامل مع (الجماعات الإرهابية) وكيفية التصدي لها ، سواء كان من خلال تكثيف الدور الاستخباري وتبادل المعلومات أو معالجة الأهداف عسكرياً ، وغيرها من الوسائل الأخرى .

٤- **نشر الديمقراطية** : يعتبر تبني موضوع نشر الديمقراطية في العالم وخصوصاً في دول العالم الثالث من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية ، وأن الأساليب المتبعة في تطبيق هذا الأمر تتنوع ما بين القوة الخشنة وهي القوة العسكرية أو القوة الناعمة أي استعمال أساليب الضغط الدبلوماسي والاقتصادي والسياسي والثقافي . وأن سياسة الرئيسان متقاربة جداً في جوهرها بهذا الخصوص غير أن هناك فرق بسيط في طريقة أوباما حيث يبدو للمتابع له وكأنه أكثر عقلانية وأكثر عدلاً وانصافاً، فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه الدول النامية ومن ضمنها عالمنا العربي.

ثانياً : نقاط التباعد والاختلاف

١- **على الصعيد الداخلي** : هناك بعض الأمور والسياسات الداخلية التي يختلف بها الحزب

الجمهوري عن الحزب الديمقراطي فلكل واحد منهم أيديولوجيته الخاصة والتي يستخدمها

في الترويج لمرشحه للانتخابات الرئاسية والبرلمانية .

فإن الديمقراطيون هم (ليبراليون في فلسفتهم) ويعتقدون بأن من أهم أدوار الحكومة هي إدارة

شؤون الاقتصاد ، ويجب عليها أن تلزم الشركات بعمل "الشيء الصحيح" كجعلها أن تقوم بدفع

الحد الأدنى من الأجور، وكذلك ضمان أن يتصرف الناس "بالشكل الصحيح" في أموالهم ، من

خلال توفير بعض أموالهم للتقاعد .

بينما الجمهوريون يعتبرون (محافظون في فلسفتهم) ويرون بأن دور الحكومة يكمن في إدارة

المؤسسة الأخلاقية . ويجب عليها ضمان فرض عقوبات رادعة على الناس فيما لو ارتكبوا أعمالاً

تتعارض مع الأخلاق (مثل تعاطيهم المخدرات) ، ويجب على الناس أن يلتزموا بـ "النهج الصحيح"

في زيجاتهم من خلال تحريم زواج المثليين . (جريدة الشرق الأوسط ، ٢٠٠٣)

٢- **وثيقة الأمن القومي** : تعتبر وثيقة الأمن القومي الصادرة في سنة ٢٠١٠ والتي قدمها

أوباما ما هي إلا جاءت من أجل التغطية على الفشل الذريع لإدارة بوش فيما يخص

مجابهة الأزمات المتراكمة ، وهذا بحد ذاته يعد فرقاً جوهرياً بين الوثيقتين . (أمينة ،

(٢٠١٥ : ٦١)

أ- فيما يخص استعمال القوة : إن وثيقة أوباما لم تشير بشكل صريح إلى الضربات الوقائية، ولكنها لن تتخلى كلياً عن التحرك بشكل منفرد فيما لو تطاب الأمر إلى ذلك استثنائياً .

ب- علاقة أمريكا بغيرها من الدول : لم تكن وثيقة أوباما مقتصرة على المنظور الأحادي في التصدي للإرهاب كما جاء في وثيقة سلفه بوش ، بل كانت في غاية الحرص على أن تحدد نوعية العلاقة وطبيعتها مع الدول بحيث تبنى على أساس مجموعة من القضايا ذات الاهتمام المشترك ، كمنع الانتشار النووي والتغير المناخي وانتشار الأوبئة .

ج- أسلوب التعامل مع القاعدة : إن وثيقة أوباما استخدمت مصطلحات أكثر دقة وأكثر عقلانية من خلال تحديد الخصم بشكل واضح وجلي ، وتغيير المصطلح الذي أطلقه بوش عن محاربة الإرهاب الإسلامي إلى "حركات التحرر العنيفة" وهو بذلك أراد تجنب الولايات المتحدة الأمريكية من الانخراط في صراعات مع العالم الإسلامي .

د- في مجال التعاون الدولي : جاءت وثيقة أوباما لتؤكد على مبدأ "الانخراط الإيجابي الشامل" مع العالم والتي تكون مبنية على أساس التعامل وليس على أساس التنافس مثلما جاء بها بوش في وثيقة الأمن القومي عام ٢٠٠٢ .

الفصل الثاني

سياسة أمريكا الخارجية تجاه العراق في ظل الأطماع والتحالفات

تعطي الولايات المتحدة الأمريكية موضوع الاحلاف اهمية خاصة في سياستها و استراتيجيتها ، و السبب في ذلك يعود الى حاجتها الماسة لنشر قواتها المسلحة خارج حدودها ، وانشاء قواعد عسكرية لنشر اسلحتها الهجومية . و ان هذه الاحلاف جاءت نتيجة للحرب الباردة التي كانت بين امريكا و الاتحاد السوفيتي السابق ، من اجل ايجاد نوع من توازن القوى من خلال استقطاب الدول المؤيدة لها . اما اليوم و في ظل عالم قائم على نظام احادي القطبية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق و تفرد الولايات المتحدة الامريكية عالميا ، فأنها ما لبثت ان استغلت هذه الاحلاف من اجل احكام سيطرتها على العالم و نهب ثرواته و تحقيق امن اسرائيل.

و يرى في هذا الصدد (روبرت جيلبين) في كتابه "الحرب و التغيير في السياسة العالمية" ان الدول الكبرى لديها عدة اهداف رئيسية لتحقيق مصالحها ، فأحد هذه الاهداف و على مر التاريخ يركز على الاستيلاء على الارض لتعزيز مصالح اقتصادية و امنية و غيرها ، بينما يركز الهدف الثاني للدول على زيادة تأثيرها في سلوك الدول الاخرى من خلال التهديد و الضغوط و تشكيل التحالفات و خلق مناطق نفوذ مطلقة تحاول الدول من ورائها انشاء بيئة سياسية دولية و قواعد للنظام ستساعد على تحقيق مصالحها السياسية و الاقتصادية و الايديولوجية ، و هكذا فالجانب الآخر لعملية التغيير السياسي الدولي تنطوي على جهود الدول (او المجموعات) الرامية للسيطرة على سلوك الاعضاء الآخرين في النظام الدولي ، و الهدف الثالث للدول هو السيطرة على الاقتصاد العالمي او في الاقل التأثير فيه . (جيلبين ، ١٩٩٠ : ٣٦-٣٧)

و قد استفادت الولايات المتحدة الامريكية من هذه الاحلاف - كما اسلفنا - في نشر قواعدها في كل انحاء العالم ، و تولي اهمية قصوى لهذه القواعد في تنفيذ سياساتها على ارض الواقع و بالأخص في حربها على ما تسميه الارهاب ، فقد استخدمت قواعدها المتواجدة في آسيا الوسطى للهجوم على افغانستان عام ٢٠٠١م واستخدمت قواعدها المتواجدة في الخليج في غزوها للعراق عام ٢٠٠٣م، وسنقسم هذا الفصل الى المبحثين التاليين :

المبحث الأول : الاطماع الأمريكية تجاه الثروة العراقية

المبحث الثاني : التحالف الأمريكي الاسرائيلي تجاه العراق

المبحث الأول الاطماع الأمريكية تجاه الثروة العراقية

ان الثروات التي يمتلكها العراق قد شكلت الهدف الكبير الذي تسترت خلفه معظم الأسباب والدوافع المعلنة وغير المعلنة لتحجيم دوره ومن ثم احتلاله ، ليس معنى ذلك ان الاحتلال قد حدث بسبب هذه الثروات فقط و التي يشكل النفط جوهرها رغم انه سلعة استراتيجية قادرة على تحقيق اغراض تنموية وسياسية وامنية شتى، يمكن ان تساهم في تغيير موازين القوى في المنطقة والعالم ، وهو ما يخيف القوى الكونية الكبرى ، بل لان العراق جزء من مجرة كونية هائلة ينبغي السيطرة عليها بشكل كلي، ولا ينبغي اهمال البعض من اجزائها الاساسية، بوصف هارولد ايكس وزير الخارجية الامريكية الاسبق ، ففي رسالة بعثها الى الرئيس الامريكي الاسبق روزفلت يقول فيها (ان الشرق الاوسط مجرة كونية هائلة من حقول النفط لا يعرف لها احداً نظيراً في الدنيا ، والسعودية هي بمثابة الشمس في هذه المجرة فهي اكبر بئر بترول في الشرق الاوسط وملكها ابن سعود يريد شيئين : مالا يصرف منه وضماناً يكفل استمرار العرش في اسرته ويجب على الولايات المتحدة ان تمنحه هذين الشرطين) ذلك الوصف كان بالأمس ، اما اليوم فالعراق هو شمس منطقة الشرق الاوسط باحتياطياته النفطية المؤكدة التي تتجاوز السعودية او سواها من دول المنطقة ، لذلك فان الادارات الامريكية المتعاقبة كانت حريصة على تبني نهج استراتيجي ثابت تمثل او تجلى في مشروع الرئيس الامريكي الاسبق جيمي كارتر لإنشاء قوة للتدخل السريع

الغرض منها حماية آبار النفط وتأمين سلامة خطوط الامداد الرئيسية لمصادر الطاقة سواء

للغرب على وجه العموم او الولايات المتحدة على وجه الخصوص . (وهيب ، ٢٠١٢ : ٣٣)

ومن ثم سار الرؤساء الامريكان المتعاقبين على نفس النهج في احتواء و السيطرة على

منطقة الشرق الاوسط عامة و العراق بشكل خاص والتي تبلورت باحتلال العراق من قبل الرئيس

بوش الابن ، و من ثم اكمل المسيرة من بعده الرئيس اوباما .

و سوف نناقش هذا المبحث من خلال المطالبين التاليين :

المطلب الأول : النفط العراقي في السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الثاني : سياسة الرئيسين بوش و اوباما تجاه النفط العراقي

المطلب الأول النفط العراقي في السياسة الخارجية الأمريكية

لقد كان العراق و سيزل لعقود قادمة مركز شدّ وجذبّ دوليين لاعتبارات واسباب متنوعة ، منها ما هو سياسي وما هو اقتصادي و جيوبولتيكي ، ومنها ما هو حضاري وثقافي . حيث ان التاريخ السياسي للعراق قد عرف متغيرات عديدة نتيجة لتداخل وتعارض المصالح الإقليمية والدولية في منطقة تعتبر من اشدّ المناطق حساسية في العالم .

هذا إذا علمان أن النفط يشكل عصب الحياة الاقتصادية في اي دولة من دول العالم، والتمتع بثروة نفطية يجعل الدولة تندفع إلى مقدمة الدول وخاصة إذا كان لديها من القوة التي تستطيع بها الدفاع من نفسها على الدول الطامعة، وتحقق خاصية الردع، بامتلاكها أسباب القوة اللازمة لإضافة الآخر الذي تجلبه رائحة النفط، وفي هذا المطلب سنتناوله في الفقرات التالية:

أولاً: الولايات المتحدة والنفط العراقي :

إن وجود النفط في العراق جعل الولايات المتحدة الأمريكية تسعى الى تفعيل وتركيز مكوناتها السياسية والاقتصادية باتجاهه ، حيث إن اختيار العراق هدفاً المقصود منه التطبيق الأمثل لقدرة القوة العظمى في العالم للتعامل مع الدولة المناوئة ، ولا سيما تلك التي تقع في مراكز الثقل من العالم ، إذ أنّ العراق يشكل منطقة إستراتيجية مفصلية هامة تربط ما بين دول الخليج العربي وتركيا ، وهو الأقرب إلى دول آسيا الوسطى ، ويمثل الحدود البرية مع كل من إيران وسوريا ، وهذا يعني احتلال العراق يكمل حلقة السيطرة على الشرق الأقصى والأوسط ، ويحد من امتداد نفوذ كل من روسيا الاتحادية والصين، كما يحد من أنتشار المصالح الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط .

إضافة إلى أنّ موارد العراق والتي يتصدر قائمتها النفط حيث يمثل أكثر من ١٢% من حجم النفط العالمي ، أذ يحتل نفط العراق المركز الثاني من الاحتياطي العالمي بعد السعودية ، والمخزون الحقيقي أعلى بكثير من الأرقام المتداولة ، بالإضافة الى جودته العالية ، مع قلة التكلفة الإنتاجية. والمحصلة النهائية تؤكد أنّ السيطرة على العراق تعني التحكم فيما يقارب نحو ربع إجمالي احتياطي النفط العالمي ، ثمّ أنّ العراق بموقعه الاستراتيجي يجعل من يسيطر عليه ، يسيطر على ثلثي الاحتياطي العالمي للنفط الذي يتركز في الخليج العربي . ولعلّ ذلك يضمن للولايات المتحدة تحقيق أهدافها الأساسية التي تتركز في : (عبود، ٢٠١٤: ٢)

١. الاستحواذ على نفط العراق يقلل من احتياج الولايات المتحدة الأمريكية لنفط الخليج .
٢. ان هذه السيطرة من شأنها ان تساعد على التحكم في أسعار النفط و التصدير و الإنتاج .
٣. ان السيطرة على العراق تمثل الحلقة الأخطر في مخطط الهيمنة على مصادر الطاقة العالمية، من خلال التأثير في المصالح الاقتصادية للقوى الكبرى التي تريد لعب دور في النظام الدولي ، عبر التحكم في إمداداتها من النفط الخليجي .

وحيث هناك مقولة بريطانية تقول "الذهب حيث يكمن النفط" . (السائحي، ٢٠٠٣: ١٨)
فان الولايات المتحدة مشت صوب هذه المقولة ، و طبقتها بكل ما اوتيت من قوة و بشتى الوسائل .
و تعتبر منطقة الشرق الاوسط من الناحية التاريخية من اهم مناطق العالم لموقعها الجيو _
استراتيجي ، والاهمية الاقتصادية التي تتميز بها للسوق العالمية خصوصاً وانها تحتكم على ثروة
نفطية هائلة تمثل اعلى نسبة احتياطي في العالم . ومنذ القدم كانت هذه المنطقة ولازالت مسرحاً

للتنافس بين القوى العالمية المهمة ، لأن السيطرة عليها والاستحواذ على مقدراتها من وجهة نظر استراتيجية يمهّد الطريق للسيطرة على العالم . ويعتبر الشرق الاوسط من وجهة النظر الامريكية متمثلاً في المنطقة التي تمتد جغرافياً من المغرب الاقصى الى باكستان ، وقد تطور تعامل الادارات الامريكية مع المنطقة وامتد ليشمل اهتمامها بها ونظرتها اليها.(الهزيمة، ٢٠٠٧: ١٩٩) وان الاهتمام الامريكي بالعراق لم يكن وليد المرحلة الحالية ، وانما هو قديم قدم ظهور الاهتمام بالنفط من قبل الولايات المتحدة وبدايات ظهوره في العراق ، حيث ان الامريكان اخذوا يهتمون بالنفط لا لقلّة الكميات الموجودة في اراضيهم ، وانما للتطور الصناعي الممتد والذي اخذ مديات واسعة بحيث اخذت استطلاعات المستقبل تؤكد الحاجة الامريكية للنفط من مصادر جديدة اخرى، و اذا اردنا ان نتكلم عن اهمية النفط العراقي بالنسبة للولايات المتحدة فيجب علينا ان نذكر البدايات الاولى لمحاولات التغلغل و السيطرة عليه ، ومن ثم الاستراتيجية الامريكية بعد دخول العراق الى الكويت ، و نفط العراق في الاستراتيجية الامريكية .

ثانياً : اهمية النفط العراقي في السياسة الأمريكية :

ما زال النفط هو احد العوامل الاساسية لحركة الاستراتيجية الأمريكية في التوجه ازاء العراق ، فالولايات المتحدة لديها مشروعها الامبراطوري الذي يضمن لها الدور القيادي والمهيمن على المسرح الدولي وانها في سبيل تحقيق ذلك تدرك المنافسة العالمية من قبل دول اخرى تستند الى دائرة من عناصر القوة التي تمتلكها الادارة الأمريكية ، وهذه القوى تحاول الوصول الى مستواها أو التفوق عليها في المدى المنظور . وعلى الرغم من كل محاولات الادارات الامريكية المتعاقبة في

التقليل من الاعتماد على نفط الخليج ، إلا ان هذا الهدف تحوّل من السعي لتقليله ، إلى استهداف السيطرة على منابعه للتحكّم في تدفقه وتقرير أسعاره . إذ أنّ الاستغناء عن النفط العربي بشكل عام، والخليجي بشكل خاص، والعراقي بدرجة أخص، أمر مستحيل. لأنّ معظم الاحتياجات ولفترة غير قصيرة سوف تكون من منطقة الخليج العربي ولأكثر من سبب ؛ فإكتشاف النفط وإنتاجه هناك أقل تكلفة من أي منطقة أخرى في العالم ، ثمّ أنّ جودته عالية، ولا بديل مناسب عنه ، وقد جربت واشنطن الاستغناء تدريجيا عن وارداتها النفطية من الخليج، لكنها فشلت ، وأدرك أركان الإدارات المتعاقبة قبل وصول جورج بوش الأب ، أنّ الاعتماد على النفط الخليجي حقيقة لا يمكن تجاوزها. وان البديل يتمثل في السيطرة والهيمنة على مصادر الطاقة في الخليج ، والحلقة الأخطر في ذلك المخطط تبدأ من العراق . (عبود ، ٢٠١٤ : ١٨-١٩)

و لهذا فقد بدأت الولايات المتحدة الامريكية تخطط للوصول الى العراق و السيطرة عليه مدفوعةً بقوة ارباب النفط و بشتى الوسائل ، حيث اصبح لهم و لشركاتهم النفطية النفوذ الواسع و الذراع الطويل في كواليس الحكم و اروقة صناع القرار ، ويبدو هذا الاستهداف واضحا من خلال المقولة المأثورة التي جاءت على السن السياسيين و الجغرافيين عندما قالو : "هذه الدولة تحسد على ثروتها" ، وذلك عندما يجدون دولة فيها من الثروات تجعلها محط اطماع الدول الكبرى ، و ان العراق قد دخل التاريخ من ابوابه الواسعة عندما وضعت اقوى دولة و اعظم قوة اقتصادية و عسكرية في العالم نصب عينيها من اجل احتلاله و السيطرة عليه ، كونها تريد ذهبه الاسود كنز القرن الحادي و العشرين . (جورج و الدهشان ، ٢٠٠٣ : ٤١)

لهذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية ركزت استراتيجيتها على المتغير النفطي وعارضت اي خفض في حجم الانتاج , لأن هذا الخفض يؤثر على دينامية الاقتصاد الأمريكي ويؤدي الى زيادة الأسعار التي من شأنها أن تقود الى ركود الاقتصاد العالمي والذي بدوره يؤثر سلباً على الاستراتيجية النفطية للولايات المتحدة الأمريكية . (المعموري و الجميلي ، ٢٠١١ : ٦٧)

لقد جاء الاهتمام الأمريكي بنفط العراق بشكل خاص لأن الحقول النفطية العراقية تكون متعددة المكامن في الحقل الواحد و تقع على اليابسة ولا تحتاج الى الحفر عميقا ومعظمها كبير جدا ولا يحتوي على تركيبات جيولوجية معقدة وتعد كلفة الاستكشافات والتطوير منخفضة جدا في العراق, اذ أن تكلفة استخراج برميل النفط في العراق تتراوح بين (٢-٥) دولارات . (المرسومي، ٢٠٠٤ : ١/٥)

بينما تكلفة انتاج البرميل الواحد في الولايات المتحدة تبلغ حوالي (١٢) دولار و (١٨) دولار في امريكا الجنوبية ، وان (٥٠%) من الحقول العراقية لم يجري تقويمها بعد ، ومنها منطقة الصحراء الغربية . (جورج و الدهشان ، ٢٠٠٣ : ٤٢)

وان العراق يمتلك ثاني احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية إذ يقدر بحوالي ١١٥ مليار برميل من النفط وفق تقارير منظمة أوبك وهو ما يكفي ١٤٨ عاما على مستوى الإنتاج الحالي ٢,٤٨ مليون برميل وهو ما يمثل نسبة ١٠,٧% من الاحتياطات العالمية كما هو معروف طبقا لإحصاءات منظمة أوبك, كما تتوزع الاحتياطات النفطية في العراق على اثنتي عشرة محافظة عراقية, تحتل البصرة نسبة ٦٠% من هذه الاحتياطات وحوالي ١٠% في كركوك أما

الباقى ففتوزع على بغداد, والعمارة, والناصرية, وصلاح الدين, وأربيل, والموصل, وواسط, وديالى, وكربلاء, والنجف . (المعموري و الجميلي , ٢٠١١ : ٢٢٤-٢٢٦)

كل هذه الاسباب مجتمعة وغيرها كثير من التي ميزت النفط العراقي عن النفط الموجود في الدول الاخرى والتي توصف بالنفطية شكالت دافع قوي في أن يحتل العراق مكانة مهمة في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية, وبدى ذلك واضحا من خلال غزوها له عام ٢٠٠٣م , حيث تسارعت الشركات النفطية الخاضعة تحت الهيمنة الأمريكية الى توقيع العقود مع العراق من اجل استثمار النفط و اعادة احتكاره من جديد .

ثالثاً : السياسة الأمريكية والاستثمارات النفطية:

ان البدايات الاولى لمحاولات التغلغل الامريكي في العراق تعود الى الامتياز النفطي الذي حصل عليه (كولبي شستر) والذي كان ممثلاً لمصالح غرفة تجارة نيويورك وبعض الهيئات المالية الامريكية في تركيا حيث زار عدد من الخبراء الامريكيين ولاية الموصل في الربع الاخير من القرن التاسع عشر وقاموا بإجراء مسوحات اكدوا من خلالها ان باطن تلك الارض يحتوي على كميات كبيرة من النفط ، ولذلك قُدمت طلبات متعددة الى الحكومة العثمانية للحصول على امتياز التنقيب . لكن هذا الامتياز لم يتم العمل به بسبب الثورة التي حدثت ضد السلطان عبد الحميد وبسبب الظروف السياسية المضطربة التي اعاققت تنفيذه اثناء حكم محمد الثاني . (شريف، ١٩٩٥ : ٥٢)

وعندما تراءت للعيان النهاية الوشيكية للدولة العثمانية ، وامكانية توارثها من قبل الدول

الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الاولى ، قامت الولايات المتحدة بالدخول في صراع شديد من اجل الحصول على الامتيازات النفطية في الشرق الاوسط عموماً وفي العراق بشكل خاص، حيث اتبعت امريكا سياسة الباب المفتوح بشأن استغلال منابع الطاقة ومحاولة منع أي امتيازات احتكارية للشركات البريطانية والفرنسية (على اساس ان هاتين الدولتين هما من تقاسم الارث العثماني) وتشير سلسلة رسائل متبادلة بين الحكومتين الامريكية والبريطانية الى رفض الولايات المتحدة لاتفاقية سان ريمو عام ١٩٢٠ بين بريطانيا وفرنسا اللتين تقاسمتا بموجبها الامتيازات النفطية بوصفها انتهاكاً لمعاهدة فرساي للسلام ولمبدأ حرية التجارة الذي دافعت عنه الولايات المتحدة بشدة . وقد كسبت الولايات المتحدة نتيجة ذلك جولة مهمة في واحدة من اهم الصراعات التي دارت على النفط في العصر الحديث ، حيث حصلت الشركات الامريكية على حصة مساوية للشركات البريطانية والفرنسية والهولندية في الامتيازات ، وهذا الامر قد اوجد لها موطأ قدم في العراق ، وقد تركز الاهتمام الامريكي في العراق في تلك المرحلة حول جانب واحد الا وهو الجانب الاقتصادي وبالتحديد الجانب النفطي ، وخصوصاً بعد ان اشارت الدراسات الى احتمالية تعرض الولايات المتحدة لنقص في النفط انتاجاً واحتياطاً - وذلك قبل اكتشافه في شرق تكساس ولويزيانا وكاليفورنيا - حيث تم طرح اقتراح على الكونغرس لمعالجة هذا النقص عبر تقييد تصدير النفط الخام والسيطرة على مصادر اخرى خارجية ، وهنا يجب ان ينصب دور الحكومة على مساعدة الشركات الامريكية في بلوغ هذا الهدف . (عواد ، ٢٠٠٧ : ١٧٩)

وبناءً على ذلك فقد تشكلت مجموعة الشركات النفطية والامريكية والمتكونة من سكوني،

وتكساكو غالف واتلانتيك ، وشركة مكسيكيان ، حيث عقد اجتماع بين زعماء تلك الشركات مع

المستشار التجاري في وزارة الخارجية الامريكية مطلع عام ١٩٢٢ وذلك من اجل البحث في كيفية تفعيل عمل هذه الشركات . وتم التوصل الى اتفاق بين المجموعتين الامريكية والانجلو بيرشيان رويال دوتش في نفس العام على المبدأ الذي يرمي الى المشاركة الامريكية في استثمار حقول نفط العراق والشرق الاوسط . (شريف ، ١٩٩٥ : ٢٥)

ان مسيرة الشركات الامريكية مع النفط العراقي شهدت تحول مهم هو تمكنها من احتكار انتاج النفط في جميع انحاء العالم بموجب امتياز تقرر انتهاؤه عند نهاية القرن العشرين ، وحدث ذلك بعد ان نجحت المجموعة الامريكية من توقيع مشروع اتفاقية منحها نسبة ٢٣,٧٥ % من حصة شركة النفط التركية (T.P.C) وقيام هذه الشركة بتغيير اسمها الى (I.P.C) IRAQ PETROLEUM CORPORATION (شركة نفط العراق) والتي تمكنت من السيطرة والاشراف على بقية نفط العراق في نهاية الثلاثينات بسبب شرائها امتياز شركة بريطانية_ ايطالية مشتركة كانت منافسة لها في جزء اخر من البلاد خلال الكساد عام ١٩٣٦ . (عواد، ٢٠٠٧ : ١٨٠) وحيث ان لوجود النفط في العراق دور مهم في التوجه الامريكي نحوه فأن هناك عامل اخر ساعد الولايات المتحدة في زيادة توجهها وفق صنع اليات جديدة ، وبعد اندلاع ثورة ١٩٥٨ ضد النظام الملكي وتأثر المرحلة السياسية بالأفكار الشيوعية ، بدأت الولايات المتحدة تخاف من ميل العراق نحو المعسكر الشيوعي وبالتالي يصبح البلد ذو الثروة النفطية الكبيرة والموقع الاستراتيجي المهم بؤرة للنفوذ السوفيتي في المنطقة ولذلك وقع انقلاب ١٩٦٣ والذي جاء بالنظام البعثي ولأول مرة في العراق وبدعم امريكي كبير كما يشير اكثر من مصدر . (النصراوي ، ٢٠٠٥ : ٥٥) وبعد تعرض المصالح الامريكية لضربة واسعة جراء اعلان العراق تأميم ثروته النفطية عام ١٩٧٢ والذي

ادى الى خسارة الشركات الامريكية لمليارات الدولارات ، فأن الدور الامريكي اخذ منحى اخر وأزداد بشكل ملحوظ خلال وبعد الحرب العراقية الايرانية ، حيث كان الهدف هو ايجاد قواعد عسكرية في الخليج العربي بعد ان فرضت سيطرتها على الجزء الاكبر من ثروته النفطية ، وهو المطلب الذي ظهر بسببه مبدأ كارتر الخاص بالسيطرة على هذه المنطقة وعَد أي تهديد لها وخصوصاً من الاتحاد السوفيتي يُعد تهديداً للمصالح القومية الامريكية . ولهذا فأن الولايات المتحدة قد سعت جاهدة الى اطالة أمد الحرب من اجل اضعاف تلك الدولتين المتحاربتين واحتواء التهديد الذي باتت تمثله بالنسبة للنظم المعتدلة في المنطقة ولهذا كان من مصلحة الولايات المتحدة استمرار الحرب طالما بقيت محصورة بين العراق وايران ولم تؤثر بشكل مباشر على الامدادات النفطية للغرب . (مقلد ، ١٩٨٦ : ٥١٥)

في تلك الفترة اتبعت امريكا سياسة تهدف الى اضعاف الدولتين المتجاورتين من خلال تقديم الدعم لكلا الطرفين لكي لا تميل الكفة الى احدهما من استمرار الحرب اطول فترة ممكنة . فأيران هي احد اضلاع الشكل الهندسي لفضيحة ايران غيت ، وان العراق قد حصل على الدعم السياسي والعسكري والاستخباراتي من الولايات المتحدة ، اضع الى ذلك تحسن العلاقات الثنائية حيث قامت امريكا باخراج العراق من قائمة الدول الراعية للإرهاب وازيلت القيود عن الصادرات الامريكية المتوجهة نحو العراق ووصل حجم التجارة البينية الى ما يقارب مليار دولار سنوياً بالاضافة الى التجهيزات العسكرية الامريكية للعراق . (عواد ، ٢٠٠٧ : ١٨٢)

رابعاً: السياسة الأمريكية واستثمار الفرص:

من المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية تجيد استثمار الفرص وتحولها لخدمة مصالحها وتحقيق استراتيجيتها، هذا إن لم تكن هي من خلق تلك الفرص بطرقها الخاصة، فقد استثمرت الحرب العربية - الإسرائيلية سياسياً عام ١٩٧٣م، فبعد القرار الذي أصدره الملك فيصل والذي يقضي بمنع تصدير النفط إلى الدول الداعمة لدولة الكيان الصهيوني في فلسطين، قام الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بإصدار الأمر الرئاسي ذي الرقم (١٠) والمتضمن "الاستراتيجية القومية للولايات المتحدة الأمريكية" و فيها تفصيلات لمذهب كارتر، ومن ضمن هذه النقاط التي نص ليها: (ضرورة الإعداد لحروب صغيرة، وإنشاء قوات للانتشار السريع تستطيع توجيه ضربات إلى مناطق الشرق الأدنى، والشرق الأوسط، وإيران، وباكستان، والخليج العربي، وقد عدّ منطقة الخليج ضمن المصالح العسكرية الاستراتيجية للولايات المتحدة، ولها الحق في التدخل لصد أي عدوان خارجي، والدفاع عن الحلفاء، "وضمن تدفق النفط"، وقد قام كارتر بإعلان أسس التدخل في منطقة الخليج العربي عام ١٩٨٠م، وبين أن هذا التدخل سيكون باستخدام كافة الوسائل المتاحة بما في ذلك القوة العسكرية في حالة المساس بالمصالح الأمريكية في هذه المنطقة سواء كان هذا المساس عن طريق غزو خارجي أو قلب نظام الحكم، وإن أي تهديد لأي دولة من الدول النفطية يعد بمثابة تهديد مباشر للمصالح الأمريكية)، وبناءً على هذا المبدأ فقد قررت الولايات المتحدة أن تقو بالإنزال العسكري في المملكة العربية السعودية إذا حصلت الحالات التالية (السمان، د.ت: ٩٠-٩٢):

١- وقوع انقلاب عسكري في الرياض تنظمه عناصر معارضة للحكم.

٢- محاصرة مضيق هرمز من قبل إرهابيين أو معادين للسلطة السعودية، أو عند إغراق

ناقلات النفط الكبرى، أو نشر الألغام في المضيق.

٣- إذا أوقفت العائلة السعودية ضخ النفط.

٤- غزو القوات العراقية الكويت أو العربية السعودية.

ومن أجل القيام بهذه الخطة وتنفيذها قررت الإدارة الأمريكية أن تقوم بعدة خطوات عملية في سبيل ذلك منها: قيامها بإنشاء قوات للانتشار السريع لتقوم بالتدخل في المنطقة مع تجهيزها بشكل يلائم طبيعة المهمات التي ستلقى على عاتقها، وكذلك زيادة التواجد البحري الأمريكي في المنطقة المجاورة للخليج العربي، وإنشاء قيادة مركزية للخليج ومقرها في ولاية (فلوريدا) الأمريكية، وإنشاء قواعد عسكرية في منطقة الخليج كقواعد عسكرية مستقبلية في منطقة الخليج في عُمان والصومات وكينيا وغيرها، هذه الحرب قادمة لا محالة ويكون مسرحها الخليج والمنطقة العربية، وما على الولايات المتحدة إلا أن تقوم بخلق ذريعة مناسبة لها حتى يتسنى لها التدخل . (القرعان، ٢٠٠٤:

(١٢

وبالفعل فإن الولايات المتحدة قد خلقت الذريعة المناسبة عندما قامت بإغراء الكويت من أجل زيادة إنتاجها النفطي وضخه في الأسواق، مما دعى العراق إلى اتهام الكويت بالضلوع في مؤامرة أمريكية تستهدف أمن لعراق ومصالحه الحيوية، خصوصاً وأنه قد خرج من الحرب العراقية الإيرانية وهو مثقل بالديون، وأن زيادة الإنتاج نم قبل الكويت أدى إلى تدني الأسعار في السوق العالمية وخسارة العراق خسارة فادحة، إذافة إلى أسباب أخرى منها قيام الكويت بحفر آبار وإقامة منشآت

نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة، كل هذه الأسباب مجتمعة وغيرها كثير أدت إلى تزايد الأزمة بين العراق والكويت، وقد أخذت بوادر هذه الأزمة بالتعقيد يوماً بعد يوم، ولم تجدي المباحثات نفعاً، الأمر الذي أدى إلى وصول العراق إلى قناعة بعدم حصوله على حلول تكون مرضية من خلال هذه المباحثات، فقرر عندها أن يقوم باجتياح الكويت، وكانت الكارثة (الهزيمة، ٢٠٠٥: ١٩٢).

إذا كانت الحرب العراقية الايرانية قد مثلت فرصة مهمة للولايات المتحدة من اجل التواجد العسكري في منطقة الخليج العربي تحت ذريعة حماية امدادات النفط ، فأن احتلال القوات العراقية للكويت عام ١٩٩٠ مثل فرصة ذهبية لترسيخ ذلك التواجد على الارض والمياه الخليجية ، وتحت ذريعة الحفاظ على امن المنطقة ومن اجل اعادة التوازن والاستقرار اليها اوجدت الولايات المتحدة قواعد عسكرية لجيوشها واسلحتها في السعودية وقطر والبحرين .

عندما اجتاحت القوات العراقية الكويت وعند تعامل الولايات المتحدة مع ذلك الاحتلال كان هناك رأيان : الرأي الاول يرى استمرار العمليات العسكرية حتى ازالة النظام الحاكم في العراق اما الرأي الثاني فيرى عكس ذلك من حيث اقتصار العمليات العسكرية على اخراج القوات العراقية من الاراضي الكويتية بحسب ما ورد في قرار مجلس الامن الدولي الخاص بالحرب على العراق . (النصراوي ، ٢٠٠٥ : ٥٥)،

اما الرأي الثاني والذي ينص على اقتصار العمليات العسكرية على اخراج القوات العراقية من الاراضي الكويتية لم يكن نتيجة تخطيط عبثي أو وفق رؤية قصيرة الامد متعلقة بفترة حرب الكويت ، وانما كان وفق صيغة مدروسة من صيغ التفكير الاستراتيجي الامريكي ، حيث ان بقاء

نظام صدام حسين كان يمثل الحجة الاولى للإدارة الامريكية لاحتلال العراق عندما يحين الوقت المناسب لذلك ، اذ ان التصريحات والتوجهات المعلنة للرئيس العراقي في تلك الفترة شكلت مدخلاً مهماً باتجاه تعبئة الرأي العام الامريكي والدولي ضد النظام في العراق ، وان هذه السياسة اعتبرت بمثابة تهديد للأمن الاقليمي والدولي ولهذا فإن الرؤية الامريكية تجاه العراق قد اخذت منحى جديد خصوصاً بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ وبالذات في عهد الرئيس الجمهوري جورج دبليو بوش ومعه المحافظين الجدد الذين بشروا (بالقرن الامريكي الجديد) والذي تكون فيه السيطرة الكاملة والمطلقة لقوة عظمى واحدة فوق الجميع وهي الولايات المتحدة الامريكية ، ولوحوا الى امكانية اتباعهم لسياسة متشددة تجاه الانظمة التي تدعم الارهاب _ بحسب زعمهم _ و من هذه الانظمة النظام العراقي والتي تهدف الى الحلول محل سياسة الاحتواء التي تبنتها ادارة الرئيس بيل كلنتون تجاه العراق . وقد وضعت هذه الاخيرة العراق مع القاعدة ونظام طالبان على قمة الانظمة التي اخذت ادارة بوش على عاتقها تدميرها والقضاء عليها ضمن الحملة الدولية التي اطلقتها بحجة مكافحة الارهاب . ومن هنا فقد اخذت السياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق منحى جديد وغير مسبق قوامه احتلال العراق والتواجد العسكري المباشر على اراضيه والسيطرة على منابع ثروته النفطية وهو ما حصل بعد الحملة العسكرية عليه واحتلاله في عام ٢٠٠٣ . (عواد، ٢٠٠٧: ١٨٢-١٨٣)

كل هذه الأمور والتطورات التي حدثت للعراق خاصة والمنطقة العربية بشكل عام ما كانت لتحدث لولا التخطيط الاستراتيجي المدروس من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وجماعات الضغط اليهود الموجودين في الإدارة الأمريكية من أجل تهيئة الفرص المناسبة للتدخل في المنطقة

واستغلال هذه الفرص من أجل تحقيق أطماعها في ثروات المنطقة وتحقيق أمن الكيان الصهيوني وتمدده.

المطلب الثاني

سياسة الرئيسين بوش و اوباما تجاه النفط العراقي

هناك دورٌ كبير يلعبه صانع القرار الأول في القرار الخارجي لبلاده، وهذا ال قرار ينبع من عدة قناعات في رأس صانع القرار، تؤدي هذه القناعات إلى توجيه سياسة بلاده سواء في الداخل أو الخارج، وهذه القناعات تشكل إسقاطات فكرية لا يستطيع صانع القرار أن يتخلص منها، وبالتالي تشكل محور الحوار الذي يتم إجراءه من قبل المجموعة التي يقوم على عاتقها صنع القرار.

إن حالة الولايات المتحدة عند اتخاذها مثل هذه القرارات الخارجية منها خاصة تخضع قراراتها إلى آلية معينة- سبق وقد تقدم ذكرها- وهذه الآلية تهدف إلى اتخاذ القرار السليم الذي يختار من بين عدة بدائل، ويفترض أن يكون أسلمها كثير الإيجابيات قليل السلبيات، وخدمة لأهداف هذا المطلب وما يتماشى مع أهداف الدراسة فإننا سنتناول سياسة الزعيمين في فترتين رئيسيتين منفصلتين وعلى النحو التالي:

اولا : بوش الابن والنفط العراقي: احتل النفط دورًا هامًا في التفكير الاستراتيجي للرئيس جورج بوش الابن ، ومما يؤكد ذلك هو ان الحملة الانتخابية للحزب الجمهوري في انتخابات عام ٢٠٠٠ ساهمت في الترويج لها وتمويلها الشركات النفطية . (سرور، ٢٠١٠ : ٦٥)

وان الادارة التي جاء بها الرئيس بوش الابن بعد فوزه كان لها علاقات وثيقة وشخصية مع شركات النفط ، وعلى أعلى المستويات . فوزير التجارة (دون إيفانز) كان في سنة ٢٠٠٠م رئيسا لشركة توم بروان ، و وزير شؤون الجيش (توماس دايت) كان نائباً لرئيس خامات شركة إلزون للطاقة ، ونائب وزير الطاقة (فرانسيس بلايك) كان نائباً للرئيس الأول لشركة رجال الأعمال النفطية ، ونائب وزير التجارة للشؤون الاقتصادية (كاترين كوبر) عملت مديرة سابقة في شركة (إكسون موبيل) ، ومساعد وزير الطاقة (وان بروليت) لديه حصص في مجموعة شركات ألباين النفطية . (Morgan , ٢٠٠٢ , p٢١-٢٧)

وان اهتمام بوش الابن وادارته في النفط العراقي يظهر من خلال تصريحاتهم التي كانوا يدلون بها ففي كلمة ألقاها ديك تشيني - نائب الرئيس- في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر في معهد النفط في لندن قال فيها : "إنه في العام ٢٠١٠ سنحتاج إلى ٥٠ مليون برميل يوميا ، ثم أضاف: "من أين سنأتي بالنفط ، النفط ضروري لنا"، وأشار إلى أن عراقاً متعاوناً سيكون حجر الأساس لأمن الطاقة للغرب". وعندما سئل وولفوفنتز - نائب وزير الدفاع الأمريكي- بعد غزو العراق مباشرة عن السبب في اجتياح العراق بدلا من كوريا الشمالية التي اعترفت علناً أن لديها أسلحة دمار شامل قال : "إن العراق يطفو على بحيرة من النفط ". و قد أشار "جيمس بول" المدير التنفيذي لمنتدى السياسات العالمية قائلاً : "إن السيطرة الفورية على النفط العراقي ستؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي خفض أسعار النفط مما يؤدي إلى ربح يصل إلى ٢٩ دولار للبرميل الواحد، وهذا سيجعلنا نستحوذ على تريليونات الدولارات من النفط ، و هذا شيء كبير يستحق الحرب . (Nicolas, ٢٠٠٦)

أما "ريتشارد بيرل" مستشار البننتاغون فقد كتب مذكرة قبل اندلاع الحرب بأيام ، حيث

عكست النية الأمريكية الرسمية في البقاء في العراق فترة من الزمن ، بحيث يتولد مناخ وإدارة عراقية محلية ملائمة لها علاقات جديدة مع الشركات النفطية الغربية ، وتؤدي في النهاية إلى خصخصة النفط العراقي ، وأن تقتصر علاقة العراق بنفطه من خلال حصوله على نسبة مئوية يتم الاتفاق عليها بين العراق ممثلاً بالحكومة الجديدة ومجموعة الشركات الكبرى المدعومة من الولايات المتحدة . (Clawson, ٢٠٠٦, p١٦-٢٥) .

إن الدليل على أهمية النفط العراقي في المخطط الاستراتيجي الأمريكي ، متمثلاً بعقيدة الرئيس بوش تبينت بعد احتلاله في عام ٢٠٠٣ حيث استعانت سلطة بول بريمر "الحاكم المدني في العراق" بعدد من رجال النفط الأجانب ، وتم تعيين فيليب كارول من شركة شل ، وكاري فوكليبر من شركة ايكسون موبيل ليقودا عملية رسم مستقبل الصناعة النفطية العراقية .

(Muttitt, ٢٠٠٥)

اضافة الى العوامل الاقتصادية التي كانت تتحكم في سياسة بوش تجاه العراق و المتمثلة بأطماعه في الثروة النفطية العراقية هناك عوامل سياسية اخرى تتلخص فيما يلي :

١- ان الوصول الى اعلى المناصب الحكومية او البقاء على سدتها في الولايات المتحدة ، يتطلب استرضاء شركات البترول و التي لها باع طويل في ترشيح من يخدم مصالحها لأعلى المناصب ، و قد اعترف الرئيس الامريكي الاسبق فرانكلين روزفلت بهذا النفوذ حيث قال : "ازمة هذا البلد هو

انك لا تستطيع الفوز في الانتخابات بدون تكتل شركات النفط ، ولا انت تستطيع ممارسة الحكم" .
(السائحي ، ٢٠٠٣ : ١٨)

ولهذا فإن كل من يأتي الى كرسي الحكم في امريكا ، سواء كان بوش او غيره ، يجب عليه الاصغاء الى كل مبررات الغزو التي تضعها شركات النفط ، و غزو المناطق التي تحددها تلك الشركات و الاستحواذ عليها بشكل كامل .

٢- ادامة السيطرة والهيمنة على العالم ، و لتحقيق هذه الهيمنة لا بد من السيطرة على نفط العالم ، و هذا جوهر المقولة القائلة "اذا اردت ان تحكم العالم فعليك السيطرة على النفط ، كل النفط و في كل مكان" . (السائحي ، ٢٠٠٣ : ١٨)

ان بعض الأوساط الاقتصادية تعتبر سيطرة الولايات المتحدة على نفط العراق سوف تأثر على التفاعلات المستقبلية لمنظمة أوبك ، لأن الولايات المتحدة تحتاج اليها في تغطية حوالي ٤٦ % من وارداتها ، و بالتالي سوف يعطي الولايات المتحدة فرصة كبيرة للسيطرة على سوق الطاقة العالمي و لسنين طويلة قادمة ، ولذلك شكلت سيطرتها على النفط أحد أهم ثمار هذه الحرب الاستراتيجية التي شنها جورج ووكر بوش على العراق، كما ان احتلال العراق ليس بعيداً عن الاهداف الجيو اقتصادية - نفطية ، فكل انظار الطامعين، ترنو نحو العراق ، لما يزرخ به من ثروة نفطية هائلة، تتيح لمن يسيطر عليها ، التحكم في مفاتيح الطاقة ذات البعد المؤثر في الشأن الدولي . لذلك وتجسيدا للضوابط القومية والقليمية من جانب، وضرورات التوسع من قبل النظام الرأس مالي من جانب آخر، فإن الأمر يتطلب السيطرة الجيوبوليتيكية على بعض المناطق الحساسة، لا سيما المنتجة للنفط ، الغرض

منها اعادة هيكلة اقتصادياتها بحيث تصبح احد قنوات الطلب على صادرات البلدان الرأسمالية فضلا عن أنها تصبح مناطق جديدة للتراكم المريح لرأس المال . (النجيفي ، ٢٠٠٦ : ١٠)

وكما اسلفنا سابقا ان ابرز الاهداف من وراء احتلال بوش للعراق ، هو النفط ، كونه يحتل المرتبة الثانية من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد ، وهذا ما يجعله اكبر عمرا افتراضيا للاحتياطي النفطي فيه في العالم ، مع توالي نضوب حقول النفط واستنزاف الاحتياطيات في العديد من دول العالم . وهذا يعني أن العراق سيكون احد الدول القليلة الذي سيظل يحتفظ باحتياطي نفطي كبير لأطول مدة ممكنة . كما أن السيطرة على العراق ، تمكن الولايات المتحدة من محاصرة القوى التقليدية والناشئة التي قد تشكل تهديدا لمصالحها وموقعها الاحادي ولتفردها في قيادة العالم . لذلك فاحتلال العراق ، يمكن الولايات المتحدة من السيطرة على (١٠%) من الاحتياطيات المؤكدة ، و

(٢٥%) من الاحتياطيات المحتملة عالميا، وهذا احد أهم الاهداف الاستراتيجية الأمريكية (المرزوقي ، ٢٠١٠ : ٨٥)

لقد بات مصطلح "أمن الطاقة" الذي يستخدم كثيرا في الولايات المتحدة ، يعبر عنه بإجراءات سياسية عليا واجبة التنفيذ سواء بالقوة الناعمة ام بالقوة الصلبة ، كونه مرتبط بقوة ونفوذ وهيبة الدولة الأمريكية ومستقبلها، وهذا ما دفعها أن تعطي أهمية لمفصلين اساسيين في الاستراتيجية العليا، وهما : تحقيق الأمن القومي الأمريكي لتأمين احتياجاتها من الطاقة ، والآخر : ادامة واستمرار الهيمنة والسيطرة على منابع الطاقة وامداداتها . وتحقيق ذلك في الإدراك الاستراتيجي

الأمريكي، يتم من خلال السيطرة على أهم المناطق الحيوية النفطية في العالم ، وفي المقدمة منها العراق . (توفيق ، ٢٠١١ : ٣٩)

امام هذا الترابط بين الحصول على النفط وحماية الأمن القومي وتحقيق السيطرة العالمية، فقد بات النفط لاعباً أساسياً في حلبة الصراع الدولي ، مما دفع الولايات المتحدة أن تعمل بجهد استثنائي لتعزيز مصالحها في المناطق المنتجة له . ولذلك فقد بات النفط ، كما يشير تقرير مجلس المخابرات الوطني الأمريكي، عماد الحياة الاقتصادية والحياتية في الولايات المتحدة ، رغم كونه نقطة الضعف التي تخشى أن توتى من قبلها . فالاعتماد الأمريكي على امدادات النفط و الغاز يجعلها اكثر استهدافا، فيما تنمو المنافسة في تحقيق الحصول على الأمن وازدياد مخاطر انقطاع الإمدادات . (محسن ، ٢٠٠٥ : ٥٥)

ثانيا : اوباما و النفط العراقي : مما هو معروف أنّ المتغير النفطي أحتل جانبا كبيرا من اهتمامات الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وكانت إدارة الرئيس السابق باراك اوباما من بين هذه الإدارات المهتمة به ، فقد شكل النفط احد اهم ركائز سياستها الخارجية ، لذلك لم تخل استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية منذ سبعينيات القرن الماضي من وجود اهتمام وتخطيط واستثمار موارد النفط للتأثير أو احتكار سلطة القرار بما يتعلق بمختلف عمليات أنتاج النفط ، بل وصل الامر الى إعادة أو ترتيب هيكلية مناطق مختلفة من العالم ، على قاعدة ضمان تدفق الأمدادات النفطية .(المعموري و الجميلي، ٢٠١١ : ٦٣)

وقد تميزت علاقة الولايات المتحدة بالعراق الحديث منذ تأسيسه عام ١٩٢١ حتى عام ٢٠٠٣م بسيادة عناصر الصراع على عناصر التعاون ، ولم تكن تلك العلاقة لتصبح جيدة إلا بعد احتلاله والانسحاب منه . وتعززت اكثر في فترة ما بعد الاحتلال من خلال تنفيذ اتفاق الانسحاب بنهاية عام ٢٠١١ واستمرار تنفيذ اتفاق الاطار الاستراتيجي للتعاون في عهد الرئيس باراك أوباما .أذ اخذت الولايات المتحدة تسلك منعطفا جديدا في علاقتها مع العراق عن طريق ربط العراق بعدد من الاتفاقيات الامنية والاستراتيجية وتحديداً اتفاقيتي انسحاب القوات الأمريكية من العراق واتفاقية الاطار الاستراتيجي عام ٢٠٠٨م ، حيث جاءت هاتان الاتفاقيتان لتحقيق للولايات المتحدة مكاسب استراتيجية منها توظيف العراق كقاعدة امريكية لمواجهة التهديدات القائمة والمحتملة للأمن القومي الامريكي سواء كانت شبكات مسلحة كتنظيم القاعدة ، وتنظيم الدولة الاسلامية (داعش) ام حزب الله في لبنان ام دول معادية كسوريا ولبنان و الاستفادة مما حققته القوات الأمريكية خلال السنوات الماضية بما فيها ضمان تدفق النفط في المنطقة وضمن امن اسرائيل ، و تحقيق الوجود المتقدم في الشرق الاوسط بوجود قاعدة أو مجموعة قواعد في العراق مستغلة موقعه الجيوستراتيجي في الشرق الاوسط . (برهان ، ٢٠١٤ ، ٣/٢٥)

لقد ادركت الولايات المتحدة الأمريكية ضمن سياسة اوباما الجديدة تجاه العراق أنّ من أهم القطاعات المؤثرة على العلاقات العراقية - الأمريكية ومستقبلها ضمن اطار المتغير الاقتصادي هو النفط والتبادل التجاري . ويتحدد تأثير قطاع النفط في العلاقات العراقية - الأمريكية، بمدى حاجة الولايات المتحدة الأمريكية الى النفط ، وحجم الاحتياطات النفطية الموجودة في العراق ، وكفاية الانتاج النفطي العراقي ، واهمية النفط العراقي بالنسبة الى الولايات المتحدة الأمريكية . كما

يتحدد ذلك التأثير أيضا بمدى حاجة العراق الى الولايات المتحدة الأمريكية في تطوير القطاع النفطي . (الشكراوي ، ٢٠١٢ : ١٧)

ان سياسة اوباما و رغبتة في نفط العراق تتعدى الأستيلاء على النفط للأستهلاك المحلي الأمريكي . فالأمر اكبر من ذلك كونه يمثل خطة امريكية طويلة للسيطرة والهيمنة على امدادات النفط والغاز لأوروبا واليابان واسيا ومن ثم مستقبل الاقتصاد العالمي ، كما سعت الولايات المتحدة الى توظيف الحرب من خلال ما بات يعرف في الفكر الاقتصادي الامريكي ب (عملة النفط) وبذلك تهدف الى منع توجه الاوبك نحو اليورو كعملة موحدة ولا يقتصر التوظيف الامريكي للحرب على العراق على النفط وانما اخذ يشمل موارد طبيعية مثل الفوسفات والغاز الطبيعي ، وفرضت الولايات المتحدة استراتيجية اقتصادية على العراق قوامها (انفتاح المؤسسات العراقية التام على العالم وتحقيق التقارب والتكامل الاقتصادي والمالي العراقي مع المؤسسات المالية العالمية فضلا عن السعي الامريكي لإعادة اعمار العراق ، وقد وصف برنامج اعادة اعمار العراق بانه اكبر مشروع للتعمير في العالم بعد مشروع مارشال الذي قامت به الولايات المتحدة لإعادة اعمار اوربا بعد الحرب العالمية الثانية . (برهان ، ٢٠١٤ ، ٣/٢٥)

ان طبيعة الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق بعد أن تولى بارك اوباما الرئاسة اتخذت منحى تعاوني بين الطرفين اكثر مما هو تسلطي من الجانب الامريكي ، وهذا بدا واضحا من خلال توقيع اتفاقية الإطار الاستراتيجي عام ٢٠٠٨ م ، و الاتفاقات المشتركة والتعاون في محاربة الارهاب .

لم تكن سياسة الرئيس الديمقراطي باراك اوباما في منطقة الخليج الغنية بالنفط بشكل عام ، وفي العراق بشكل خاص ، لم تكن بمعزل عن الاحتياج الامريكي الداخلي للنفط حيث يبلغ حجم الإنتاج الأمريكي من النفط الخام وسوائل الغاز نحو ٥,٧ ملايين برميل يومياً . وهو ما يشكل نحو ٩,٨ % من الإنتاج العالمي، كما تبلغ الاحتياطيات الأمريكية المؤكدة من النفط نحو ٣٠,٤ مليار برميل بنسبة تبلغ ٢,٩ % من الاحتياطي العالمي . وتستهلك الولايات المتحدة ربع الإنتاج العالمي للنفط تستورد نصفه ، ومن المتوقع أن يزداد الطلب الأمريكي على النفط إلى نحو ٢٧,٣١ مليون برميل يومياً، ونحو ٢٩,١٧ مليون برميل يومياً عام ٢٠٢٥ بزيادة سنوية تبلغ ١,٧ % في المتوسط . ولذا فإن الولايات المتحدة ستضطر إلى تأمين أكثر من ثلثي احتياجاتها، وتحديداً ٦٨ % منها، بحلول عام ٢٠٢٥ وذلك مقارنة بـ ٥٥ % عام ٢٠٠١م، وفق بيانات إدارة الطاقة الأمريكية . (عيود ، ٢٠١٤ : ١٣)

في ظل هذا الوضع النفطي للولايات المتحدة ، سيكون منطقياً أن تقع ادارة اوباما رهينة طرفين ، أحدهما داخلي والآخر خارجي ، اما الداخلي فيتمثل في اللوبي النفطي الأمريكي الذي بيده مفاتيح إحداث التوازن في المخزون الاستراتيجي من جراء هيمنته على شركات النفط الكبرى، والثاني خارجي من جراء الاستيراد النفطي المتواصل من الخارج . لذا فقد وقعت الإدارة الأمريكية رهينة للجهتين ، فمن جهة يعمل اللوبي النفطي على دفع الإدارة الأمريكية باتجاه خوض مغامرات خارجية لضمان أكبر قدر من التأمين النفطي ، وهو ما يصب في النهاية في دعم مصالح شركات النفط الأمريكية ، وعلى رأسها شركتا إكسون موبيل وتشيفرون تكساسو . ومن جهة أخرى، ترتفع

تكلفة التدخل الخارجي، بما يؤثر في الوضع السياسي للإدارة الأمريكية، والعراق هو أقرب

مثال تطبيقي على هذه الاستراتيجية . (العبدالله ،على الرابط www.kobayat.org)

ومن كل ما سبق فإننا نستطيع القول بأن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه النفط العربي

بشكل عام والنفط العراقي بشكل خاص، تمتاز بالثبات رغم تعاقب الإدارات وتغيير شخوص

الرؤساء، غير أن الرئيس أوباما استطاع بحكمته أن يأخذ هذه الثروات ويستنزفها بهدوء وبطرق

وصفت بالدبلوماسية وأساليب القوة الناعمة، من دون الإضرار بسمعة الولايات المتحدة وزجها في

مغامرات وتدخلات خارجية كما فعل سابقه الجمهور بوش الابن.

المبحث الثاني سياسة التحالف الأمريكي - الاسرائيلي تجاه العراق

لقد صرح احد رؤساء مجلس الأمن القومي الأمريكي السابقين ، و هو (وليم كلارك) بقوله : "إن إسرائيل قاعدة متقدمة للحلف الأطلسي ، و الولايات المتحدة...، إنها خط دفاعي متقدم ضد الشيوعية ، وإدارة قمع الحركات الراديكالية ، و وسيلة للسيطرة على المنطقة ، و حماية الموارد البترولية و تأمينها ، وتسبب على المدى البعيد نزيفاً دائماً ومستمراً للمقدرات العربية في منطقة من أشد مناطق العالم تعرضاً للخطر والأزمات" . (براقوي ، ٢٠٠٥ : ١)

ان التحالف الوثيق ما بين الولايات المتحدة و دولة (اسرائيل) بدء واضحاً و صريحاً منذ الايام الاولى لاحتلال اسرائيل دولة فلسطين من اجل انشاء وطن قومي لليهود فيها و الى يومنا هذا . و عندما احتل العراق الكويت عام ١٩٩٠م حافظت الولايات المتحدة الامريكية عن طريق وزارة الدفاع على برنامج لتقاسم المعلومات الاستخبارية مع الجيش الاسرائيلي حمل اسم (قلعة الجليد). والمتفحص في الشأن السياسي يدرك أن هناك تعاون وثيق ما بين اللجان التي كانت تدخل العراق تحت مسميات مختلفة من قبل الأمم المتحدة ، والتي هي امريكية بالأصل وان كان أعضائها يحملون جنسيات مختلفة ، أبان حقبة التسعينيات مثل : لجان البحث عن أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وغيرها من اللجان من جهة ، ومن جهة أخرى الاستخبارات الإسرائيلية، وغيرها، فكانت المعلومات التي تُجمع من قبل هذه اللجان تذهب مباشرة إلى إسرائيل لتحليلها، وبناء خطط دفاعية واستراتيجية تكتيكية بناءً عليها ، وقد اقترح ضباط الموساد الاسرائيلي على نظرائهم الأمريكيين فكرة

: انه يتعين على الغزو المزمع للعراق أن يجعل العراق ليس كمنصة تحول اكبر في الشرق الأوسط ، ولا يزيع الرئيس العراقي السابق وحسب ، بل يزيع العناصر المعادية لإسرائيل في سوريا، وفلسطين، و إيران . (ريتز ، ٢٠٠٧ : ٧٠-٧١)

و من اجل الحديث عن التحالف الامريكي الاسرائيلي تجاه العراق توجب علينا تقسيم هذا

المبحث الى مطلبين :

المطلب الأول : الاطماع الاسرائيلية في العراق

المطلب الثاني : الرئاسة الأمريكية ودعم الأطماع

المطلب الأول الاطماع الاسرائيلية في العراق

ان العراق ضمن الدولة الموصوفة في الكتاب المقدس ، فقد نسبوا الى الرب قوله لإبراهيم :
"نسلك اعطي هذه الارض من نهر مصر الى النهر الكبير نهر الفرات". (سفر التكوين ،
الإصحاح ، ١٥ : ٤٨-٤٩)

رغم ان الحديث عن المشروع الصهيوني - الانجلو سكسوني (اسرائيل الكبرى من الفرات
الى النيل) بدأ منذ بضع سنين فقط ، فمع احتلال العراق اقترب اليهود من تحقيق حلمهم الذي كان
ضرباً من الاوهام و لوناً من السطحية ، غير ان الحديث تنامي حول ذلك ، لأن المشروع بدأ من
جديد ليس مجرد نص توراتي بل اصبح محتوى الخطة التي اودعها هرتزل في كتابه الدولة اليهودية
، و الذي نلحظ مخططها يمضي بلا توقف عبر مراحل من الحرب المدبرة او السلام الخادع ، و
كل مرحلة تقطع شوطاً على درب التنفيذ . (كامل ، ٢٠٠٣ : ٥٢)

و العراق كان على مائدة التخطيط لدى من وضعوا ما عُرف في عقد الثمانينات من القرن
الماضي "مخطط الدويلات الطائفية" وهو مخطط نشرت محتواه مجلة (كيفونيم) الاسرائيلية عن
تقرير للمنظمة الصهيونية العالمية بالقدس ، و اما الفقرة الخاصة بالعراق قال التقرير : "اما العراق
فهو غني بالبترول ، و فريسة لصراعات داخلية و سيكون تفكيكها اهم بالنسبة لنا (اليهود) من
تفكيك سوريا ، لأن العراق يمثل على الأجل القصير اخطر تهديد لإسرائيل" . (جريدة العرب تايمز
، ١٩٩٢)

وان الاطماع الاسرائيلية في العراق تأتي ضمن عملية الثأر لليهود الذين تم سبيهم على ايدي نبوخذ نصر البابلي وتدمير ملكهم ، و هذا ما نقلته التوراة في اسفارها من قول : "في ذلك الزمان صعد عبيد نبوخذ نصر ملك بابل الى اورشليم ، فدخلت المدينة تحت الحصار ، و جاء نبوخذ نصر ملك بابل على المدينة ، و كان عبيده يحاصرونها ، فخرج يهود ياكين ملك يهوذا الى ملك بابل هو و امه و عبيده و رؤسائه و خصيانه و اخذه ملك بابل في السنة الثامنة من ملكه ، و اخرج من هناك جميع خزائن بيت الرب ، و خزائن بيت الملك ، و كسر آنية الذهب التي عملها سليمان ملك اسرائيل في هيكل الرب ، كما تكلم الرب ، و سبى كل اورشليم ، و كل الرؤساء و جميع جبابرة البأس عشرة آلاف مسبي و جميع الصناع و الاقيان ، و لم يبق احد إلا مساكين شعب الارض ، و سبى يهوياكين من اورشليم الى بابل ، و جميع اصحاب البأس سبعة آلاف و الصناع و الاقيان الف ، و جميع الابطال اهل الحرب سباهم ملك بابل الى بابل" . (سفر الملوك الثاني ، الاصحاح ٢٤ : ١٠-١٧)

و على الرغم من ان السبي وقع عام ٥٨٦ ق.م ، إلا ان الخشية من ملك يأتي من العراق الذي يظم تحت جناحيه بابل لا زالت قائمة . (الرواجبة ، ١٩٩٦ : ١١-٢١)

و عندما سئلت مادلين اولبرايت - وزيرة خارجية امريكية سابقة - من قبل شبكة (CBS) يوم ١١ أيار سنة ١٩٩٦م هل يستحق نصف مليون عراقي الموت ؟ ، اجابت بالقول :)

نعم اعتقد يستحقون ذلك) . (سعد ، ٢٠٠٣ : ٦١)

و حيث ان اولبرايت تتحدر من اصول يهودية فأنها تتحدث من خلال عقيدة راسخة بضرورة عقاب هذا الشعب الذي يشكل خطر على الشعب الاسرائيلي و دولتهم المزعومة .

ان بابل باتت تمثل هاجس مرعب لليهود اينما كانوا ، فما عليهم إلا تدميرها حتى لا تتكرر مأساة السبي البابلي ثانية ، و على الرغم من تهديد صدام حسين قبيل حرب الخليج عام ١٩٩٠ بحرق الكيان الصهيوني فإن هذا الكيان احجم عن الرد ، و الاستثناء الوحيد كان عام ١٩٨١م حينما دمر الكيان الصهيوني المفاعل النووي العراقي في عملية اطلق عليها اسم (بابل) كنوع من الانتقام الرمزي على عملية السبي البابلي التي نفذها نبوخذ نصر قبل الميلاد.(سعد، ٢٠٠٣ : ٦١)

ان هذه الدعاية الاسرائيلية الموجهة ضد العراق وجدت من يؤيدها ، حيث ان الرئيس بوش الابن يرى وفق معتقداته ان الخطر الاكبر على ظهور المسيح سوف يكون من خلال العراقيين ، حيث انهم الاكثر تأهيلا لقتال اسرائيل ، و ان اي ضعف ديني او سياسي لإسرائيل سيؤدي الى تأخير ظهور المسيح . (صحيفة الرأي ، ٦ نيسان ٢٠٠٣)

و قد كان للكيان الصهيوني دور هام و مشارك في عملية احتلال العراق وحرص الأمريكيون والصهاينة على إخفاء المشاركة العسكرية الإسرائيلية في الجيش الأمريكي الذي قام بعملية الهجوم على العراق ، لأن الأمريكيين يدركون حساسية الشعب العراقي من الحضور الصهيوني ، فإذا ما انكشف الواقع العملي للحرب، فسوف تؤدي إلى تداعيات سياسية يمكن أن تفسد الخطوات الأمريكية، وتفسد الشعارات التي رفعوها في الهجوم على العراق ، وتأتي المشاركة الإسرائيلية عن طريق الجانب النوعي والعملائي، و هو الأخطر والاهم ، فالقادة والخبراء

العسكريين، وخبراء المخابرات من اليهود الذين اهتموا بالدراسات الاستشراقية منذ عقود، وخصصوا لكل بلد عربي حيزاً ومساحة استوعبت كل النواحي (السياسية ، والاقتصادية ، والعسكرية ، والأمنية ، والنفسية ، والأسرية، والمذهبية ، والقبلية ، والعادات ، والتقاليد...)، وكذلك تركز الدور العسكري في بعض الأماكن الحساسة والخطرة في القوات المهاجمة ، وفي الإدارة اللوجستية لتلك القوات . (الخفاجي ، ٢٠٠٨ : ٤٩)

كما ان الاطماع الاسرائيلي قد تمثلت في الاستحواذ على الاراضي العراقية و بشتى الوسائل ، حيث كشف الصحفي الاميركي (وين مادسن) في موقعه الذي سمي بأسمه عن مخطط إسرائيلي للاستيطان في العراق تحقيقاً لحلم إسرائيل الكبرى ، و وفقاً لهذه التقارير ، فإن المخطط يعتمد على نقل اليهود الأكراد من إسرائيل إلى مدينة الموصل ومحافظة نينوى في شمال العراق ، تحت مزايع زيارة البعثات الدينية والمزارات اليهودية القديمة . تتحدث التسريبات أيضاً عن أن اليهود الأكراد بدأوا منذ الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ بشراء الأراضي في المنطقة التي يعتبرونها ملكية يهودية تاريخية . وهناك اهتمام خاص من قبل المسؤولين الإسرائيليين بأضرحة الأنبياء يونس ودانيال وغيرهما التي ينظر إليها الكيان الإسرائيلي على أنها جزء من إسرائيل، حال القدس والضفة الغربية التي يسمونها يهودا والسامرة . ، وكذلك قام الموساد الاسرائيلي بشن عدة هجمات عبر فرق تابعة له إلى جانب مجموعات من المرتزقة على العراقيين في كل من الموصل و أربيل و الحمدانية ، وألصقتها بتنظيم القاعدة ، بغية تهجيرهم بالقوة وإفراغ المنطقة التي تخطط إسرائيل للاستيلاء عليها، وذلك بهدف توطين اليهود الأكراد محل الأهالي الأصليين. ويبدو أن هذا المخطط يتم

برعاية دول غربية كبرى . إن هذه العملية تمثل إعادة لعملية اقتلاع الفلسطينيين من فلسطين

أيام الانتداب البريطاني وإحلال اليهود مكانهم . (السلمي ، ٢٠١٦ : ١/٢)

و قد ذكر تقرير مفصّل أعده مركز "دار بابل" العراقي للأبحاث ، ان التغلغل "الإسرائيلي" في هذا البلد طال الجوانب السياسية والتجارية والأمنية، وهو مدعوم مباشرة من رجالات مسؤولين حكوميين ، و رجال أعمال . وقال التقرير إن وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق ووزير البنية التحتية "فؤاد بنيامين بن أليعازر" ، وهو يهودي من أصل عراقي، ومن مواليد محافظة البصرة العراقية، يشرف على إدارة سلسلة شركات لنقل الوفود الدينية اليهودية- "الإسرائيلية" بعد جمعهم من "إسرائيل" وأفريقيا وأوروبا، والسفر بهم على متن خطوط جوية عربية، ومن ثم إلى المواقع الدينية اليهودية- المسيحية في العراق .وأفاد التقرير بأن مركز "إسرائيل" للدراسات الشرق أوسطية "مركز دراسات الصحافة العربية" يتخذ من مقر السفارة الفرنسية في بغداد مقراً له . و خلال الهجمات الصاروخية التي استهدفت مبنى السفارة الفرنسية، نقل الموساد مقر المركز البحثي إلى المنطقة الخضراء بجانب مقر السفارة الأمريكية. وأوضح أن الموساد استأجر الطابق السابع في فندق "الرشيد" الكائن في بغداد والمجاور للمنطقة الخضراء، وحولوه إلى شبه مستوطنة للتجسس على المحادثات والاتصالات الهاتفية الخاصة بالنواب والمسؤولين العراقيين، والمقاومة العراقية. وفي نفس الفندق المذكور افتتحت صحيفة "يديعوت أحرونوت" "الإسرائيلية" عام ٢٠٠٥ مكتباً لها في بغداد وآخر في مدينة أربيل الكردية. (موقع Assyrian Forums ، ٢٠١٠)

ان منع العراق من الاستقرار هي غاية سعى اليها الاسرائيليون دائما و هناك دراسة قيمة و
خطرة في نفس الوقت تعكس نظرتهم للعراق بوصفه مشروع الامة القادم الذي سوف يعمل على
تدمير و تحطيم الكيان الاسرائيلي ، وهذه الدراسة عبارة عن تقرير سري يشرح فيه النيات الحقيقية
للسهيونية تجاه العراق ، وعن كيفية دراسة اليهود للتاريخ العراقي ، والشخصية العراقية ، وكيف
استطاعوا عن طريق هذه المعرفة التغلغل ، والسيطرة عليه ، ويصرح الصهاينة : بأنهم قد شكلوا
منذ نهاية الخمسينيات مكاتب عدة ، وكل مكتب يختص بدولة عربية من بلدان المواجهة ، ومن
ضمنها، تم فتح مكتب خاص بالعراق، سُمي (بمكتب شئون العراق) ، وضم هذا المكتب كوادر
يهودية عراقية تم انتقاؤها بعناية فائقة ، الأمر الذي جعل المكتب يحقق لإسرائيل انجازات كبيرة عبر
تهيئته وإدارته لحرب اخراج العراق من الكويت، وتدميره عن طريق الحصار الاقتصادي الذي فرض
لاحقاً، وتشتيت العرب ، وتبديد ثرواتهم ، وتركيع الفلسطينيين. وتحدد الدراسة الخطوات التي أتبعها
الصهاينة لمنع هذا البلد من التقدم ، وصنع قوة حضارية كبرى ، هذه الخطوات تكمن في :

أولاً : منع العراق من إنشاء حكومة وطنية موحدة ، ودعمهم لإنكاء الروح و النزعة الطائفية
، ثانياً : منع العراق من تحقيق أي استقرار داخلي أو خارجي : "إن الدولة العراقية المنعزلة عن
أغلبية الشعب منذ تكوينها في العام ١٩٢١ ، تعودت البحث عن شرعية خارجية قومية ، تتمثل
بمفهوم الأمة العربية ، للتعويض عن فقدان في الشرعية الداخلية المتمثلة بالأمة العراقية")

(الخفاجي ، ٢٠٠٨ : ٥٤)

من خلال ما تقدم، نستطيع القول أن هذه الاطماع وهذا الحلم التوسعي في العراق ومن خلاله السيطرة على الوطن العربي ، الذي سعت المنظمة الصهيونية العالمية إلى تحقيقه ، قد تم برمجته عبر سنوات طويلة من التخطيط والعمل الدؤوب ، من اجل تحقيق حلمهم المنشود والذي طالما صرحوا به وفي اكثر من مناسبة الا وهو انشاء دولتهم المزعومة (دولة إسرائيل الكبرى).

المطلب الثاني الرئاسة الأمريكية ودعم الأطماع

إن الرئاسة الأمريكية على طول الفترات الزمنية والتي تسلمت الزعامة في القرن الماضي على وجه التحديد، كانت ملتزمة بدعم اليهود قبل وبعد قيام الدولة الغاصبة لهم في فلسطين، وقد زاد هذه الدعم بعد المنتصف الثاني من القرن الماضي، وتضاعف عند حلول القرن الحالي الحادي والعشرين، وخدمة لأهداف الدراسة فإننا سنتناول دور الزعامة الأمريكية ممن هم على أعلى درجة منها في خدمة الأطماع الإسرائيلية وذلك من خلال تناول الزعيمين بوش الابن وأوباما وذلك على النحو التالي:

اولا : بوش ودعم الأطماع الإسرائيلية : لم تكن الظروف التي رافقت تولي الرئيس جورج بوش الابن لمنصبه في الادارة الامريكية سهلة، فمنذ وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ ، حرصت إسرائيل على الزج باسم العراق محاولة الربط بين العراق والاعتداءات بأي طريقة ممكنة . وفي هذا السياق حدث نوع من التقاطع الأمريكي الإسرائيلي ، فالولايات المتحدة الأمريكية سعت وعبر التأييد الذي حصلت عليه بعد هذه الاعتداءات إلى استغلال الموقف للانتقال من الرد على الاعتداءات إلى تنفيذ الأجندة الخاصة بالسياسة الخارجية الأمريكية في مناطق شتى من العالم . وبخصوص الشرق الأوسط و العراق وفي ضوء تحديد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في بعدي النفط وأمن إسرائيل، فقد سعت واشنطن إلى استغلال اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر من أجل القيام بعمل عسكري يؤدي إلى تغيير النظام في العراق وتسليم السلطة لنظام جديد موالي

للغرب وللولايات المتحدة تحديداً ، ودفع النظام الجديد إلى الاعتراف بإسرائيل. بمعنى آخر، فإن السياسة الأمريكية تتحدد تجاه الشرق الأوسط انطلاقاً من أخذ المصالح الإسرائيلية بعين الاعتبار، بل يمكن القول أن الرؤية الأمريكية تقاطعت مع الرؤية الإسرائيلية تجاه الحرب على العراق، وتكمن في: (جاد ، ٢٠٠٣ : ١٥٠-١٥٢)

- إضعاف جبهة قوى التشدد في العالم العربي والتي تحمل رؤية قومية وتعارض عملية

التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي.

- إن إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية وتغيير النظام سيوصل رسائل واضحة للدول العربية

الأخرى بأن أي محاولة لامتلاك أسلحة دمار شامل ستواجهه أمريكا، ويمكن لنموذج العراق

أن يتكرر .

- وجود نظام جديد في العراق يكون موالياً للولايات المتحدة يزيد من فرصة تجاوز هذا النظام

مع الضغوط الأمريكية الراهنة إلى انتزاع اعتراف إسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها .

يمكن القول ان المحافظين الجدد ساهموا بشكل فاعل في توجيه البرنامج السياسي لإدارة

بوش نحو الاهتمام بتبني مشروع استراتيجي يتضمن التوسع العسكري إلى ابعد حد ممكن في

الشرق الاوسط وتوظيف قيم أخلاقية تقوم على نشر الديمقراطية لخدمة اهدافها التوسعية ، و

الهيمنة كقطب اوحده على السياسة الدولية . وقد فتحت ابوابه من خلال اعلانها الحرب على ما

يسمى (الارهاب) حيث اصبح موضوع التحول الديمقراطي في الدول العربية و الاسلامية ، و اعادة

تشكيل النظم السياسية ، مكوناً رئيسياً من مكوناتها ، وهو ما يمثل بحد ذاته تحولا جوهريا في تلك السياسة ، التي ظلت الى حد بعيد توازن بصورة تقليدية ما بين صيانة مصالحها الحيوية و ضمان استقرار النظم الصديقة من ناحية ، وبين مطلب الديمقراطية و حقوق الانسان من ناحية اخرى . (Marcin, ٢٠٠٨ :٣٦-٣٨)

أن الحرب على العراق هي الخطوة الاولى لسياسة المحافظين الجدد في الشرق الاوسط ومثلت فرصة حقيقية لهم من اجل تحقيق ارادتهم الصلبة في المساهمة بأمن اسرائيل الاقليمي عن طريق اضعاف اعدائها . (كنعان ، ٢٠٠٥ : ١٢٦)

و ان هذه الحرب سمحت وبشكل واضح لأفكار هذا التيار واطروحاته التي تميل الى الدعم الواسع للمصالح الاسرائيلية ، ان تأخذ حيزاً ذا اهمية في بلورة السياسات الخارجية الامريكية و رسمها . و يشكل هؤلاء قوة فكرية و اقتصادية و اعلامية ، ذات نفوذ مؤثر في مراكز صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة ، و تسيطر افكارهم على كثير من مراكز البحث المؤثرة في السياسة الامريكية ، و التوجهات السياسية لأعضاء الكونغرس ، و اتجاهات الرأي العام الامريكي بما يدعم فكرهم و يروج لأجندتهم السياسية . وقد اتيح لهم تبوء العديد من المراكز المؤثرة في الادارة الامريكية ، كوصول عدد منهم الى مناصب بارزة و بخاصة في وزارة الدفاع مثل بول وولفوفتزر نائب وزير الدفاع ، و دوغلاس فايث وكيل وزارة الدفاع و ريتشارد بيرل عضو المجلس الاستشاري لوزير الدفاع رامسفيلد . (Marcin, ٢٠٠٨ :٣٦-٣٨)

و ان الرئيس بوش الابن لم يدخر جهداً في استغلال احداث سبتمبر من اجل تحقيق الاهداف الامريكية المرسومة في منطقة الشرق الاوسط ، وعلى رأس هذه الاهداف ارضاء اسرائيل ، وتهيئة الظروف المناسبة لها لتنفيذ مشروعها في التمدد من الفرات الى النيل .

ومنذ أن قرر الرئيس بوش غزو العراق، وإسقاط نظامه السياسي شكل الأمريكيون و الإسرائيليون مواقع ولجاناً قيادية مشتركة للتخطيط العسكري، ولتبادل المعلومات والخبرات ، فنانب الرئيس الأمريكي (ديك تشيني) عقد خلال الشهرين السابقين للحرب لقاءات مع (٧٠) خبيراً إسرائيلياً في مختلف المجالات ناقشهم خلالها في كيفية حسم المواجهة مع العراق ، وأشار العديد من المعلقين الصهاينة إلى أن تشيني مبهور بمهنية الخبراء الإسرائيليين في تقديم المعلومات . (هويدي ، ٢٠٠٣ : ٢/١٥)

وقد رأى باتريك سيل الكاتب البريطاني المختص في شؤون الشرق الاوسط ان النظر الى العراق كمهدد استراتيجي لإسرائيل استقر وأصبح أمراً مسلماً به منذ ان تجرأت القيادة العراقية وهاجمت اسرائيل و اضاف في شهادته ان الرئيس بوش دعم الاطماع الاسرائيلية في العراق من خلال تصديقه حزمة الأكاذيب التي عرضت عليه في إطار ملف الحرب وقد ساعدته على ذلك معتقداته الدينية . وهي الاكاذيب التي صاغتها عصابة الصهاينة المتطرفين القابعين في قلب مركز القرار الاميركي ، وهم الذين وضعوا أميركا على درب الحرب ، والذين سعوا الى تدمير أعداء اسرائيل من خلال تغليف خطتهم الحربية بثرثرة وطنية عن مهمة أميركا العالمية (ودورها الرسالي) . وزعيم هذه العصابة ومفكرها هو بول وولفوفيتز نائب وزير الدفاع (اليهودي)، الذي

زيـسعى دون كلل منذ سنوات الى إعلان الحرب على العراق، حتى نجح هو ومجموعة الغلاة المحيطين بالرئيس الاميركي في تمرير تلك الرؤية المسمومة ، التي تمثل تطلعات الاسرائيليين ، حتى أصبح رئيس وزراءهم و مستشاروه يرددون ان كل شيء سيكون مختلفا بعد الحرب، وأن الطريق الى القدس سـتـمر ببغداد، أما خريطة الطريق ، فسـتـغيب في التاريخ ، كما غابت قبلها خطة ميتشل وخطة تينيت (هويدي ، ٢٠٠٣ : ١/٢٦).

إن الحقيقة التي يغفل عنها الكثيرين في الوطن العربي، بأن التدخل الأمريكي في العراق كان ذو علاقة مباشرة بأمن إسرائيل ، فقد أعلن الرئيس بوش الابن من خلال قوله أننا يجب ان نعيد التوازن الإقليمي لصالح إسرائيل وبخاصة إذا ما رفض الطرفان عملية السلام التي نسير بها فإننا سنفرضها عليهم لحماية علاقات الصداقة مع إسرائيل. فالقوة العلمية والتسليحية التي كان يتمتع بها العراق ستكون دائما عائقا في وجه التفوق والسيطرة الإسرائيلية ، ويدعم الرئيس بوش في هذا الاتجاه كل من وزير الدفاع دونالد رامسفيلد وكوندوليزا رايس ، حيث اتفقا على الربط بين أمن إسرائيل و الولايات المتحدة . (خليل ، ٢٠٠٢ : ٢٩٨)

وفي نفس السياق شدد السفير الأمريكي فولفرت على أهمية الكيان الصهيوني في نظر الولايات المتحدة بقوله "إن النفط العربي ليس بقدر الأهمية التي تشكلها إسرائيل لنا" ، واعتبر أن بقاء التفوق الإسرائيلي كما ونوعا أحد أهداف الإدارة الأمريكية . (المعموري ، ٢٠١٠ : ٢١٢)

بالإضافة إلى أن العراق من الدول الشرق اوسطية التي ترفض التواجد الإسرائيلي في المنطقة . (كيمب ، لوسمان ، ١٩٩٩ : ١٥٧) .

و ان العداء الاسرائيلي للعراق من اهم الأسباب التي جعلت بوش الابن يغزو العراق، فإضعاف العراق كدولة لها وزنها وقوتها في المنطقة يعزز من قوة إسرائيل التي أثبتت فعاليتها كحليف استراتيجي لأمريكا في مقاومة الأعداء المشتركين كالاتحاد السوفياتي سابقا والنظم الراديكالية ذات التوجه القومي أو الإسلامي في المنطقة ، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة تحمل نفسها مسؤولية نشر الحرية و الديمقراطية في المنطقة ، وترى أن إسرائيل تمثل نموذجا للتقدم والتنمية التي تحتاجه الدول العربية ، وعليه فإن نمو إسرائيل يعتبر مصلحة أمريكية حيوية وأنها الأداة السياسية للتعامل مع الدول العربية المحيطة بها . (عبدالحليم وآخرون ، ١٩٧٧ : ٤٥)

كما يعتقد كثير من الخبراء الاستراتيجيين أن الولايات المتحدة الامريكية تهدف أساسا من احتلال العراق إلى إعادة هيكلة المنطقة بما يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية وهو ما خططت له منذ عام ١٩٧٠م. (الشكرجي ، ٢٠٠٤ : ٢٨)

ان الحرب التي شنها بوش الابن على العراق تهدف الى إقامة نظام سياسي موالٍ للولايات المتحدة و الذي سيشكل ضربة صاعقة للأنظمة العربية عموماً، وسيدفعها إلى الهرولة خلف إسرائيل من اجل التصالح معها، ومراعاة متغيرات الموقف، والواقعية في التعامل مع الظروف المستجدة ، حينذاك سوف تتخلى الدول العربية والإسلامية عن تضامنها مع الانتفاضة، وتبدأ بالتطبيع الفوري والغير مشروط مع الكيان الاسرائيلي ، وهذا التحول الدراماتيكي بحد ذاته يعد نصراً و انجازاً عظيماً لهم .

ثانياً: أوباما ودعم الأطماع الإسرائيلية : إن سياسة الرئيس باراك اوباما تبدوا في ظاهرها انها تختلف عن سياسة سلفه بوش فيما يخص دعمه (لاسرائيل) ، وان التغيير الذي يطمح إليه بخصوص علاقة بلاده مع دول الشرق الاوسط تجسدها رغبته في اخماد العنف المتزايد بالمنطقة ، و الذي يلقي بتداعياته السلبية على المصالح الامريكية فيها ،حيث يعتقد ان السياسات التي اتبعتها ادارة بوش قد اضررت بهذه المصالح ، وزادت التهديدات لأمن اسرائيل . لذلك يحاول من خلال نهج التغيير الذي يروج له اظهار التمايز عن ادارة سلفه، ولا سيما فيما يتعلق بمعالجة ملفات الشرق الاوسط . (تقرير واشنطن ، ٢٠٠٩)

وتظهر استراتيجية اوباما للتغيير منطلقة من منظور ان الولايات المتحدة والعالمين العربي والاسلامي تجمعهما مصالح مشتركة ، ويجب على الولايات المتحدة اعادة النظر في العلاقة الامريكية-الاسلامية من منظور مختلف يركز على تحقيق هذه المصالح ، وتحقيق آمال الناس واحلامهم بغض النظر عن عقائدهم . لذلك فإن اوباما يرى ضرورة اصلاح العلاقة الامريكية الاسلامية ، ورأب الصدع الذي خلفته سياسات الإدارة السابقة . (حرفوش ، ٢٠١٠ : ٣/١٧)

من هنا يرى اوباما ان التغيير يجب ان ينطلق من اعادة النظر في العلاقة الامريكية مع دول العالم العربي والاسلامي ، والتفرقة بين الاسلام والارهاب ، وان الولايات المتحدة ليست في حرب مفتوحة مع العالم الاسلامي ، بل انها في مواجهة فقط مع منظمات تتخذ من الاسلام ستارا لتبرير هجماتها على المصالح الأمريكية ، وان الولايات المتحدة تتعامل مع مناطق النزاع كل على حدة ، وليس ضمن سياسة شاملة تربط الاسلام بالارهاب . وهنا يرى اوباما ان مهمته هي ايجاد

حقيقة ان للولايات المتحدة مصلحة في خير العالم الاسلامي ، وتغيير نظرة العالم الاسلامي عن الامريكيين ، وان امريكا ليست عدو للمسلمين، بل تربطهم مصالح مشتركة ، وان اللغة التي سوف تستخدمها ادارته ستكون لغة تتسم بالاحترام ويشير الى ذلك بقوله "اذا نظرنا الى المنطقة ككل ، وبعثنا برسالة الى العالم العربي والعالم الاسلامي بأننا مستعدون لبدء شراكة جديدة قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة ، فعندئذ ، على ما اعتقد ، نستطيع ان نحقق تقدماً فعلياً... ومهمتي الآن هي ايصال حقيقة ان للولايات المتحدة مصلحة في خير العالم الاسلامي ، وان اللغة التي نستخدمها ستكون لغة تتسم بالاحترام" . (قناة العربية ، ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٩)

ان هذه الشعارات والخطب الرنانة التي اطلقها اوباما كانت تطرب بها اذان العالم العربي الاسلامي ولكن سرعان ما تبددت احلامهم حينما اصطدمت بصخرة الحقيقة المرة ، والتي مفادها ان سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة ودعمها (لإسرائيل هي واحدة) وان تبدلت الادارات و تغيير الرؤساء .

وان المتتبع للفرق بين سياسة الرئيس اوباما و غريمه الرئيس بوش هو انه صحيح أن الرئيس بوش أنجز الكثير، ومهد الطريق لأوباما في دعم الاطماع الاسرائيلية من تنفيذ مشاريع الفترة الجمهورية ، وصحيح أنه أسقط واحدة من أهم الدول العربية ألا وهي العراق لصالح أمريكا وإسرائيل، وأحكم قبضة أمريكا على منطقة الخليج المهمة نفطياً واستراتيجياً على مستوى العالم، ووضع الأسس لتحقيق مشروع الفوضى الخلاقة الأمريكي الذي بشرتنا به وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس في عهده ، إلا أن بوش ألحق خسائر كبرى بأمريكا اقتصادياً وعسكرياً، بينما نجح

أوباما في تقجير الدول العربية من الداخل، وجعلها تحرق نفسها بنفسها دون أن يخسر عليها
رصاصه أو سنتاً واحداً. (القاسم ، ٢٠١٦ : ٢/٢)

ان الموقف الذي يتبناه الرئيس الامريكى باراك اوباما يندرج في اطار رؤية جديدة للسياسة
الاميركية الخارجية واعادة بناء هذه السياسة على اساس المصالح الوطنية الامريكية ، ومن ضمنها
امن (اسرائيل) بعد ما لحقها من دمار جراء السياسة التي تبناها الرئيس السابق جورج بوش الابن
والتي كانت مبنية على أسس ايديولوجية دينية متطرفة خضعت لتأثير اللوبي اليهودي والمسيحي
الاصولي ووجدت فيما اسمته "الحرب على الإرهاب" وسيلة للتدخل في شؤون دول العالم ومحاولة
إخضاعها للهيمنة الأمريكية . (ابو زياد ، ٢٠٠٩)

وبعبارة أخرى، فإن الفوضى الخلاقة المنشودة أمريكياً في منطقتنا تحققت في عهد أوباما .
صحيح أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة ترسم خطأً بعيدة المدى، بحيث يذهب رئيس، ثم يأتي
آخر ليكمل المشروع الذي بدأه سلفه، ولا ينقلب عليه. وصحيح أن الأمريكيين لا يفكرون على مدى
سنوات، بل على مدى عقود وربما أطول، وبالتالي فإن ما زرعه بوش حصده أوباما بهدوء، إلا أن
ذلك يُحسب تاريخياً لفترة أوباما الذي لم يكلف الأمريكيين دولاراً ولا حتى جندياً واحداً خارج حدود
أمريكا؟ . يكفي أن الرئيس المنصرف حقق مشروع الفوضى الخلاقة الأمريكي الذي بدأه بوش ،
وبأقل التكاليف، فبينما خسرت أمريكا المليارات على غزواتها الخارجية في عهد بوش، ودفعت أثمناً
كبرى لقاء تحقيق مشاريعها الخارجية، اتبع أوباما سياسة هادئة جداً، ولم يندفع خارج حدود بلاده
على الطريقة البوشية ، لكنه حقق انجازات تفوق انجازات بوش بالمفهوم الأمريكي بمرات ومرات ،

فبينما تولت أمريكا قيادة التخريب والتغيير في العالم العربي بنفسها في عهد بوش، أوكل أوباما المهمة لجهات خارجية لتحقيق المشروع الأمريكي- الصهيوني في العراق و سوريا وليبيا وبلدان أخرى . لقد اتبعت أمريكا في فترة أوباما سياسة القيادة من الخلف دون أن تتكلف شيئاً مادياً أو عسكرياً. (القاسم ، ٢٠١٦ : ٢/٢)

وفي الانفتاح الجديد الذي يتبناه الرئيس اوباما نلاحظ موقفاً حازماً من السياسة الاستيطانية الاسرائيلية ورغبة جدية في التوصل الى حل للصراع الاسرائيلي-الفلسطيني ليس حبا في سواد عيون الفلسطينيين وانما لان الادارة الجديدة تنظر الى الشرق الاوسط من خلال رؤية شمولية تربط الصراعات الاقليمية بعضها ببعض وتتصور ان جدول الاولويات يجب ان تتصدره المشكلة الايرانية التي تتطلب مواجهتها دعماً عربياً واسلامياً في المنطقة، وان مثل هذا الدعم يمكن ان يتحقق اذا ما تم تحقيق تقدم في حل الصراع العربي-الاسرائيلي، وحشد الدعم العربي للسياسة الامريكية الشرق اوسطية من خلال التركيز على ان الخطر الحقيقي على الدول العربية يأتي من ايران وليس من اسرائيل واللعب على مقولة ان ايران تشكل عدواً مشتركاً لاسرائيل والدول العربية وبالتالي فإن عليهما ان يتوصلا الى حل للصراع بينهما حتى يتسنى لهما التفرغ للخطر الإيراني.

ومن خلال هذه المقولة يتم التركيز على إثارة النزاع بين العرب و الفرس كما يحلو للبعض تسميته ، ومثل هذه المقولة تلقى تعبيراً لها من قبل بعض الاوساط الايرانية التي تطلق بين الحين والآخر التصريحات التي تثير المخاوف لدى بعض الدول الخليجية كما حدث مع البحرين مؤخراً ، او توجيه اتهامات مباشرة لما تسميه "السلفية الوهابية" في محاولة لاتهام السعودية بالوقوف وراء

بعض الاحداث التخريبية على الساحة الايرانية ، والسياسة القمعية التي يتم اتباعها ضد

العرب في منطقة الاحواز والتي تتنافى مع ما يعلنه الموقف الرسمي الإيراني. (ابو زياد ، ٢٠٠٩

(

أن الموقع الجغرافي المميز للعراق أعطاه أهمية استراتيجية كبيرة ولهذا تزايد اهتمام الرئيس

الامريكي باراك اوباما به ، نظراً لأهميته الاستراتيجية المؤثرة على الصعيدين الإقليمي والدولي على

حد سواء , علاوة على ذلك يمثل العراق الجهة الشرقية لمشروع إسرائيل الكبرى المزعوم "من النيل

الى الفرات" سواء كانت هذه المساحة مطلوبة على نحو الانتشار المباشر أو السيطرة العملية ،

وكونه يمثل عمقاً استراتيجياً لدول جوار (اسرائيل) وكونه وسوريا وايران يمثلون قوس الفصل بين

جناحي أنتشار قوات حلف الناتو. وان العراق يمثل أفضل موقع تستطيع القوات الأمريكية أن تنطلق

منه الى أهدافها دون أن تقدم أية تنازلات فيما إذا أرادت من دول أخرى تقديم تسهيلات لوجستية

لها في حركتها . أن موقع العراق مطلوب بشدة في مشروع الشرق الأوسط الكبير الممتد الى الهند

كونه الفاعل الافضل على الشركاء في المنطقة كإسرائيل وتركيا. (جواد ، ٢٠١١ : ٧/٢٧)

وفي سياق التزام اوباما بوعوده التي اطلقها في حملته الانتخابية فيما يخص الانسحاب من العراق

في ٢١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما انسحاب آخر دفعة من

الجنود الأميركيين من العراق في عملية خروج ممنهجة منذ العام ٢٠٠٧. وفي ١٨ ديسمبر/كانون

الثاني ٢٠١١، تم الإعلان عن انسحاب آخر جندي أميركي من العراق، وقد احتفظت الولايات

المتحدة حينها بعدد كبير من العاملين في صفوف سفارتها في بغداد بلغ عددهم حوالي ١٧ ألف

موظف، بالإضافة إلى عدد آخر من المتقاعدين في المجال الأمني والعسكري بمعدل حوالي ٤٥٠٠

متعاقد. هذه المعطيات أتاحت لأوباما حينها الإعلان عن أنه نفذ وعده بسحب القوات الأميركية من العراق ، وأنه استطاع أن يقدم نموذجا لعراق ناجح ومتماسك، وأنه لن يكون هناك إرسال لأي جنود أميركيين لكي يقاتلوا على أرض العراق أو في أي مكان آخر بعد الآن . لكن اوباما لم ينتظر طويلا فسرعان ما عاد العراق الى اسوء حالاته عندما استحوذ تنظيم داعش على اكثر من ثلث مساحته ، الامر الذي اجبره لإعادة قسم من قواته الى العراق من اجل الايفاء بالتزاماته تجاه الحكومة هناك وتقديم الدعم للقوات العراقية المقاتلة على الارض. (باكير: ٢٠١٥)

ومما سبق ذكره نستطيع القول بأن إدارة بوش الابن ورثت لإدارة باراك اوباما إرثا معقدا وخطيرا، ليس فقط إرث سياسي، اقتصادي، عسكري غارق في ساحتي العراق وأفغانستان، وإنما أخطر من ذلك بكثير، وهو ثقافة أميركية مادية عدائية مشبعة بكره لثقافة أمة يتجاوز عددها مليار ونصف المليار نسمة. مما يجعل الإدارات الأميركية ، والتي تدار تحت الضغوط الصهيونية ، في مواجهة صراع حضارات صراع بين القوة المادية وبين القوة الأخلاقية وليس صراع جيوش .

ثالثاً: مضمون السياسة الخارجية الأمريكية عند بوش وأوباما:

إذا اردنا ان نعمل مقارنة جادة بين سياسة بوش وسياسة أوباما في الشرق الأوسط عامة وفي العراق خاصة، سنكتشف حقيقة وهم التغيير الذي يجلبه الأخير لمنطقتنا. ويجمع الكثيرين من الباحثين والمفكرين الجادين على انه لا يوجد أي فارق جوهري وحقيقي بين كلاهما فيما يتعلق بالعراق خاصة والعالم العربي عامة . والفارق الوحيد هو في المنهج وليس في المضمون. ويمكننا ان نختصر هذا الفارق المنهجي في أنه بينما كان بوش يستخدم سياسية العصا وحدها فأن أوباما يريد ان يستخدم سياسية العصا والجزرة، ومضمون سياسة كلاهما واحد على اعتبار المضمون قائم على السيطرة الكاملة على المنطقة العربية المشرقية بعامة والعراق بخاصة لأن رائحة البترول تفوح وتزكي الأنوف بالإضافة إلى الحفاظ على المصالح الامبريالية في المنطقة (دعم اسرائيل وضمان سيطرة معقولة في منابع البترول أو على الأقل في سياسات الدول البترولية). وبينما اتخذ بوش سياسة حشد القوة والغطرسة والحرب وحدها وهي السياسة التي اتبعها والده عام ١٩٩١، يريد أوباما ان يكون ذلك بالاقناع والدبلوماسية أيضاً، أي انه فارق في التعبير والخطاب وليس في السياسات .

(الشروق، ٢٠٠٩ : ٢/٣٧)

وان الفارق الشكلي الظاهر في سياسة الرئيسين هو الانتقال من مرحلة "من ليس معنا فهو

ضدنا" الى "المسايسة والاقناع"، ونضيف، وربما (الخداع). (الجزيرة، ٢٠١١ : ٢/٣).

واننا نستطيع حصر التغيير بين سياسات بوش وأوباما في الأمور الآتية : (الشروق،

٢٠٠٩ : ٦/٢)

(١) انتهاء استخدام عبارة الحرب على الإرهاب، واستبدالها بكلمات مثل التطرف والعنف الديني

والراديكالية.

(٢) استعداد اوباما للالتزام بالانسحاب من العراق وفقاً للجدول المعلن (القوات المقاتلة في صيف

٢٠١٠ وجميع القوات في ٢٠١٢) ودون الاحتفاظ بقواعد عسكرية هناك.

(٣) امتنع اوباما عن استخدام تعبير المنظمة الارهابية مع حماس .

(٤) شمولية مواجهة إدارته "للتنظيمات العنفية التي تهدد الأمن القومي الأمريكي" وتجاوزها اعتماد

بوش الأحادي على الأدوات العسكرية لتدمج بينها وبين البحث عن حلول سياسية والسعى إلى

تنمية المجتمعات والمناطق، التي تنشط بها القاعدة وغيره .

(٥) استمرار اوباما في التزامه بسياسة بوش الراجبة في دعم "الديمقراطية" وسيادة القانون في العالم،

لكن على ان يكون ذلك بدون تدخل في شئون هذه الدول .

وإذا نظرنا لهذه الأمور سنجدها لا تحمل أي تغيير جوهري في السياسة الأمريكية كما أسلفنا بالإشارة. فما معنى الانسحاب من العراق (هذا إذا حدث حقاً ولم تترك أمريكا قواعد عسكرية) في حين أصبح العراق من أهم مراكز المخابرات الأمريكية في العالم بعد بناء أكبر سفارات أمريكا في العالم وفي التاريخ بالعراق؟ وربما يحمل التخلي عن مسمى الحرب على الارهاب تغييراً كبيراً، لكن الادارة الأمريكية مستمرة في إعلان وصايتها على العالم بمحاربة ما تراه تطرف ديني. كما إن للولايات المتحدة أكثر من ٧٣٧ قاعدة عسكرية في العالم (لا تتضمن تلك التي في الشرق الأوسط)، وذلك حتى عام ٢٠٠٥ . (الشروق، ٢٠٠٩: ٦/٢)

أما إذا نظرنا لخطاب الإدارة الأمريكية عن إتباع سياسة الاقتناع فيما يتعلق بحقوق الانسان والديمقراطية فهي تثبت أكثر مما تثبت برامجتية وعدم مبدئية حديث أمريكا عن الديمقراطية، لحاجة أمريكا الى الكثير من الديكتاتوريات لاتمام العديد من العمليات القذرة وحماية المصالح الأمريكية. ويشير بعض الباحثين إلى ان الفارق الجوهري بين بوش وأوباما وهو أن الأخير أعلن تراجعته عن منهج الانفرادية الامريكية في العلاقات الدولية، أو على حد تعبير آخرين أن أوباما يتبنى منهج القوة الذكية ، وهذه القوة الذكية أخذت مكاناً لها في ظل الأدبيات السياسية حتى تم الاصطلاح عليها باسم الدبلوماسية الناعمة، والتي تحقق الأهداف بلا ضجيج، وتشير إلى خطاب أوباما في مصر والموجه للعالم الإسلامي، حيث كان مضمونه العمل السلمي واحترام الآخر، بينما لم يتحقق من أقواله شيء سوى دغدغة لخواطر الشعوب العربية والإسلامية. (شحات، ٢٠٠٩ : ٣/١٧)

ويعتقد الباحث أن الفارق الأساسي بين إدارتي بوش وأوباما لا يعدو إلا أن يكون أيديولوجياً يتمثل في الانتقال من فكر المحافظين الجدد المتطرف عقائدياً إلى فكر الديمقراطيين البراجماتي. وهذا يعيدنا إلى فكر المحافظين الجدد حيث أن بوش الأب أحد رموز هذا الفكر، وبالتالي تربي بوش الابن على فكر أبيه، فشكلت أفكار المحافظين الجدد لديه قنوات لا يستطيع الانفكاك عنها، ولا بد له من اسقاطها على قراراته السياسية. ونعتقد إن هذا الفارق له نتائج عملية وخطيرة في إدارة الامبريالية بالعالم، وخاصة في منطقتنا، بالرغم من عدم وجود فارق جوهري في السياسات بين بوش وأوباما.

ان أهم نتائج الاختلاف بين الرئيسين هو اتباع اوباما سياسات الاقناع بدلاً من القوة. ومن أهم التعبيرات التي تستخدمها ادارة أوباما مثلاً فيما يتعلق بالشرق الأوسط هي ان الادارة ترغب في الوصول الى قلوب وعقول الناس، وإذا نظرنا لهذا الاختلاف بين إدارتي بوش وأوباما من منظور الطبقات الحاكمة الأوروبية أو في منطقتنا لربما رأينا ان هذا أمراً جوهرياً ويمثل نقلة نوعية في العلاقات الدولية، لكن اذا نظرنا للأمر من وجهة نظر الشعوب المضطهدة في مصر وغيرها والمستعمرة مثل الشعب الفلسطيني او التي احتلتها امريكا مثل العراق، لن يعنينا هذا الفارق كثيراً، فالطبقات الحاكمة المتنافسة مع الامبريالية أو التي تعمل معها بالوكالة أو كزيون دائم لها يهملها التشاور في أمور كعكة الظلم والنهب الدولية، إما بالنسبة للشعوب المضطهدة فأن الانتقال من مرحلة الانفرادية في العلاقات الدولية لأخرى تعددية لا يحمل أي جديد جوهري بالنسبة لها. (شحات، ٢٠٠٩: ٤/١٧)

ان التفكير البراجماتي هو سر الحديث المكثف من قبل الادارة الأمريكية على تحسين صورة أمريكا، وهذا هو سر تواصل مهرجانات الدعاية، أي خطابات أوباما التي كان يلقيها للعالم الإسلامي. والقضية هنا ليست في التعبيرات ولكن في إن سياسات الاقناع يمكن أن توحى بديمقراطية العلاقات الدولية، كما انها تعطي فرصة كبيرة للمناورة والخداع من قبل حكام منطقتنا وحكام العالم. وكما إن منهج اوباما يمثل فرصة لتصدير وهم السلام الأمريكي، فهو الذي لا يختلف في مضمونه عن إمبريالية بوش قيد إنملة. وخطورة عدم الاهتمام بهذا الفارق الايديولوجي بين بوش وأوباما هو عدم الانتباه إلى ان الفارق بينهم هو ان اوباما يمثل الإمبريالية وهي أكثر حرية في الحركة في العالم بعد إيهاام العالم بإنهاء الحرب . كما إن إمبريالية أوباما أيضاً هي امبريالية خبيثة تستخدم اوهام بعض المخدوعين من الذين يصدقون المسحة الاجتماعية والانسانية ل(تغيير) أوباما، خصوصاً وأنه كان أول رئيس في تاريخ الولايات المتحدة يبقي على وزير للدفاع من الحزب المعارض له، ووزير الدفاع هو وزير الحرب، كما ان أوباما طالب بزيادة الميزانية واستمرار الحرب في أفغانستان، وان كل ما قام به هو تقليل بسيط لميزانية الحرب في العراق! ومن المعروف ان نفوذ المجمع الصناعي العسكري الأمريكي على درجة كبيرة من الرسوخ في المجتمع الأمريكي وهو أمر ليس بجديد، وليست مفارقة ان هذا النفوذ موجود منذ أيزنهاور نفسه والذي نبه المجتمع الأمريكي لخطورة هذا النفوذ . (الشروق، ٢٠٠٩: ٧/٢)

وعلى ذلك فإن النخبة العسكرية والصناعية والسياسية (في الكونجرس وفي الحكومة) تستفيد إستفادة مباشرة من الانفاق العسكري، والاستفادة هنا ليست مالية فقط، حيث تستفيد كل الطبقة الحاكمة في واشنطن من الآلة العسكرية الأمريكية. لهذا نجد بوش الابن قام بمغامرة

ولكنها ناجحة بالنسبة للإدارة الأمريكية التي كان على رأسها في احتلال العراق عام ٢٠٠٣، مما أدى إلى انتعاش حركة تصنيع السلاح الأمريكي لحاجة القوات الأمريكية لهذا السلاح والمدفوع ثمنه من المال العراقي مضاعفاً، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج العسكري، ووضع بيده عدة جهات أخرى أخذت بالتسلح داخل العراق وخارجه، الأمر الذي جعلت منه الإدارة الأمريكية سبيلاً للبقاء في العراق خاصة، وزادت من بناء القواعد العسكرية في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية أكثر. إن بوش الابن أعاد سياسة والده للذهان تجاه العراق والذي قام بدوره في تحجيم القوة العراقية وإحكام السيطرة على العراق وإجباره على تدمير قدرته العسكرية ومن ثم قام بغزوه تحت ذرائع كثيرة، هذا بالإضافة إلى أن بوش وعى ضرورة الاستفادة على المستوى الأيديولوجي أيضاً بمعنى حماية مصالح الرأسمالية والإمبريالية الأمريكية بصفة عامة. وجوهر هذه الاستفادة هو رسوخ الاعتقاد بأن سيطرة الآلة العسكرية الأمريكية على العالم هي مسألة ضرورية لحماية مصالح الشركات الرأسمالية الكبرى، وإن أوباما لا يستطيع تحدي هذه الآلة وهذا الرسوخ الأيديولوجي، فأوباما هو ابن الطبقة الحاكمة الأمريكية والنظام الأمريكي، مهما حاول ارتداء قناع جالب التغيير لهذا النظام، فإن هناك عدد ١٥١ عضو على الأقل من أعضاء الكونجرس لديهم استثمارات لا تقل عن حوالي ٢٠٠ مليون دولار في شركات عسكرية في عام ٢٠٠٦. كما قد ساهمت كثير من شركات المقاولات العسكرية أو الشركات الرأسمالية الكبرى التي تتعامل مع الجيش في انتخابات الكونجرس عام ٢٠٠٨. (شحات، ٢٠٠٩: ٥/١٧)

إن العراق والحالة هذه لبي رغبات الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة، كما أنه لبي رغبات الشركات الرأسمالية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، فازدهرت بضاعتها وزاد إنتاجها، وعمت الرفاهية في الولايات المتحدة، بعد أن كانت متعثرة ، ونشير إلى أن البنية التحتية في الولايات المتحدة كانت على وشك الانهيار، هذا إذا أضفنا إلى ما سبق أن الولايات المتحدة في عهد الرئيس بوش الابن قامت ببناء تحالفات جديدة بعد أن اطمئنت إلى أن سياستها اصبحت واقعاً لا يستطيع أحد إغفاله عند احتلال العراق، هذه السياسة وجدت معارضة من الأسرة الدولية في البداية، الأمر الذي استطاع بوش الابن تغيير موقف الأسرة الدولية بعد أن شن حرباً على العراق وقام بإحتلاله، في الوقت الذي نجد أوباما سار على نفس السياسة ولكن سياسته كانت أقل ضجيجاً من بوش الابن، فإذا كان بوش الابن أسس لسياسة أمريكية جديدة في العراق، فإن أوباما قام بتكملة البناء لهذه السياسة مع عدم اختلاف في المبدأ السياسي الأمريكي أو الحياد عن الأهداف المرسومة من قبل الإدارات الأمريكية في توجيهها نحو المسألة العراقية .

الخاتمة

لقد تناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في عهد الرئيسين بوش الابن وأوباما، وبصورة المقارنة، وتناولت الفترة الزمنية ما بين الأعوام (٢٠٠٣-٢٠١٧).

حيث أن السياسة الأمريكية في المنطقة العربية أخذت صورة عدوانية منذ أن أخذت الولايات المتحدة تمتد إلى المنطقة، والسبب في ذلك أن الولايات المتحدة اعتبرت المنطقة العربية منطقة مصالح لها، وبالتالي فرضت بصورة مباشرة أو غير مباشرة هيمنتها على دول المنطقة، وحرمت الدول الأخرى من الوصول إليها إلا بالصورة التي تريدها الولايات المتحدة.

لقد قامت الدراسة على فرضية رئيسية مفادا: (هنالك علاقة ارتباطية بين احتلال العراق وفرض الهيمنة الأمريكية على المنطقة)، وكذلك إشكاليته التي تمحورت حول السؤال الرئيسي التالي: (ما السياسة الأمريكية المتبعة في عهدي بوش الابن و أوباما تجاه العراق؟)، وقد توصلت من خلال البحث إلى عدة استنتاجات هي :

الاستنتاجات:

١- أن الولايات المتحدة في سعيها لاحتلال العراق كان سعيًا استعماريًا امبرياليًا بكل ما تعنيه هذه المصطلحات من حقيقة وواقع.

٢- أن السياسة الاستعمارية الأمريكية للعراق قائمة على أساس نهب النفط العراقي وباقي الثروات العراقية.

٣- أن السياسة الأمريكية في عهد الرئيسين بوش الابن وأباما واحدة وإن اختلفت في الأسلوب فإنها تلتقي بالمضمون والأهداف.

٤- أن السياسة الأمريكية التي تم اتباعها في عهد الرئيسين بوش الابن وأباما سياسة قائمة على استغلال الثروات العراقية وحرمان الدول الأخرى إلا بالصورة التي ترتضيها الولايات المتحدة، وهذا يعني وضع باقي الدول وفق مشيئة الولايات المتحدة، والتحكم بالكمية النفطية التي يتم توريدها لتلك الدول.

٥- أن السياسة الأمريكية ترسم أولاً في تل ابيب ويتم التصديق عليها في نيويورك، وذلك بفضل اللوبي الصهيوني الذي يتحكم بالقرارات الأمريكية، والتي دائماً تجير لصالح دولة الكيان الصهيوني القابع في فلسطين.

٦- أن هناك تلاقي بين الأطماع الأمريكية في العراق والأطماع الصهيونية والتي تجير لصالح دلة الكيان الصهيوني في فلسطين، فالأطماع الأمريكية اقتصادية بحتة، وأما الأطماع اليهودية أطماع اقتصادية وسياسية استعمارية توسعية.

٧- أن السياسة الأميركية تقوم بدور الأداة التنفيذية من أجل خدمة الأهداف اليهودية في العراق وفي بعدها السياسي تحقيق الأحلام اليهودية بإقامة الدولة اليهودية من الفرات إلى النيل.

٨- أن القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة العربية ما هي إلا حزام أمني لحماية الثروات النفطية العربية لصالح الولايات المتحدة حتى لا تمتد إليها يد الدول الأخرى، بالإضافة إلى أنها حماية لدولة الكيان الصهيوني القابع في فلسطين سياسياً للإبقاء على تفوقه في

٩- المنطقة العربية، كما أنها ضمانة لتحقيق الأطماع اليهودية في العالم العربي وخاصة في العراق، الذي كان قوة يهدد بقاءها .

١٠- أن السياسة الأمريكية لن تتغير وأن حصل التغيير يتم هذا في النهج السياسي في حين يبقى على المضمون وفق ما تراه القيادة الأمريكية.

١١- أن القنوات الأساسية لصناع القرارات في الولايات المتحدة وفي غيرها من الدول تشكل ركيزة أساسية في اتخاذ القرارات لكونها يسقطها صانع القرار على قراراته، بالتالي لا يستطيع أن يتخذ قراراً مخالفاً لتلك القرارات، وهذه القنوات يتورثها صانع القرار من البيئة التي يعيش بها وبكل أبعادها .

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية

اولاً : الكتب السماوية :

- التوراة ، سفر التكوين : الاصحاح ١٥

- كتاب التوراة ، سفر الملوك الثاني : الاصحاح ٢٤

ثانياً : الكتب العربية :

- أمين ، سمير وآخرون (٢٠٠٤) ، العولمة والنظام الدولي الجديد ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان .

- ابراهيم، احمد وآخرون (٢٠٠٤) ،العدوان على العراق ، خريطة ازمة... ومستقبل امة، مركز الاهرام للدراسات والنشر، القاهرة .

- ابي ظاهر، رنا (١٩٩٢)، الاستخبارات الامريكية منذ التأسيس والعصر الحديث، الدار العربية للعلوم، بيروت .

- الجراد، خلف (٢٠٠٣) ، ابعاد الاستهداف الامريكي، دار الفكر ، دمشق

- الخفاجي ، مهدي حسن (٢٠٠٨) ، الدور الصهيوني في احتلال العراق، ط ٢ ، مركز العراق للدراسات ، دار الصنوبر للطباعة .

- الدغدي، انيس (٢٠٠٤) ، تاريخ بوش السري الاسود ورجال البيت الابيض، دار الكتاب العربي دمشق - القاهرة .

- الرواجبة ، عايدة احمد (١٩٩٦) ، عجائب الدنيا السبع ، دار الاسراء ، عمان ، الاردن .

- السليمي ، منصف (١٩٩٧) ، صناعة القرار السياسي الامريكي ، مركز الدراسات العربي الاوربي .

- الشكرجي ، طه نوري ياسين (٢٠٠٤) ، الحرب الأمريكية على العراق ، الدار العربية للعلوم، عمان .

- القصبي، عبدالغفار رشاد (٢٠٠٤) ،مناهج البحث في علم السياسة ،مكتبة الآداب ،القاهرة

- الكيلاني، ماجد عرسان (٢٠٠٥) ، صناعة القرار الامريكى ،دار الفرقان للنشر والتوزيع عمان ، الاردن .

- المعموري، عبد علي كاظم (٢٠١٠) ، انهيار الإمبراطورية الأمريكية ،الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن .

- المعموري، عبد علي والجميلي، مالك دحام (٢٠١١) ، النفط والاحتلال في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد .

- النعيمي ، احمد نوري (٢٠٠١) ، السياسة الخارجية ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد .

- الهزيمة ، محمد عوض (٢٠٠٧) ، قضايا دولية تركة قرن مضى و حمولة قرن أتى ، دار الحامد ، عمان ، الاردن .

- دلكر، أدريس و وافي ، احمد (١٩٩٢) ، النظرية العامة للدولة والنظام السياسي الجزائري في ظل دستور ١٩٨٩ ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر .

- سليم، محمد السيد (١٩٩٨) ، تحليل السياسة الخارجية ، ط٢ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .

- شرابي ، نظام (١٩٩٠) ، امريكا والعرب ، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن .

- شريف ، ابراهيم (١٩٩٥) ، الشرق الاوسط دراسة لأتجاهات سياسة الاستعمار حتى قيام ثورة ١٤ تمز ١٩٥٨ في العراق ، دار الجمهورية ، بغداد .

- عبدالحليم ، طاهر وآخرون (١٩٧٧) ، كارتر في التسوية في الشرق الأوسط ، دار ابن خلدون ، بيروت .
- عيادي ، اسلام وآخرون ، (٢٠١٧) ، الشرق الاوسط في ظل اجندات السياسة الخارجية الامريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم اوباما وترمب ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، المانيا .
- قبسي ، هادي (٢٠٠٨) ، السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين : الواقعية والمحافظية الجديدة ، الدار العربية للعلوم ، بيروت .
- كبة ، صباح عبدالرزاق (٢٠١٥) ، سياسة الرئيس الامريكي باراك اوباما الخارجية ، شركة الأحمدى للطباعة الفنية ، بغداد .
- كنعان ، حسن (٢٠٠٥) ، مستقبل العلاقات العربية الامريكية ، دار الخيال ، بيروت .
- محمد ، فاضل زكي (١٩٧٥) ، السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية ، مطبعة شفيق ، بغداد .
- مقلد ، اسماعيل صبري (١٩٧١) ، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الاصول والنظريات ، جامعة الكويت ، الكويت .
- مقلد ، اسماعيل صبري (١٩٨٦) ، الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط ، مطبعة ذات السلاسل ، الكويت .
- مهنا ، محمد نصر والصالح ، عبدالرحمان (١٩٨٥) ، علم السياسة بين التنظير والمعاصرة ، منشأ المعارف ، الاسكندرية .

- هيكل ، محمد حسنين (٢٠٠٤) ، الإمبراطورية الأمريكية والاعارة على العراق ، ط٣ ، دار الشروق ، القاهرة .

ثانياً : الكتب المترجمة :

- براون ، سيوم (٢٠٠٥) ، وهم التحكم القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة ، فاضل جتكر ، شركة الحوار الثقافي ، بيروت ، لبنان .

- بريجنسكي ، زيغينيو (٢٠٠٤) ، الاختيار: السيطرة على العالم ام قيادة العالم ، ترجمة ، عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

- جيلين ، روبرت (١٩٩٠) ، الحرب والتغيير في السياسة العالمية ، ترجمة ، باسم مفتن نصرالله ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد .

- دوفرجه ، موريس ، (١٩٧٢) ، الاحزاب السياسية ، دار النهار للنشر ، بيروت ، لبنان .

- ريتز ، سكوت ، (٢٠٠٧) ، استهداف ايران ، ترجمة ، أمين الايوبي ، الدر العربية للعلوم - ناشرون ، بيروت ، لبنان .

- فريش ، نورتن و ستيفز ، ريتشارد (١٩٩١) ، الفكر السياسي الامريكي ، ترجمة ، هشام عبدالله ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت .

- كيمب ، جيفري و لوسمان ، جيردمي (١٩٩٩) ، نقطة اللاعودة، الصراع الحضاري من أجل السلام في الشرق الأوسط ، ترجمة : خليفة توفيق وعلي منصور، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة .

- مان ، ميشال (١٩٩٩) ، موسوعة العلوم الاجتماعية ، ترجمة ، عادل مختار الهواري وسعد عبدالعزيز مصلوح ، دار المعرفة الجامعية ، مصر .

ثالثاً : الدوريات :

- البياتي، باسل احمد (٢٠٠١). "دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية" مجلة قضايا سياسية، العدد ١.

- الشوربجي، منار (٢٠٠٥). "الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، المجلد (٤٠) العدد (١٦١)، تموز.

- الغمري، عاطف (٢٠١٢). "ما وراء موقف أمريكا من ثورة ٢٥ يناير، مؤسسة الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.

- الكفارنة، أحمد (٢٠٠٩). "العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار في السياسة الخارجية"، مجلة دراسات دولية، العدد (٤٢).

- المرزوقي، مثنى معان (٢٠١٠). "الأهمية الاستراتيجية لنفط العراق في منظور الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٧٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- النجيفي، سالم توفيق (٢٠٠٦). "الأزمة المعاصرة للنظام الرأسمالي.. احتلال العراق أنموذجاً"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤.

- النصراوي، صلاح (٢٠٠٥). "العراق في الاستراتيجية الأمريكية، أي مشروع للدولة الجديدة"، السياسة الدولية، العدد ١٦٢.

- توفيق، سعد حقي (٢٠١١). "مستقبل تأثير النفط في العلاقات الدولية"، مجلة قضايا سياسية، العددان، ٢٣ و ٢٤، جامعة النهريين، بغداد.
- تيري، جانيس (٢٠٠٠). "دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط"، المستقبل العربي، العدد (٢٦١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- جاد، عماد (٢٠١٣). "الرؤية الاستراتيجية للحرب على العراق"، مجلة السياسة الدولية، المجلد (٣٨)، العدد (١٥٢).
- جورج، سمير والدهشان، عفاف (٢٠٠٣). "البتترول ثروة لعراق ونقمتها"، مجلة آخر ساعة، العدد (٢٥١٧).
- خشيب، جلال (٢٠١٢). "التوجهات الكبرى للاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة"، الحوار المتمدن، العدد (٣٨١٨)، آب، (٢٠١٢).
- خليل، محمود (٢٠٠٢). "التوازن العسكري في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١"، السياسة الدولية العدد ١٥٠.
- سرور، عبد الناصر محمد (٢٠١٠). "دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكرياً في ٢٠١٣"، مجلة جامعة الأقصى، المجلد (١٤)، العدد (١)،
- سرور، عبد الناصر محمد (٢٠١٠). "دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكرياً في ٢٠٠٣"، مجلة جامعة الأقصى، المجلد ١٤، عدد ١.

- **عبدالعاطي، عمرو** (٢٠١٨). "الأحادية الأمريكية بين الاستمرارية والزوال"، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٧٢) تموز - يوليو ٢٠٠٨.
- **عبود، شهد علي** (٢٠١٤). :الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق، دراسة في البعد النفطي"، الحوار المتمدن، العدد (٤٤٨٧).
- **عماري، نبيل** (٢٠١٣). "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط لإدارة بوش الابن"، مجلة الدراسات القانونية والبحوث السياسية والاجتماعية.
- **عواد، عامر هاشم** (٢٠٠٧). "دور العراق الجديدة في الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط"، مجلة دراسات دولية، المجلد صفر، العدد ٣٣، مركز الدراسات الدولية الاستراتيجية، جامعة بغداد، بغداد.
- **مجلس المخابرات القومي الأمريكي** (٢٠٠٥). "مشروع ٢٠٢٠ رسم خريطة المستقبل العالمي"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- **وهيب، حسين حافظ** (٢٠١٢). "الولايات المتحدة واستراتيجية احتواء العراق"، مجلة دراسات دولية، العدد (٥٢).

رابعاً : الرسائل العلمية :

- أمينة ، قاسم اسماء (٢٠١٥)، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه ايران وانعكاساتها على الدول المنطقة ٢٠٠٣-٢٠١٤ ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، الجزائر .
- الخزاعلة، أحمد زيد دوجان (٢٠١٥)، السياسة الخارجية تجاه مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، رسالة ماجستير، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- الشوربجي، منار (٢٠٠١)، الكونغرس الأمريكي المؤسسة المنسية عربياً، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، جامعة القاهرة.
- المشهداني، سلام علي أحمد (٢٠١٣)، صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
- النجار، وثام محمود سليمان (٢٠١٢)، التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، رسالة ماجستير ، معهد الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة غزة، غزة، فلسطين.
- سعودي، هالة أبو بكر (٢٠٠٦)، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٤٧-١٩٧٣، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر.
- شرقي، محمود (٢٠٠٧)، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق ١٩٩٠-٢٠٠٦، رسالة دكتوراه، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.

خامساً : المجلات والصحف :

- (الدلال ، سامي محمد صالح ، ٢٠٠٣) ، "المسلمون والعالم : اجتياح النجمة والصليب لربوع العراق الخصيب " ، مجلة البيان العدد (١٨٧) ، ٢٠٠٣ .
- (السائحي ، محمد ، ٢٠٠٣) ، " قرن من الحروب والارهاب في سبيل النفط " ، القدس العربي ، العدد (٤٣٢٩) ، ٢٢ نيسان ٢٠٠٣ .
- (دورج ، سمير والدهشان ، عفاف ، ٢٠٠٣) ، " البترول ثروة العراق ونقمتها " ، مجلة آخر ساعة ، العدد (٢٥٧١) ، ٢٠٠٣ .
- (سعد ، أمير ، ٢٠٠٣) ، " فماذا عن اسرائيل الكبرى ؟ " ، مجلة البيان ، العدد (١٨٦) ، ٢٠٠٣ .
- (كامل ، عبدالعزيز ، ٢٠٠٣) ، " ملحمة بغداد " ، مجلة البيان ، العدد (١٨٦) ، ٢٠٠٣ .
- صحيفة الرأي الاردنية (٢٠٠٣) ، " مختارات من الصحافة " ، ٦ نيسان ، ٢٠٠٣ .
- صحيفة العرب تايمز (١٩٩٢) ، " تقرير للمنظمة الصهيونية بالقدس " ، تشرين الاول ١٩٩٢ .
- صحيفة دنيا الوطن الفلسطينية (٢٠٠٥) ، " قراءة سياسية في وظيفة الدولة العبرية " ، ٢ مايو ، ٢٠٠٥ .

سادساً : المصادر الثانوية :

- مقابلة مع الرئيس باراك اوباما ، قناة العربية ، ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٩ .

سابعاً : مواقع الانترنت :

- (ابو زياد ، زياد ٢٠٠٩) " سياسة اوباما ... والتمن المطلوب من العرب " ، موقع مفتاحك الى فلسطين ، على الرابط : <http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?>
- (احمدي ، احمد احمدي ابراهيم ٢٠١٦) ، " الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط دراسة حالة غزو العراق - ثورات الربيع العربي " المركز الديمقراطي العربي ، على الرابط <http://www.democraticac.de>
- (البرهاوي ، رعد محمود ٢٠٠٩) ، " السياسة الخرجية لدى باراك اوباما " اللجنة العربية لحقوق الانسان ، ٢٢ / ٢ / ٢٠٠٩ ، على الرابط <http://www.achr-eu/art091.him>
- (الجزيرة . نت ، ٢٠١٤) ، على الرابط ، <http://www.aljazeera.net>
- (السلمي ، محمد ٢٠١٦) ، " العراق بين فكي الاطماع الاسرائيلية واليرانية " الوطن اون لاين ، على الرابط www.alwatan.com.sa/Articales/Detail.aspx?Articled=32268
- (السماعيل ، محمد ٢٠١٦) ، " الفرق بين الحزبين الامريكيين الديمقراطيين والجمهوريين " على الموقع الالكتروني <http://www.alyaum.com/article/4126260>
- (الشكراوي ، علي هادي حميدي, ٢٠١٢) " مستقبل العلاقات العراقية - الأمريكية / دراسة في المتغيرات المؤثرة ، مركز انماء للدراسات والبحوث ، <http://www.enmaacenter.org>
- (العبدالله ، حميدي) ، " المشروع الامريكي بعد احتلال العراق " مقال نشر على شبكة الانترنت على الرابط : تاريخ الزيارة ١٠ / ١٢ / ٢٠١٧ http://www.kobayat.org/data/documents/arab_awlamat/awlamat3132/ila_ayn.htm

- (القاسم ، فيصل ٢٠١٦) ، " اوباما اخطر رئيس في تاريخ امريكا " نقلاً عن القدس العربي ،
على الموقع : <http://www.enabbaladi.net/archives/118510>

- (المرسومي ، عبدالمطلب حسون ٢٠٠٤) " البترول في وادي الرافدين " بحث مقدم الى كلية
العلوم - علم الارض ، جامعة البصرة ، على الرابط :
www.geologyofmesopotamia.com/library/petrol-in-mesopotamia.doc

- (اليوسف ، يوسف خليفة ٢٠١٨) " الدين والسياسة الخارجية الأمريكية "
[http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/461.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/461.htm)

- الموسوعة الحرة ، ويكيبيديا " الحزب الديمقراطي (الولايات المتحدة) " ، تاريخ الزيارة ١٧ / ٢ /
٢٠١٨ على الرابط : <http://ar.Wikipedia.org/w/index>

- الموسوعة الحرة ، ويكيبيديا ٢٠١٢ ، " المنهج المقارن " // <https://ar.m.wikipedia.org/wiki/>

- باكير ، علي حسين ، ٢٠١٤ " استراتيجية اوباما لمواجهة داعش العراق في الميزان " ، موقع
الجزيرة <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/6/8>

- باكير ، علي حسين ٢٠٠٩ ، " استراتيجية الاستخبارات القومية لأمريكا " ، مركز الجزيرة للدراسات
، على الرابط :
<http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:rlr0n0zJ4kJ:studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/20117221262593841.html>

- برهان ، هبة ، ٢٠١٤ ، " احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ واثرها في السياسة الدولية " ، الحوار المتمدن
، العدد ٤٤١٠ ، التاريخ ٣١ / ٣ / ٢٠١٤ ، على الرابط :
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=408271>

- تقرير واشنطن ، ٢٠٠٩ ، " حكومة يمينية اسرائيلية تصطدم بإدارة اوباما" ، العدد ١٤ ، ١٩٧ ،
[http:// www.taqrir.org/ showarticle.cfm?id=١١٩٦](http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=١١٩٦)

- جابر ، محمد ، ٢٠١٨ ، " الثقافة السياسية لدى الجمهوريين واثرها على السياسة الخارجية الامريكية
" ، المركز الديمقراطي العربي ، على الرابط :
[http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:kgYRKTNPXlkJ:
democraticac.de/%٣Fp%٣D٥١٥٣٥+&cd=١&hl=ar&ct=clnk&gl=jo](http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:kgYRKTNPXlkJ:democraticac.de/%٣Fp%٣D٥١٥٣٥+&cd=١&hl=ar&ct=clnk&gl=jo)

- جرجس ، فواز ، ٢٠١٣ ، " اسس مرتكزات سياسة اوباما الخارجية في ولايته الثانية " ، مركز
الجزيرة للدراسات ، على الرابط :
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/٢٠١٣/٠١/٢٠١٣١٣١٩٣٤١٨٩٠٧٤٤٣.ht>
[ml](http://studies.aljazeera.net/ar/reports/٢٠١٣/٠١/٢٠١٣١٣١٩٣٤١٨٩٠٧٤٤٣.html)

- جواد ، ظلال ، ٢٠١١ ، " الاهمية السياسية للموقع الجغرافي للعراق " ، وكالة اسرار الشرق
الاخبارية ، بحث نشر على الرابط : <http://asrar-alsharq.net/news>

- حروفش ، الياس ، ٢٠١٠ ، " حول واقعية ادارة باراك اوباما وحدودها " ، مركز كارنيجي للسلام
الدولي ، على الرابط : [http:// www.carnegie-
mec.org/ arabic/
FeatureDetails.aspx?ID=٩٥٣](http://www.carnegie-mec.org/arabic/FeatureDetails.aspx?ID=٩٥٣)

- حمزاوي ، عمرو ، ٢٠٠٩ ، جريدة الشروق المصرية ، على الرابط :
<http://www.egptiannewspaper.com/pages/Newspapers>

- رجب ، علاء ابراهيم ، ٢٠١٨ ، " الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط " ، المركز الديمقراطي
العربي ، على الرابط : <http://www.democraticac.de/?tag=%D٨%>

- شحات ، عاطف ، ٢٠٠٩ ، " اوباما والشرق الأوسط: امبريالية براجماتية ترتدي قناع انساني "
مجلة اوراق اشتراكية ، على الرابط:

<http://revsoc.me/arab-and-international/wbm-wlshrq-lwst-mbryly-brjmt-y-trtdy-qn-nsny/>

- عبدالعال ، علي ٢٠١٧ ، " المحافظون الجدد منظرون لخراب العالم " ، اللجنة العربية لحقوق الانسان ، علي موقع مأرب برس ، علي الرابط : <http://marebpress.net/articles.php/video/٢٠٩٦٥/articles.php?lng=arabic&id=٢٥٩٢>

- (مجهول) ٢٠٠٣ ، " الفرق بين الديمقراطيين والجمهوريين " ، جريدة الشرق الاوسط ، ٩٠٧٢ ، علي الموقع : <http://www.archive.aawsat.com/print.asp?did=١٩٥٤٨٧>

- (مجهول) ، ٢٠١٠ ، " الواقعية كما يراها اوباما لتجديد الزعامة الامريكية ، استراتيجية الامن الامريكية " ، مركز الجزيرة للدراسات ، علي الرابط : <http://www.aljazeera.net/WIKPEDIA.ORG/WIKI>

- (مجهول) ٢٠١٠ ، " التغلغل الاسرائيلي في العراق " ، موقع Assyrian Forums ، علي الرابط : <http://www.atour.com/forums/arabic/٦٦.html>

- (مجهول) ٢٠١٤ ، " الحزب الديمقراطي الامريكي " موقع الجزيرة .نت ، تاريخ تنزيل المقال ٦ / ١١ / ٢٠١٤ علي الرابط : <http://www.aljazeera.net>

المراجع الاجنبية :

- David Easton ,A Framwork for political Analysis Englewood Cliffs, N.J. Prentice Hall , ١٩٦٩ , P.٥٠٠.
- Clawson P.٢٠٠٦: Iraq Future: Aconcept Papers. Middle East Review of International Affairs, Vol,١٠, No,٢, ١٦-٢٥.
- Haward j .Wiarada " the new power chouses : thinks and foeign policy" American foeign policy interests, no ١٠٢ ,٢٠٠٨ , p٩٦ .
- James nrosneau , the study of political adaptation . London : francespinter, publishers, LTD, ١٩٨١, p١٠٦ .
- James Robinson and Richard Snyder :Decision making in International Politics, in :Herbert Kelman (ed) International Behavior , (Holt) Rinehart and Winston ,New York ,١٩٦٦ ,P.٤٣٧.
- Martinal Carballo and UIF Hjelmar, (٢٠٠٨) puplic opinion polling in a Globalized world, springer , TNS , U.S.A .
- Morgan D. ٢٠٠٢: Iraqi War Scenario, Oil is Key Issue As U.S. Driller Eys Huge Petroleum Pool, Washington Past, ٢١-٢٧ .
- Muttitt G. ٢٠٠٥: Crude Design: The Rip – off Iraq's Oil Wealth, Global Policy Forum: <http://globalpolicy.org/security/oil/٢٠٠٥/crudedesigns> .

- Nicolas D. ٢٠٠٦: What They are Doing Of Oil, lily Pads and Puppets, Aljazeera Magazine, UAE. July.
- Zaborowski, Marcin. Bush's legacy and American's next foreign policy, Institute for security studies, European Union, Paris, (September ٢٠٠٨), Page: ٣٦– ٣٨ .

